تقرير حول آفاق المغرب
في أفق عام 2025
من أجل تنمية بشرية عالية

من أجل تنمية بشرية عالية للمغرب في أفق سنة 2025

الأشخاص المشاركون

رئيس مجموعة "آفاق "

محمد توفيق ملين

أعضاء مجموعة "آفاق"

رشيد بالمختار بنعبد الله

أحمد دريوشي

أنيسة الأزرق

المساعدة المكلفة بالأبحاث البيليوغرافية وبقراءة التقرير

قمر الرايسي

المستشارات لتنشيط الندوات

ناطلي باسليـر

فابيين كَو-بوديمون

قاعدة المعطيات الدولية (الإعداد والمعالجة الإحصائية)

ربيع الغلبزوري

إبراهيم الحسناوي

عادل هيدان

إبراهيم لقي

محمد مويم

المختار سند

إقبال السايح

سامية السمار

التحليل بالمكونات الرئيسية

إليـاس بومهـدي

فاطنـة الحطـاب

الفـهـرس

نظرة شموليـة 9

الديباجة : المقاربة المنهجية 13

1 . المحيط الدولي 15

1.1 . اتجاهات المحيط الدولي 16
1.1.1 . شيخوخة ساكنة البلدان المصنعة 16
1.1.2 . مواصلة العولمة و توطيد الترابط الكوني 18
1.1.3 . بروز فاعلين جدد 19
1.1.4 . الدور الحاسم للتكنولوجيات الجديدة 20
1.1.5 . الرهانات الكبرى للبيئة 21
1.1.6 . تصاعد الإرهاب الدولي 22
1.1.7 . حكامة آخذة في التعقيد 23

1.2 . التقلبات والرهانات الكبرى 24
1.2.1 . بعض القطيعات الممكنة 24
1.2.2 . سيناريوهات مميزة 25

1.3 . مسألتان هامتان 26
1.3.1 . مستقبل أوربا 26
1.3.2 . المحيط الطاقي الدولي في أفق 2025 30

2 . وضعية التنمية البشرية بالمغرب 32

2.1 . وضعية التنمية البشرية تظل غير قابلة للاستمرار 33

2.2 . دراسة مقارنة للتنمية البشرية بالمغرب مع عينة من 14 بلد 34
2.2.1 . منهجية الدراسة المقارنة 34
2.2.2 . النتائج الأساسية للتحليل بالمكونات الرئيسية 38
2.2.3 . بعض التجارب الدولية الناجحة 41

3.2 . الاتجاهات الوازنة للتنمية البشرية 42
2.3.1 . المسار الديمقراطي يسجل تقدما رغم استمرار الاختلالات 42
2.3.2 . انتقال ديمغرافي متقدم يبرز تحديات التشغيل 44
2.3.3 . تقدم على مستوى مؤشرات التعليم مع استمرار مشكل حقيقي يتعلق بجودة هذا التعليم 46
2.3.4 . تحسن الحالة الصحية للساكنة في سياق الانتقال الإبديميولوجي 48
2.3.5 . تقدم بطيء للإيرادات 49
2.3.6 . تطور عمراني دون تهيئ مسبق للمدن 52
2.3.7 . العالم القروي يشهد تأخرا صارخا 53
2.3.8 . تحولات مجتمعية عميقة 53
2.3.9 . المشاركة المتزايدة للمرأة في القطاعين الاقتصادي والسياسي 54
2.3.10 . تدهور البيئة و الموارد الطبيعية 55

4.2 . سيناريو استمرار الاتجاهات (scénario tendanciel) 58

5.2 . المقاربة التي تعتمد بؤر المستقبل 62
2.5.1 . عجز مرتبط بنظام الحكامة 63
2.5.2 . عجز في مجال المعرفة 66
2.5.3 . ولوج غير عادل للخدمات الصحية 68
2.5.4 . قصور في خلق فرص الشغل 70
2.5.5 . حركية اجتماعية محصورة 71
2.5.6 . استمرار الفقر والهشاشة 72
2.5.7 . عجز في التنمية المحلية 73
2.5.8 . بيئة متدهورة 75
2.5.9 . أربع بؤر بمثابة رافعات 76

3 . مغرب في أفق 2025 داخل مجتمع المعرفة 77

1.3 . المستقبل المأمول للمغرب 77

2.3 . رؤية مرتكزة على المعرفة 81
3.2.1 . نحو نظام جيد للتربية والتكوين 82
3.2.2 . نهج سياسة بحث وتنمية مطابقة لحاجيات الساكنة 83
3.2.3 . إنتاج و تعبئة المعرفة لصالح التنمية المحلية 84
3.2.4 . تطوير ولوج تكنولوجيات الإعلام والاتصال 84
3.2.5 . إرساء بنية تحتية لإنتاج تكنولوجيات متوسطة وعليا 85

3.3 . التنمية المحلية كمحرك للتنمية البشرية 85
3.3.1 . نحو تدبير وتجهيز مناسبين للتراب 87
3.3.2 . النهوض بالأقطاب الجهوية للتنمية 88
3.3.3 . تمكين المدن من رفع تحديات التنمية البشرية 88
3.3.4 . جعل الحكامة المحلية أكثر نجاعة 89
3.3.5 . تقديم إطار للعيش السليم للأجيال الحاضر والمستقبل 90

4.3 . مقاومة ما هو غير مقبول 92
3.4.1 . تسريع مسلسلات محاربة الأمية لدى الشبان وتعميم التعليم الأساسي 95
3.4.2 . محاربة الفقر المطلق والإقصاء 95
3.4.3 . تعميم الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية 96
3.4.4 . توسيع التغطية الصحية 97
3.4.5 . ضمان الحماية وإدماج الفئات المهمشة من الساكنة 97
3.4.6 . تطوير التضامن 98

5.3 . ثلاثة عناصر لا مناص منها 100
3.5.1 . التوجه نحو حكامة جيدة 100
3.5.2 . خلق ظروف تنمية اقتصادية قوية ومستدامة 104
3.5.3 . تعزيز قاعدة قيم التقدم 112

6.3 . محاور التجاوز وعوامل تسريع وثيرة التنمية البشرية 113
1.6.3 . دعم مشاركة المرأة 113
2.6.3 . تعزيز إشراك الشباب 115
3.6.3 . دعم الاندماج على الصعيد الدولي 116

الخاتمة 118

الملحقات 121

الملحق 1 : شبكة الآفاق الموضوعاتية (الإحتملات) 123
الملحق 2 : الإمكانات، العجز والإكراهات (قائمة غير مستوفاة) 125
الملحق 3 : التمثيل البياني لبؤر المستقبل 131
الملحق 4 : كيف ترى مجموعات من الشباب المغرب في أفق 2025 ؟ 139
الملحق 5 : نتائج الاستشارة حول آفاق 2025 المنجزة في صفوف المساهمين في مشرو"50 عاما من التنمية البشرية". 143

معجم المراجع 159

نظرة شمولية

باحتفالها بالذكرى الخمسينية لاستقلالها في نونبر 2005 وتنفيذا لتوجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس، الواردة في الخطاب الملكي لـ 20 غشت 2003، تقدم بلادنا حصيلة نصف قرن من التنمية البشرية وتحدد آفاق 2025 بهدف تعزيز الاختيارات العمومية وتحديد توجهات مستقبلية جديدة.

يندرج هذا التقرير في هذا الإطار ويهم جانب "آفاق 2025". بترجيحه للموضوعية وروح المسؤولية أخذ هذا التقرير على نفسه أن يحدد الإشكاليات الأساسية للتنمية البشرية، وحصر الرهانات والتحديات الحالية والمستقبلية واقتراح رؤية للتقدم .دون أن يزعم هدا التقرير القيام ببرمجة إستراتيجية يمكنه أن يُطْرَح لنقاش وطني يرمي بناء مشروع مجتمعي معبئ لبلادنا.

لتحقيق هذا الغرض، تم القيام بمقاربة تشاركية تنبني على وجهات نظر الخبراء وعلى نتائج دراسة مقارنة للتنمية البشرية بالمغرب مع عينة تضم 14 بلدا.

تم إبراز توجهات المحيط الدولي من أجل فهم جيد للتحديات التي يجب أن تواجهها بلادنا. وسيشهد عالم القرن 21 بزوغ أول حضارة كونية حقيقية، كما سيكون آسيويا لكن متعدد الأقطاب في ذات الوقت. لن يكون هناك مستقبل للبلدان المنعزلة ولا لتلك التي لا تعرف استعمال وتطوير التكنولوجيات الجديدة. ستكون المنافسة الدولية شرسة إلى حد أنه ما لم تؤنسن العولمة، فإنها قد تعمق أكثر الفوارق بين البلدان وحتى داخلها وتشكل تهديدا لاستقرار الكون. إن ثمة رهانات كبرى تضغط على البيئة وعلى الموارد الطبيعية وعلى الخصوص منها الماء الذي قد يكون سبب النزاعات الرئيسية في القرن 21. ستصبح الطاقة نادرة وغالية الثمن أكثر فأكثر.

وبلادنا منفتحة على محيطها الدولي فهي اليوم غير مهيأة لمواجهة تهديدات العولمة ولا لاقتناص فرصها. إذ يظل مستوى التنمية البشرية ضعيفا والسيناريو الاتجاهي أو سيناريو إستمرار الإتجاهات الوازنة (scénario tendanciel) غير مرغوب فيه بالرغم من التقدم المسجل على مستوى بناء دولة عصرية وتثمين الإمكان البشري وبناء اقتصاد متنوع.

يمكن أن تؤدي مواصلة التوجهات الماضية - في أفق 2025- إلى اتساع الفوارق وإلى ظهور أشكال جديدة من الإقصاء وإلى تدهور كبير للبيئة لا يمكن تداركه، وإلى ندرة الماء، وإلى تفاقم ظاهرة "مغرب متعدد السرعات". واعتبارا للجودة والمردود الناقصين للتعليم، قد يظل قسم مهم من إمكاننا البشري مقصيا من المنظومة التعليمية، مما يقلص قدرة المغرب على مواجهة منافسة دولية تفضل أكثر فأكثر البلدان ذات اليد العاملة المؤهلة. وبما أن النمو الاقتصادي المحتمل غير كاف أمام الحجم المتزايد لطالبي الشغل، فإنه من الممكن أن تتفاقم البطالة ب 6 نقاط على المستوى الوطني وتمس ناشطا من 4 في أفق 2025 في الوسط الحضري مما قد تترتب عنه أزمة اجتماعية تجازف بالمسلسل الديمقراطي.

وبما أن السيناريو الاتجاهي غير مقبول بالنسبة لبلد طموح كالمغرب الذي يتوفر على إمكانات مهمة، تصبح رؤية جديدة معبئة وديناميةضرورية لتدارك التأخر الهائل المتراكم. وبما أن هذه الرؤية ستسمح للمغرب بالالتحاق بصف البلدان ذات التمنية البشرية المرتفعة في أفق 2025 فإنها ستجد حلا مستديما للإشكاليات الأساسية للتنمية البشرية.

وحيث أنها بؤر المستقبل الحقيقية فإن هذه الإشكاليات التي سيكون من الواجب تجاوزها لوضع قطيعة مع السيناريو الاتجاهي هي كما يلي :

- عجز على مستوى الحكامة
- عجز على مستوى المعرفة
- عدم التكافؤ على مستوى ولوج العلاجات الطبية
- قصور في خلق فرص الشغل
- حركية اجتماعية محدودة
- الفقر والهشاشة
- نقص في التنمية المحلية
- تدهور البيئة والموارد الطبيعية

برزت من بين تلك الإشكاليات أربع بؤر داعمة من خلال تحليل الارتباط بين أبعاد التنمية البشرية. يتعلق الأمر حسب الترتيب التناقصي للأولوية: بالمعرفة والتنمية المحلية والتشغيل والحكامة.

لقد تم رسم المستقبل المأمول انطلاقا من هذه الرافعات للتنمية. يتميز هذا المستقبل على وجه الخصوص بديمقراطية متقدمة وبإشعاع دولي واسع وبمشاركة قوية لكافة الجماعات في تنمية وازدهار أفضل توزيعا. يشكل هذا المستقبل المأمول مرمى معبئا أكثر مما هو هدف يتعين بلوغه في أفق 2025، وذلك بالنظر إلى العجز الواجب تداركه وإلى الأولويات الأساسية الواجب تجميعها (المشاركة المتنامية للفاعلين في التنمية، الوسائل المالية المناسبة...).

واعتبارا للتطور المستقبلي للمحيط الدولي وكذا المؤهلات وبوادر التغيير لبلادنا، فقد تم اقتراح مستقبل معقلن بهدف توجيه الطاقات نحو التقدم.

إن هذا المستقبل المعقلن يستطيع أن يخلق لنفسه الوسائل الكفيلة بتحقيقه بفضل حكامة جيدة وتحسين نجاعة السياسات العمومية بكيفية خاصة. وإذا شجع على تجسيد المستقبل المأمول، فإنه يتجه _ على المدى الطويل- نحو المعرفة من أجل تنمية بشرية مستدامة ومن أجل إشعاع المغرب على المستويين الجهوي والدولي.

وسييسر تحقيق هذا المستقبل بتعزيز مسلسل التنمية المحلية على المدى المتوسط (2012-2015)، مما قد يساعد على التماسك الاجتماعي والترابي وينمي مشاركة جميع الفاعلين في التنمية. وهذا يتطلب، على المدى القصير، ضمان شروط حياة كريمة لمجموع الساكنة ومعالجة المؤشرات المقلقة أكثر، تمشيا مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

بالإضافة إلى هذه الأبعاد الزمنية الثلاثة، يستند المستقبل المعقلن إلى ثلاثة عناصر لا يمكن تجاوزها: حكامة جيدة، نمو اقتصادي قوي ومستدام ودعامة قيم التقدم، وإلى ثلاثة محاور للتجاوز، عوامل تسريع التنمية المحلية، أي مشاركة قوية للمرأة، انخراط الشباب في أعمال التنمية، واندماج منسجم في المجموعة الدولية.

أمام تدهور جودة التعليم والوتيرة البطيئة لمحاربة الأمية، ليس للمغرب من اختيارات أخرى سوى النهوض بالمعرفة وإحداث قطيعة حقيقية في هذا الميدان وهذا شرط لازم لتعزيز دولة القانون وعصرنة الاقتصاد.

إذا راهن المغرب على المعرفة ذات الطابع الأفقي، سيتمكن من إنعاش مؤهلاته وتخفيف الإكراهات المعرقلة لتنميته البشرية وبالتالي من اغتنام الفرص التي يتيحها المحيط الدولي حيث يسود مجتمع المعرفة.

إن التنمية المحلية وسيلة فعالة لتفعيل المستقبل المعقلن ولجعل تحقيقه سهلا نسبيا. كما أن الآثار المنشودة هي التماسك الوطني وتقليص الفوارق الترابية وتثمين المعارف الضمنية والثقافات المحلية والحفاظ على إطار سليم للحياة بالنسبة للأجيال الحالية والقادمة. يجب أن تسمح استراتيجية دقيقة التصور ومعدة في إطار رؤية تتمحور حول المعرفة بمشاركة جميع مكونات المجتمع في أعمال التنمية وتوفير الشروط المناسبة لإقلاع اقتصادي ولتقوية جاذبية وتنافسية المجالات الترابية.

ولتدارك التأخر الهائل المتراكم وبلوغ مستوى مرتفع للتنمية البشرية سيكون من الحكمة إيلاء عناية خاصة لفئات الساكنة ذات التأثير البالغ في التنمية البشري كالنساء والشباب. كما أنه من شأن تعليم النساء وحمايتهن من جميع أشكال الميز تنمية مشاركتهن الاقتصادية والسياسية وتثمين الإمكان البشري الوطني خصوصا وأن دورهن هام في تربية الأجيال الصاعدة.

أما بالنسبة إلى الشباب ذوي النظرة الباهتة (mitigée) إلى المستقبل، التي تجسد أحيانا بعض القلق إزاءه فيجب إعطاؤهم الأمل من جديد بالاستجابة لحاجاتهم الخاصة وبتهيئهم لمتطلبات الأخلاقية والمواطنة وبإدماجهم في أعمال التنمية كي يصبحوا فاعلين مسؤولين فيها.

وأمام تطلعات الشباب، يجب أن يشكل ورش التشغيل أولوية وطنية بالنظر إلى آثاره في الإدماج الاجتماعي وفي التنمية السوسيو اقتصادية للبلاد.

تفرض طبيعة العجز الواجب سده والتحديات الكبرى الواجب رفعها وضع التنمية البشرية في قلب كل سياسة عمومية. يتعلق الأمر هنا بشرط أساسي لتعبئة الطاقات خدمة لرفاهية الساكنة.

كما يتعين إحداث قطيعة في تدبير الشؤون العمومية في إطار ندرة الموارد. وللمزيد من الفعالية، ستستفيد السياسات العمومية إذا أصبحت إقليمية ومنسقة أكثر ومندمجة في إطار رؤية على المدى البعيد للتنمية البشرية. سيسهم بروز مراكز التفكير والتربية على المستقبل، وتنمية ثقافة الاستباق في إعداد هذه الرؤية على المدى البعيد وكذا في ترسيخ قيم المسؤولية والمديونية تجاه الأجيال الحالية والقادمة.

ينبغي أن نراجع منظومة الحكامة التي تبنيناها بهدف توضيح أدوار مختلف المتدخلين وإشراك أكبر للفاعلين. يجب ألا تشكل العدالة عائقا أمام التنمية إذ أن من شأن تأهيلها واستقلالها أن يذكيان الثقة بين الفاعلين في التنمية ويساعدان على الازدهار الاقتصادي للبلاد.

يجب أن يتساءل المغرب -في عالم يتطور بسرعة- حول إستراتيجية التحالف والشراكة التي يتبعها. فبالإضافة إلى تعزيز علاقاته مع شركائه التقليديين يجب ألا يتجاهل بلدنا أن آسيا قد أصبحت مركزا للنمو العالمي، وهكذا، سيسمح توطيد العلاقات الدولية للمغرب بدعم النمو الاقتصادي وتسريع نقل واكتساب التكنولوجيات التي تقربنا من مجتمع المعرفة وتدعم مكانة بلادنا على الساحة العالمية.

كما أن التنوع الثقافي رصيد يجب استثماره لصالح الإشعاع الدولي للمغرب. يجب أن نقرن التقدم المحقق في مجال الحريات العامة بعناية خاصة بالمسألة الثقافية التي لها تأثير بالغ في التنمية البشرية إذ أن من شأن هذا أن يخلق تلاحما بين المغاربة المقيمين ومواطنيهم في الخارج والجالية اليهودية وأن يعزز الانتماء إلى نفس الهوية.

يقترح التقرير -بشيء من الدقة- مسالك للتقدم بالنسبة للأبعاد الزمنية الثلاثة، وما هو ضروري ومحاور التجاوز. ولن تصبح القطيعة المقترحة فعلية بدون إدراك جيد من قبل المواطنين لحقوقهم وواجباتهم وبدون تملك ونشر قيم الديمقراطية والمساواة والتسامح... ويمكن أن يتجسد هذا بواسطة إصلاح جريء للمدرسة التي هي المصدر الرئيسي للمرجعيات والقيم بعد الأسرة.

يكتسي هذا الإصلاح أهمية قصوى إذا مكن من تثمين الإمكان البشري وتقوية الإحساس بالمواطنة وتهيئ الأجيال الشابة لكسب رهان التنمية ورفع تحديات العولمة.

ديباجة : المقاربة المنهجية

باحتفالها بالذكرى الخمسينية لاستقلالها في نونبر 2005 وتنفيذا لتوجيهات جلالة الملك محمد السادس الواردة في الخطاب الملكي لـ 20 غشت 2003، تقدم بلادنا حصيلة نصف قرن من التنمية البشرية وتحدد آفاق 2025 بهدف تعزيز الاختيارات العمومية وتحديد توجهات مستقبلية جديدة.

وهكذا، يتضمن تقرير الذكرى الخمسينية للاستقلال حول التنمية البشرية جانب "الاستذكار" يغطي الفترة 1955-2005 وجانب "آفاق" سنة 2025. إن الهدف المتوخى من هذا الجانب الأخير هو تحديد الإشكاليات الأساسية للتنمية البشرية وحصر الرهانات والتحديات الحالية والمستقبلية واقتراح بعض المسالك بغية تحقيق مستقبل أفضل لبلادنا.

تم استبعاد طريقة السيناريوهات عند إعداد الآفاق بالنظر إلى متطلباتها من حيث الزمن والوسائل البشرية والمالية. ومع ذلك، تم استعمال أدوات ومفاهيم الاستقبالية (prospective).

لقد تم اعتماد **مقاربة تشاركية** تقوم على وجهات نظر الخبراء. وانطلاقا من دراسة مقارنة للمغرب مع عينة تضم 14 بلدا وعلى أساس حوالي خمسين مؤشرا مرتبطا بالتنمية البشرية خلال الفترة 1955-2003، اشتملت الطريقة المتبعة على ثلاثة مراحل.

عكفت المرحلة الأولى على **تعزيز القدرات** المتعلقة بالمستقبلية لفائدة المساهمين والمنسقين وأعضاء مجموعة "آفاق". كما سمحت بإعداد ملف يلخص الأسس الرئيسية للمستقبلية ويعمم المصطلحات والمفاهيم المستعملة.

تم تنظيم منتديين دراسيين لامتلاك المنهجية في يوليو 2004 وفبراير 2005 بمساعدة مستشار في المستقبلية وبدعم مالي من برنامج الأمم المتحدة للتنمية. وقد شكلت الحلقة الدراسية المنظمة في مارس 2005 مناسبة لتعميق منهج بؤر المستقبل. وخُصصت الحلقة الدراسية التي عُقدت في 26 يوليو 2005 لتقديم رؤية 2025 لأعضاء اللجنة المديرية واللجنة العلمية للمشروع 50 : سنة من التنمية البشرية بالمغرب وآفاق 2025.

اهتمت المرحلة الثانية ذات الطبيعة الببليوغرافية بتوطيد الأعمال المتعلقة بالتنمية من خلال استغلال التقارير الصادرة عن المجموعات الموضوعاتية وتقارير المؤسسات الدولية أو المراكز الأجنبية للمستقبلية وكذا من خلال الوثائق الوطنية المتعلقة بالتنمية البشرية.

أدت معالجة شبكات "الآفاق" المعبأة من قبل المجموعات الموضوعاتية (الملحق1) وتنسيقها وانسجامها إلى إعداد وثيقة أساسية (شبكة الآفاق العامة) التي تبرز عددا من الاتجاهات الوازنة (tendances lourdes) والإمكانات والنقائص والمعوقات والرافعات وكذا بعض بوادر التغيير. وبالرغم من غناها الكبير لكونها تدرج العناصر الأساسية للاستذكار فإن شبكة "آفاق عامة" لا تطلعنا مع ذلك على التطورات المستقبلية مما تطلب القيام بأعمال المستقبلية الاستشرافية بعد ذلك.

تشكل المرحلة الثالثة جوهر هده السيرورة. إذ مكنت من **بناء رؤية منشودة** ومكنة لبلادنا في أفق 2025 من خلال تحديد بؤر المستقبل وتدرجها واقتراح محاور التجاوز لتحقيق هذه الرؤية. وقد تعززت هذه الأخيرة بإطلاق استشارتين : إحداهما لدى حوالي ستين طالبا شابا أو ناشطا والأخرى لدى حوالي مئة مساهم في مشروع : "50سنة من التنمية البشرية بالمغرب وآفاق سنة 2025". وهكذا تم إعداد تقريرين يتضمنان النتائج الرئيسية للاستشارتين.

إطار 1 : تعريف الرؤية

الرؤية موقف استشرافي لاستعادة المستقبل، يروم استبعاد الحدود التي تفرضها المتطلبات وفسح المجال الفعلي للمناورة بالتطاول على ميدان التنقيب المستقبلي عن طريق :

- حل الإكراهات الملموسة (التقنية والاقتصادية والتنظيمية والإيكولوجية ...) والغير الملموسة (الثقافة - المعتقدات - الأفكار الجاهزة ...).
- فتح ثغرات في الحد الفاصل بين الممكن والمستحيل (مفهوم الاختراقات الاستراتيجية).

تنبني الرؤية على رهان معقلن يروم استعادة المستقبل عن طريق :

- تحويل بعض التوجهات
- إحداث تفريع تجاه مدونة للفرضيات أو نحو سيناريو استشرافي يكون أكثر ملائمة.
- مراجعة بعض الاختيارات المهيكلة السابقة.
- مردود التحكيم الإرادي بشأن خيارات جديدة أو مآزق (إستراتيجية "بدون ندم")

وتفترض الرؤية قدرة على التجاوز من القمة ومن الباطن وعن طريق الاختراق الجانبي في نفس الوقت.

المصدر: مداخلة ناتالي باسلير في الحلقة الدراسية لمجموعة "آفاق " 4و5 فبراير 2005

يشتمل هذا التقرير على ثلاثة أجزاء. يقدم الجزء الأول بكيفية ملخصة تطور المحيط الدولي في أفق 2025. ويعرض القسم الثاني الوضعية الإجمالية للتنمية البشرية والاتجاهات الوازنة والسيناريو الاتجاهي. ويبرز بؤر المستقبل في إطار التهيئ لرؤية المغرب المنشودة في أفق سنة 2025. تقدم هذه الرؤية في الجزء الثالث من التقرير إلى جانب المسالك المقترحة، التي تسمح بالرقي ببلدنا على المدى البعيد إلى مصاف البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة. يشتمل التقرير على إطارات يعرف بعضها المفاهيم المستعملة التي تم بسطها أثناء الحلقات الدراسية لتملك المنهجية. لقد ركز تحرير هذا التقرير على الموضوعية وروح المسؤولية وحدد كهدف طرح المشاكل بوضوح لإيجاد حلول من أجل غد أفضل لبلادنا.

1 . المحيط الدولي

لا يمكن التفكير في وضع رؤية -على المدى البعيد- للمغرب فيما يتعلق بالتنمية البشرية دون الأخذ بعين الاعتبار للاتزامات الدولية لبلادنا ولتطور المحيط الدولي في أفق 2025.

أما في ما يتعلق بالالتزامات الدولية، ينبغي أن نذكر في نفس الوقت أهداف الألفية في مجال التنمية التي تبنتها الأمم المتحدة والتي تحدد الأهداف الواجب بلوغها في 2015 في ما يتعلق بالتنمية البشرية والاتفاقيات التي صادقت عليها بلادنا والمتعلقة بالقيم الجديدة (حقوق الإنسان، حقوق المرأة في إطار CEDAW وحقوق الطفل...) بحيث يجب أن تجسد على مستوى الإصلاحات والبرامج الوطنية.

كما يجب الأخذ بعين الاعتبار اتفاقيات التبادل الحر التي أبرمها المغرب مع (الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، تركيا، مبادرة أكادير...) وآثارها على التنمية البشرية. تفرض هذه الاتفاقيات ضرورة تأهيل الاقتصاد الوطني وعلى الخصوص تأهيلا حقيقيا للموارد البشرية للبلاد. كما تلتزم بلادنا بالمفاوضات التي تمت في إطار المنظمة العالمية للتجارة التي انظم إليها المغرب منذ نشأة هذه المؤسسة سنة 1994.

أما فيما يتعلق بتطور المحيط الدولي الذي يمكن أن تكون انعكاساته على المغرب مباشرة أو غير مباشرة فإنه يتميز بتوجهات وازنة وبقطيعات محتملة وتقلبات متعددة من شأنها أن تفسح المجال لعدة سيناريوهات.

سيتم في الجزء الأول من هذا التقرير التأكيد وبإيجاز على توجهات المحيط الدولي التي قد تكون لها انعكاسات ملموسة على بلادنا وعلى إشكاليتين كبيرتين وهما: مستقبل الشريك الأوروبي والمسألة الطاقية.

إطار 2 : تعريف القطيعة

القطيعة هي وضعية أو حدث تتنوع طبيعتها (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، تكنولوجية، تنظيمية...) داخلية (مرتبطة بثوابت داخلية) و/أو خارجية (مرتبطة بثوابت خارجية). إنها تعتبر معقولة/محتملة إلا أنها غير متوقعة (بالمعنى الذي لا يمكننا فيه تحديد تاريخ دقيق لحدوثها)، ولها آثار محتملة (إيجابية/سلبية) هامة.

يمكن أن تنتج هذه الوضعية أو هذا الحدث عن تقلبات مفاجئة. ومن المحتمل أن تكون لها بوادر.

المصدر: مداخلة ناطالي باسلير في الحلقة الدراسية لمجموعة "الآفاق" 4و5 فبراير 2005.

1.1. اتجاهات المحيط الدولي

يتشكل مستقبل المغرب في محيط عالمي يعرف تحولا عميقا. لقد شهدت الخمسة وعشرين سنة الأخيرة انحطاط عالم القرن 20 الناجم عن حربين عالميتين. لقد انهار اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية وانهارت الشيوعية، كما ضعفت الكينزية (Le keynésianisme) التي هيكلت طريقة تنمية المجتمعات الغربية ومؤسساتها.

وبعد سقوط جدار برلين وتفكيك الاتحاد السوفيتي، ظهر عالم جديد اتسم بتطور سريع للعلوم والتكنولوجيا لأحدث ثورة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وبخاصة عن طريق بروز خطوط جديدة للقوى السياسية.

ظهرت في هذا العالم الجديد عدة إتجاهات وازنة بدءاً بشيخوخة الساكنة.

1.1.1. شيخوخة ساكنة البلدان المصنعة

يقدر عدد ساكنة العالم حاليا ب 6.4مليار شخص وسيتواصل تطورها بوتيرة سريعة تصل إلى 76 مليون فرد في السنة. وستستقر في منتصف القرن في حوالي 9 مليار شخص[1]. سيظل النمو الديمغرافي الصافي قويا في المناطق السائرة في طريق النمو وبالخصوص في البلدان الأقل تقدما (1.7 في السنة) في حين سيكون منعدما في العالم المصنع.

ستسجل أعلى نسبة للنمو الديموغرافي في العالم العربي (1.4في السنة) وفي إفريقيا 1.5٪ في السنة). أما بالنسبة لشمال إفريقيا فستتطور ساكنتها بوتيرة أقل من1 في السنة ما بين 2000 و2050.

[1] صندوق الأمم المتحدة للسكان،وضعية الساكنة العالمية 2004

أما بالنسبة لإفريقيا جنوب الصحراء التي تتوفر على ساكنة شابة، فإن النعمة الديمغرافية[2] ما تزال بعيدة. ذلك أن العديد من البلدان لم تشرع بعد في الانتقال الديمغرافي إلى درجة إنه ستصل حوالي عشر بلدان فقط قبل 2050 إلى أقل مستوى من حيث نسبة التبعية الديمغرافية (ساكنة غير نشيطة/ ساكنة في سن النشاط) وإذا لم تستطع إفريقيا تثمين مؤهلاتها, فإنه من الممكن أن تخلق هذه الوضعية تدفقا هاما للهجرة باتجاه أوروبا مع انعكاسات قوية على المغرب باعتباره نقطة عبور بين القارتين.

تشكل شيخوخة الساكنة عنصرا مهما في الدينامية الديمغرافية. ولن تنحصر في البلدان المتقدمة بل ستهم شيئا فشيئا البلدان السائرة في طريق النمو التي أكملت كالصين انتقالها الديمغرافي. ستعاني أوروبا من ذلك أكثر.

رسم بياني 1 : نسبة الأشخاص البالغين على الأقل سن 65 سنة حسب المنطقة في 2000 و2050

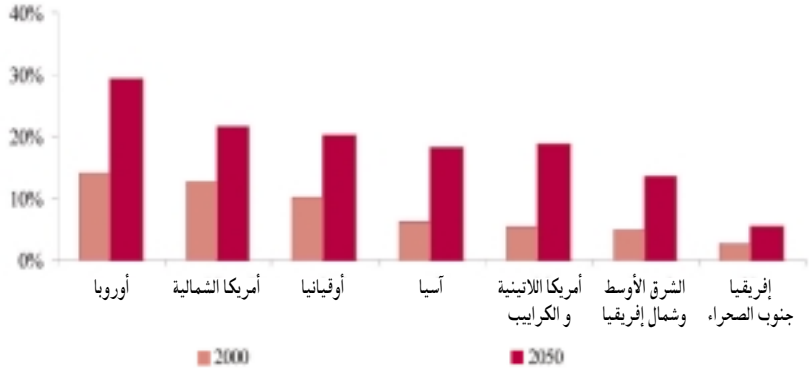

المصدر: تقرير حول سكان العالم - صندوق الأمم المتحدة للسكان 2002

ستكون للشيخوخة الديمغرافية في البلدان المعنية انعكاسات على أنظمة التقاعد[3] وعلى النفقات الصحية وعلى المدى الطويل على النمو الاقتصادي. إن من شأن شيخوخة الساكنة الأوروبية بالاقتران مع تفاقم الفوارق من حيث الدخل بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة والرغبة في حياة أفضل أن تشجع حركات الهجرة نحو تلك القارة.

أمام ندرة اليد العاملة، من المحتمل أن تنهج أوروبا سياسة انتقائية للهجرة لتحافظ على موقعها في المحفل الأممي. يمكن أن تؤدي مثل هذه السياسة -إذا لم تتم الاستشارة بشأنها مع بلدان جنوب المتوسط- إلى نزيف في الطاقات على حساب شركاء أوروبا ومن بينهم المغرب.

[2] تصادف النعمة الديمغرافية المرحلة التي تكون فيها نسبة التبعية في تناقص (عدد السكان الأقل من 15 سنة والأكثر من 60 سنة/عدد السكان من 15 إلى 60 سنة)

[3] دون تغييرات جوهرية إلى غاية 2050 سيكون هناك ناشط مقابل غير ناشط عكس ما هو اليوم ناشطان مقابل غير ناشط واحد.

تشكل شيخوخة الساكنة الأوروبية تهديدا، إلا أنها مع ذلك تمنح بعض الفرص لبلدان جنوب المتوسط مثل تطوير الخدمات باتجاه الأشخاص المسنين بكيفية خاصة.

2.1.1. مواصلة العولمة وتوطيد الترابط الكوني

لقد شرع في العولمة منذ عدة قرون، وهي منحى جارف[4] (mégatendance) ذو تأثير في جميع مجالات التنمية البشرية التي من الصعب إبطاء أو إيقاف انطلاقتها ما عدا في حالة حدوث أزمة اقتصادية خطيرة جدا أو وباء على نطاق واسع.

ستؤدي مواصلتها خلال العقود المقبلة إلى **بروز أول حضارة كونية حقيقية** إلى درجة أنه لن يكون بإمكان أية منطقة أو أمة أن تؤمن لوحدها مستقبلها في معزل عن الآخرين.

إن العالم آخذ في التحول إلى قرية كونية (village planétaire)، يساعده على ذلك التطور غير المسبوق لتكنولوجيات الإعلام والاتصال. تشكل هذه التكنولوجيات فرصة بالنسبة للبلدان النامية التي ستعرف كيف تأخذ مصيرها بيدها.

على المستوى الاقتصادي، سيتحسن الدخل حسب الفرد ب 50 في حدود 2020[5] لكن مع **توزيع غير متكافئ حسب المناطق.** وسيبلغ الازدهار مستويات مرتفعة في بعض مناطق العالم في حين ستحرم أخرى من ذلك. يتعلق الأمر بالخصوص بالبلدان التي لم تندمج إلا قليلا في الاقتصاد العالمي أو تتوفر على اقتصاديات ذات تنافسية ضعيفة. وستظل إفريقيا جنوب الصحراء متخلفة ما لم تقدم لها المجموعة الدولية دعما إراديا. إذ من بين 18 بلدا الأكثر فقرا في العالم، توجد 14 في إفريقيا حسب تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية لسنة 2005.

سيشكل تعميق فوارق الدخل[6] بين البلدان وداخلها حاجزا أمام التنمية البشرية وأمام استقرار البلدان المعنية. وسيكون النمو أقل ارتفاعا في البلدان حيث تتسع الفوارق أكثر. تعتمد الساكنة القروية الفقيرة في البلدان النامية على الموارد الطبيعية التي قد يصيبها التلف أو يزيد استغلالها من قبل مجموعات قوية سياسية أو مالية مما سيجعلها تظل ضحية هذه العولمة الزاحفة التي لم تؤنس بعد. تتمثل إحدى طرق مساعدة البلدان النامية على محاربة الفقر في إلغاء الإعانات الفلاحية التي تمنحها البلدان المصنعة عند التصدير .وهكذا، أفضت المفاوضات التجارية التي تمت في هونكونغ في إطار المنظمة العالمية للتجارة إلى إلغاء هذه الإعانات في سنة 2013.

[4] National Intelligence Council, Mapping the Global Future – december 2004

[5] National Intelligence Council, Mapping the Global Future – december 2004

[6] حسب التقرير العالمي حول التنمية البشرية 2005، تمثل أغنى 10 نسبة 54 من الدخل العالمي ويعيش حوالي 2.5 مليار نسمة بأقل من دولارين في اليوم، وتصل نسبتهم 5 من الدخل العالمي و يمثلون 40 من سكان العالم.

يكمن تمظهر آخر للعولمة في تكثيف دينامية العولمة المالية.إذ لم تسمح هذه الأخيرة إلى حد الآن، للنظام المالي الدولي بلعب دوره كما ينبغي وبتلبية مستدامة لحاجيات البلدان الناشئة.

وعلى مستوى آخر، **قد تجازف العولمة بالصحة والثقافة**، إذ سيساعد التطور السريع للنقل الجوي على انتشار الأوبئة. أما في ما يتعلق بوسائل الإعلام وتنمية السياحة, فإنها تجعل الساكنة النامية والشباب على الخصوص ينبهرون بالمعايير الأوروبية. لذا كان من المفروض أن تؤخذ هذه الظاهرة التي لا رجعة فيها بعين الاعتبار في استراتيجيات البلدان النامية الساعية إلى الحفاظ على موروثها الثقافي.

وتواجه أغلبية كبيرة من اللغات الستة ألف التي أحصاها خبراء اليونسكو خطر التلاشي في أفق نهاية القرن. وفي مواجهة التهديد الذي تشكله العولمة للتعددية اللغوية يمكن أن يصبح الدين عاملا حاسما في تحديد هوية الأفراد.

وفي هذا السياق، أصبح يُنظر إلى الإسلام، وهو دين التسامح، كتهديد للغرب وعلى الخصوص للولايات المتحدة الأمريكية إلى درجة أن بعض المفكرين الأمريكيين يتنبئون ببروز تنظيمات دينية أقوى من الدول.

سيشهد القرن الواحد و العشرون **نهضة الديانات** وتدينا متزايدا للساكنة على الصعيد العالمي مع تقدم ملموس للمسيحية والبوذية في الصين بعد تراجع الماركسية وتنصير أمريكا اللاتينية ذات التقليد الكاثوليكي، وانتشار الإسلام في أوروبا بواسطة الجاليات المهاجرة.

تبين التطورات السالفة أن العولمة تتضمن في ذات الوقت فرصا (خلق الثروات، استعمال تكنولوجيا الإعلام...) وتهديدات (التهميش، ابتذال الثقافة...) يجب أخذها بعين الاعتبار لتعزيز قوى بلادنا وتخفيف ضعفها.

3.1.1. بروز فاعلين جدد

يكمن منحى اتجاهي ثانٍ للمحيط الدولي في بروز فاعلين جدد. فبالإضافة إلى روسيا العائدة إلى واجهة الساحة الدولية، هناك الصين والهند والبرازيل التي بفضل ديمغرافيتها المشجعة وبقدر ما تتعزز مزايا المقارنة ستواصل التدارك الاقتصادي مما يخولها مكانة متنامية في المعاملات التجارية والمالية الدولية. فحسب بعض مؤسسات التوقع، **ستصبح الصين أول قوة اقتصادية عالمية في سنة 2040** متبوعة على التوالي بالولايات المتحدة الأمريكية والهند.

سيساهم هؤلاء الفاعلون الجدد في الانتقال السريع لمركز ثقل الاقتصاد العالمي باكتساحهم الميدان أمام المناطق المصنعة قديما والشائخة ديمغرافيا. **سيكون القرن 21 آسيويا** في حين كان القرن 20 أمريكيا والقرن 19 أوروبيا.

سيكون للتشكل (configuration) الجديد للعالم في 2020 انعكاسات على العلاقات الدولية. فمن بين الفاعلين الجدد الذين سيكون لهم دور متنام في الناحية الجيو سياسية (البرازيل - الهند...) ولن يدخر بعض الفاعلين الجدد أي جهد لاحتلال مكانة متميزة في المحافل الدولية الكبرى (حق الفيتو في مجلس الأمن...).

علاوة على هذا، فإن العلاقات الدولية ستضبطها معايير غير المعايير التقليدية التي كانت سائدة إلى الآن. ولن تكون للتناقضات شرق/غرب جنوب/شمال، انحياز/عدم الخيار نفس الحدة.

وهكذا، في محيط يتميز ببروز قوى كبيرة جديدة، يجب على المغرب، كباقي البلدان النامية أن يكثف جهوده لتأهيل وإعادة هيكلة اقتصاده لرفع تحدي التنافسية وتعزيز تطوير اقتصاد المعرفة وذلك بهدف بلوغ مستوى مرتفعا للتنمية البشرية.

وفي **عالم متعدد الأقطاب**، يتميز بإنشاء تجمعات جهوية قوية (الاتحاد الأوروبي، اتفاقية التبادل الحر لشمال أمريكا، الميركوسور وآسيان...) لن يكون ثمة أي مستقبل للبلدان المنعزلة. يتعين على المغرب، علاوة على توطيد شراكته مع محركات النمو العالمي، أن يشارك بفعالية في تجسيد اتحاد المغرب العربي وأن يربط علاقات اقتصادية وتجارية قوية مع البلدان العربية والإفريقية.

لا يجب اعتبار بروز قوى عظمى مجرد تهديد للمنطقة الأورو متوسطية ولبلداننا، إنما قد توفر أيضا بعض الفرص. فعلاوة على تعزيز التماسك الأورو متوسطي في مواجهة اكتساح المنتجات الصينية مثلا، فإنه من الممكن أن تشكل القوى الجديدة مرسا هاما إلى السوق السياحية الدولية. لذا يجب أن يبذل المغرب جهودا تنقيبية لاستقطاب جزء من الطلب السياحي الصيني. وينبغي أن يتم ذلك في إطار التنمية المستدامة.

4.1.1. الدور الحاسم للتكنولوجيات الجديدة

أما على المستوى التكنولوجي، تم تسجيل تقدم ملحوظ على صعيد التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، البيو تكنولوجيات، النانو تكنولوجيات، الذكاء الاصطناعي، تكنولوجيات الفضاء، الانصهار المغناطيسي أو الحراري النووي، الهيدروجين كمصدر للطاقة.... يمكن أن تتموقع عدة بلدان ناشئة داخل **مجتمع المعرفة**.

لن تحل مثل هذه الابتكارات بالضرورة المشاكل الأساسية على المستوى الديمغرافي أو البيئي أو الاجتماعي بفعل تدخل عوامل أخرى وأجل تأثير التكنولوجيات الجديدة الذي قد يمتد إلى عدة عقود لأنه رهين بالمحيط الذي تطبق فيه التكنولوجية الجديدة.

يمكن أن يتجسد الاتجاه إلى **دمقرطة تكنولوجيات الإعلام والاتصال** مع تعميم الإنترنيت، وتطوير الهاتف النقال وتقوية البنيات الأساسية للاتصال ذي الصبيب العالي...ستستفيد التنمية البشرية من انعكاساتها وعلى الخصوص التربية والتكوين والاندماج الاجتماعي. وعلاوة على الشرخ الرقمي، يمكن أن تخلف آثارا سلبية مثل تعدد المواقع أو الشبكات الفرضية التي تشجع على التطرف وردكالية الأخلاق. ومن تم ضرورة تحسين التربية قبل تعميم التكنولوجيات الجديدة.

ستؤدي الثورة الإعلامية شيئا فشيئا إلى نقل **الشغل نحو مستوى مرتفع الكفايات** وإلى نقل المقاولات نحو أسواق حيث ثمن اليد العاملة اقل ارتفاعا. كما يمكن أن تسهم الثورة الإعلامية - بدفعها إلى عصرنة الفلاحة والأنشطة الاقتصادية بصفة عامة - في تدمير فرص الشغل، في البلدان النامية وتضخيم الهجرة والاضطراب الاجتماعي.

إن سرعة الابتكارات التكنولوجية وتراكم المعارف **فرصة يجب أن يغتنمها المغرب لتهيئ مجتمع المعرفة** وتوسيع قدراته في البحث والتنمية وتوجيهها نحو التنمية البشرية. يجب أن يجعل من الابتكار مصدر للنمو وخلق الثروات ومناصب الشغل.

5.1.1. الرهانات الكبرى للبيئة

توجد من بين رهانات المحيط الخارجي البيئة التي تكتسي طابعا حاسما في ظل **ارتفاع الحرارة المناخية** والانعكاسات الخطيرة التي يمكن أن تحدثها على المستوى الكوني (اضطراب في أنظمة التساقطات ، ارتفاع مستوى المحيطات، ارتفاع وتيرة الكوارث الطبيعية، انقراض جزء هام من الحيوانات والنباتات...).

كما أن رهان البيئة أساسي بالنسبة للمغرب الذي يظل اقتصاده مرتبطا بالتقلبات المناخية.

ترتبط توجهات البيئة ارتباطا وثيقا بالتوجهات الأخرى الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية. سيكون للحفاظ على الوتيرة الحالية للتصنيع عواقب وخيمة على البيئة. ويمكن أن يؤدي عدم مصادقة الولايات المتحدة على بروتوكول كيوطو الرامي إلى الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والإفراط في استهلاك المواد الأولية وللطاقة[7] في البلدان النامية إلى **كوكب لا يمكن العيش فيه.**

[7] ارتفاع الطلب على المواد الأولية ب 50٪ بما في ذلك النفط، في العشرين سنة المقبلة مقابل 34٪ ما بين 1981 و 2000 (تقرير CIA)

وقد يسهم تدهور احتياطي الأراضي الصالحة للزراعة وإتلاف الغابات والتهديد الشديد الذي لا يكاد يحتمل للاحتياطي المائي في إفقار أكبر للساكنة القروية. في إطار هذه الوضعية، وللحفاظ على الثروات الطبيعية أصبح من الأساسي محاربة الفقر في البلدان النامية.

تطرح المسألة البيئية بحدة في منطقة مينا (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) التي ينتمي إليها المغرب والذي قد يعرف نقصا ملحوظا في الموارد المائية حسب الفرد ومخاطر إيكولوجية هامة (التصحر، إتلاف الغابات...). **يمكن أن يتسبب الماء -المصدر المتنادر- في النزاعات الرئيسية للقرن 21.**

6.1.1. تصاعد الإرهاب الدولي

يمكن أن تؤدي الاضطرابات التي أحدثتها العولمة (أرباح غير عادلة، تهجير الخدمات... (Délocalisation) بالإضافة إلى استمرار النزاعات الجهوية (الشرق الأوسط، الكشمير، الكوريتان...) **إلى تفاقم انعدام الأمن.**

يطال الإرهاب كافة البلدان يساعده على ذلك تطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال. لا يهدد العنف الدول وحدها بل يمس الساكنة في حياتها اليومية.

يتخذ الإرهاب الدولي عدة أشكال. فعلاوة على التهريب وترويج المخدرات وتبييض الأموال فإنه يتمظهر في تصاعد الهجمات على فضاءات الأنتيرنيت بهدف إحداث اضطراب في شبكات المعلومات الكبرى وإصابتها بأضرار ذاتية. كما أخذ يتزايد الاهتمام بأسلحة الدمار الشامل (خاصة البيولوجية منها التي تلاؤم الجماعات ذات الإطلاع الواسع).

وقد تساهم المصادر الجديدة لعدم الاستقرار مثل البطالة والتعمير العشوائي في المدن في تفاقم انعدام الأمن والإرهاب.

ورغم هذه العوامل، يظل خطر التوجه نحو نزاع عالمي مسلح ضعيفا بفعل الارتباط المالي والتجاري المتنامي بين الدول.

لقد تغير العالم منذ 11 شتنبر 2001 وإن ما يدعم تصاعد الإرهاب الدولي هي حدة النزاعات الإثنية وتوسع التطرف الديني. كما يعرف خطر تصاعد التطرف الديني حدة أكبر في المناطق ذات النمو الديمغرافي المرتفع حيث ينصت الشباب بإمعان للوعاظ الراديكاليين.

7.1.1. حكامة آخذة في التعقيد

لا تنحصر حركة العولمة في الأبعاد الاقتصادية أو التكنولوجية أو الأمنية بل تهم أيضا الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية. وفي **محيط تعرف فيه الحكامة العالمية أزمة**، نلاحظ بزوغا قويا للمجتمع المدني.

الحكامة الدولية

توجد توجهات متباينة في مجال الدمقرطة. إذ يمكن للنمو الاقتصادي العالمي وانتشار قيم جديدة على الصعيد العالمي أن يدعما الدمقرطة وأن يسرعا بإسقاط الأنظمة المتسلطة. ومن جهة أخرى، قد يزيد التطرف الديني ومعارضة القيم الغربية من طرف بعض بلدان آسيا[8] من خطر تراجع الديمقراطية على المستوى العالمي.

كما قد تضعف العولمة الدول الأمم (Etats nations) لذلك ستلجأ هذه الدول من أجل مصالحها إلى الانضمام إلى تجمعات جهوية كبيرة. وسيزداد نفوذ الشركات المتعددة الجنسيات و المنظمات غير الحكومية والجماعات المنظمة. سيساعدها على ذلك تقدم تكنولوجيات الإعلام (الإنترنيت خاصة).

أما على مستوى الحكامة الدولية، فمن الضروري إدخال إصلاحات بغية التصدي للهيمنة الأمريكية وتطوير التعددية على جميع المستويات (السياسية، الاقتصادية...) ومن ثم تتجلى ضرورة إحداث **نظام عالمي جديد** بمراجعة أو بالأحرى بتعزيز أدوار وطرق تدبير البنك العالمي وصندوق النقد الدولي و البنك الدولي الإنماء, وذلك بهدف ملائمة الحكامة العالمية للتغيرات الدولية الكبرى والأخذ بعين الاعتبار بروز قوى اقتصادية جديدة.

علاوة على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ينبغي إعادة النظر في منظمة الأمم المتحدة. لم تفض القمة التي عقدتها منظمة الأمم المتحدة في شتنبر 2005 حتى إلى التزامات مالية جديدة للبلدان الغنية من أجل مساعدة البلدان النامية على تحقيق أهداف الألفية فيما يتعلق بالتنمية.

البروز القوي للمجتمع المدني

ستواصل منظمات المجتمع المدني تنمية شركائها وشبكاتها ونفوذها. في بداية الأمر، استند البروز الملفت للمؤسسات غير الحكومية إلى الدفاع عن حقوق الإنسان.

ثم توسع دورها ليشمل ميادين أخرى سياسية واقتصادية تؤدي إلى شكل جديد للحكامة الشمولية التي تساعد على انتشار قيم التقدم (الديمقراطية، حقوق المرأة، حماية الطفولة...) وإلى إنشاء جبهات هامة في بعض الأحيان للمعارضة مثل حركة المدافعين عن التيارات المناهضة للعولمة الناشطة اليوم في عدة أماكن من العالم.

[8] تقاوم الهند مثلا النموذج الغربي عكس الصين واليابان.

قد تعزز القنوات الجديدة للاتصال نفوذ المنظمات غير الحكومية مما يجعلها تُدرَك في بعض الحالات كتهديد لمصالح وسيادة الدول. بيد أن الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني تنمي الموارد الوطنية المستثمرة في التنمية الاجتماعية وتقوي سلطة البلدان على الساحة الدولية.

إذا، على الدول أن تقترب من المنظمات غير الحكومية لتستفيد من قدرتها التواصلية والتعبوية لصالح التنمية ولمحاربة المعضلات الكونية المتمثلة في الإرهاب والأمراض المعدية والمخدرات.

يتعين على المغرب الذي يوجد داخل هذا المحيط الدولي أن يعزز شراكته مع المؤسسات الدولية وأن يتوفر على **مجتمع مدني مستقل وحامل لقيم التقدم**.

2.1. التقلبات والرهانات الكبرى

1.2.1. بعض القطيعات الممكنة

ليست العناصر المذكورة أعلاه التي تميز إطار التطور المقبل سوى إسقاطات للاتجاهات الحالية التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار ولا تشكل على أية حال تأكيدات، ومن ثم يمكن أن تحدث قطيعات تغير أسس الإسقاط على المدى الطويل.

نذكر من بين هذه القطيعات :

- **أزمة مالية دولية** يمكن أن يخلفها انهيار الدولار أو عملة نقدية قوية أخرى أو إفلاس منطقة اقتصادية معينة

- **انكماش اقتصادي في أوروبا** الشريك الأول للمغرب على إثر شيخوخة الساكنة أو اختلافات ذات طبيعة سياسية متعلقة بالبناء الأوروبي.

- تراجع وتيرة نمو القوى الاقتصادية الجديدة، الصين على وجه الخصوص، لأسباب ترتبط بالتبعية الطاقية المتزايدة أو لنقائص نموذج تنموي يكرس عدم المساواة.

- حدث ذو طابع جيو-سياسي مثل إنشاء الدولة الفلسطينية وإبرام السلم في الشرق الأوسط.

- أزمة طاقية دولية يمكن أن تؤدي إلى أزمات نفطية جديدة.

إن القطيعات السالفة الذكر التي يمكن أن تؤثر مباشرة على التنمية البشرية في المغرب هي: الركود الاقتصادي في أوروبا أو حدوث أزمة طاقية عالمية لهذا السبب، تمت معالجة القضايا المرتبطة بمستقبل أوروبا وبالبعد الطاقي في الجزء الأول من هذا التقرير.

أما فيما يتعلق بإعادة السلم إلى الشرق الأوسط، فسيكون لها أثر على بلادنا بحيث ستغير المعطيات في المنطقة وتدفع بمسلسل برشلونة لـ 1995 إلى الأمام.

2.2.1. سيناريوهات مميزة

يفسح تعدد التقلبات الكبرى (أنظر إطار 3) المجال أمام سيناريوهات مميزة. يقترح الكتاب الذي يحمل عنوان "أي عالم في المستقبل؟ سيناريوهات القرن 21"[9] على سبيل المثال ثلاثة تصورات للعالم :

- **عالم السوق** (سيناريو الاستمرارية) الذي يقوم على نجاح الليبرالية مع ازدهار وتقدم اجتماعي لم يسبق لهما مثيل. يصطدم هذا السيناريو الذي يتضمن عدة عناصر مميزة (النمو الاقتصادي، الديمقراطية..) بكون الرأسمالية تبدو عاجزة عن إنعاش الاستثمارات الاجتماعية على المدى الطويل، الضرورية لاستمراريتها الخاصة. وقد لا يستفيد قسم كبير من ساكنة العالم من مزايا النموذج الليبرالي.

- **عالم حصن** (forteresse)، ينطلق من مبدأ أن التنمية الناجمة عن اقتصاد السوق لن تكون قادرة على تقويم التقلبات الاجتماعية والحيلولة دون وقوع الكوارث الإيكولوجية وأن السوق المتحرر من أي إكراه قد يترك على هامش الازدهار شرائح كاملة من الساكنة. وقد ينجم عن هذا السيناريو الكارثي تدهور بيئي وعدم استقرار اجتماعي متنام.

- **عالم محول** يستند هذا السيناريو المأمول إلى تغيير عميق للسلوكيات السياسية والاجتماعية، وإلى اقتسام عادل للسلطة وإلى نمو اقتصادي ييسرون التنمية البشرية المستدامة. هذا السيناريو لائق لمجتمع يضع الثقة في قوى السوق دون أن يسمح لها بأن تعوض الإرادة السياسية.

[9] Allen Hammond - Editions Nouveaux Horizons – 2000

إطار 3 : 16 رهانا كبيرا

- هل سيصبح الكوكب مخزنا ضخما للمتفجرات أو هل سيعرف تهدئة في العلاقات الدولية ؟
- ما هي المخاطر البيئية الكبرى ومنها على الخصوص تلك المرتبطة بالتغيرات المناخية ؟
- هل سنتجه نحو أزمات طاقية جديدة بفعل ندرة الاحتياطي من المحروقات ؟
- ما هي الأقطاب الكبرى للتنمية في المستقبل وماذا عن البرازيل وروسيا والهند والصين ؟
- هل ستكون أوروبا قوية أو مجزأة ؟
- ما هي التوجهات الكبيرة لتطور العلوم والتقنيات ؟
- هل ستكون الاقتصاديات الأوروبية قادرة على رفع تحدي المنافسة والابتكار ؟
- أية مسؤولية مجتمعية للمقاولة ؟
- هل سنتجه نحو ندرة عامة لليد العاملة في البلدان المصنعة بسبب شيخوخة الساكنة ؟
- ما هي الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للشيخوخة الديمغرافية في البلدان المصنعة ؟
- هل سيتواصل التوجه الواضح نحو فردانية القيم وطرق العيش ؟
- ماذا عن السيرورة المتوازية للامركزية واللاتركيز وعن النشوء الافتراضي للدولة ذات التوجه الاستراتيجي في محيط تصطدم فيه عصرنة الدولة بتصلبات قوية ؟
- هل سينجح الشرق الأوسط في العصرنة وسلك طرق دمقرطة حقيقية في ظل الشكوك التي ما تزال تلف فرص السلام والمصالحة؟
- هل سيعرف المغرب العربي تقدما في بنائه ؟
- هل ستتخلص إفريقيا التي تعاني اليوم من الجوع والفقر والسيدا من التهميش ؟
- هل ستستطيع البلدان النامية ومن ضمنها المغرب أن ترفع تحدي التشغيل ؟

المصدر: (بالنسبة للرهانات 12 الأولى : Futuribles عدد 305 فبراير 2005).

3.1. مسألتان هامتان

موازاة مع دراسة تطور المحيط الدولي، رأينا من المناسب إبراز مسألتين أساسيتين يمكن أن تكون لهما انعكاسات قوية على مستقبل بلادنا وهما: مستقبل أوروبا والإشكالية الطاقية.

1.3.1. مستقبل أوروبا

بحكم موقعه الجغرافي وسياقه التاريخي، يتعين على المغرب تتبع تطور الاتحاد الأوروبي، المنطقة التي يحقق معها ثلثي مبادلاته الخارجية.

من المؤكد أن أوروبا تتوفر على عدة مؤهلات مثل حجم سوقها الكبير وبدها العاملة المؤهلة كثيرا أو حكامتها الديمقراطية المستقرة. وفي المقابل عليها أن ترفع العديد من التحديات المرتبطة بالبناء الأوروبي وشيخوخة الساكنة وإدماج الساكنة المهاجرة وإصلاح الدولة المعطاء (Etat providence) والنظام الجبائي.

إن ثمة عدة تقلبات تحوم حول البناء الأوروبي خصوصا بعد رفض مشروع الدستور الأوروبي من قبل أحد محركات أوروبا أي فرنسا. وهناك خلافات حادة بين البلدان الأوروبية الكبيرة حول نموذج التنمية الواجب اعتماده (لبرالي أو اجتماعي). وبما أن طريقة بناء الاتحاد الأوروبي قد فضلت إلى حد الآن الجوانب الاقتصادية والمالية على حساب السياسة والدفاع، فإنها ستحدد جزئيا ما إذا كان هذا الاتحاد سيصبح قويا أو مقسما.

تعتبر شيخوخة الساكنة الأوروبية أحد العوامل الأساسية لتباطؤ النمو الاقتصادي ذلك أنه منذ أزيد من عقد من الزمن يتطور الإنتاج الداخلي الإجمالي الأوروبي بنقطتين أقل من نمو الولايات المتحدة الأمريكية وب 6 نقط أقل بالمقارنة مع الصين.

وقد ينتج عن ذلك تراجع الطلب الأوروبي الموجه للمغرب. كما أن شيخوخة الساكنة الأوروبية قد تشجع على هجرة مكثفة للموارد البشرية المؤهلة نحو أوروبا خصوصا وأن هذا الشريك قد شرع في تطبيق سياسات هجومية لاستقطاب أحسن الطلبة وحاملي الشهادات.

لقد تبين أن بناء العملة الموحدة الذي يعتبر تقدما حقيقيا والتوسع نحو الشرق غير كافيين للنجاح في عصر العولمة في تعزيز الوزن الاقتصادي لأوروبا في العالم. كما تنبئ الدراسات الاستشرافية بتراجع نسبي لأوروبا في الوقت الذي من المحتمل أن تستمر فيه القوة الأمريكية في الميادين العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية والمالية بالاعتماد على نمط يبتعد عن النمط الذي تنتهجه القارة العجوز.

وهكذا، ففي سيناريو الانحطاط النسبي، ستتراجع حصة أوروبا في الناتج العالمي الإجمالي ب4 نقاط إلى حدود 2020 وب 10 نقط ما بين 2000 و 2050. إذا تحقق مثل هذا السيناريو بالنسبة لأوروبا فستكون له عواقب وخيمة على المغرب، ومن ثم، ضرورة التفكير في إستراتيجية تحالفنا في العقود القادمة في عالم مكونن يتطور باستمرار. يجب أن تأخذ هذه الإستراتيجية بعين الاعتبار كون القرن 21 يعتبر قرنا آسيويا.

الرسم البياني 2 : حصة الاتحاد الأوربي و ALENA والصين في الناتج الداخلي الخام العالمي

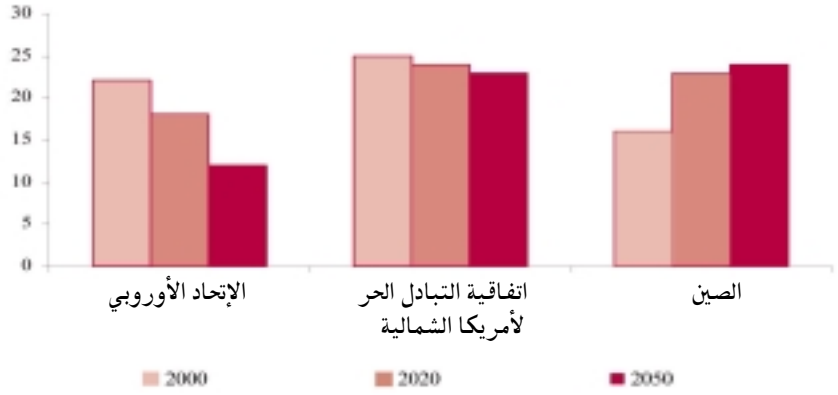

الرسم البياني 3 : حصص الاتحاد الأوروبي واتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية والصين في الصادرات العالمية.

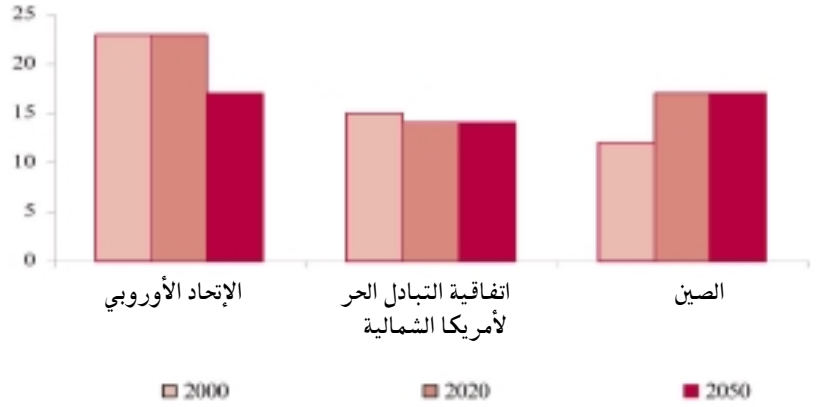

إضافة للعامل الديمغرافي، يمكن أن تعرف أوروبا تراجع على المستوى التكنولوجي. فهناك عدد من البلدان الأوروبية تجد صعوبة في تحديد تخصصها، في غياب سياسة تكنولوجية وصناعية حقيقية جريئة و معبئة.

ليس أمام الاتحاد الأوروبي في ظل هذا المستقبل المتوقع حيث تحدد مكانة هذه البلدان أو تلك، من اختيار سوى نهج سياسة أكثر طموحا اتجاه دول جنوب بحر المتوسط، في الوقت الذي تعمل فيه الولايات المتحدة جادة على تدعيم نفوذها في منطقة "الشرق الأوسط الكبير".

لتجاوز هذا التراجع: يمكن أن تبلور أوروبا رؤية بعيدة الأمد على أساس أربع ركائز[10] :

- ديمغرافية، مع ضبط حقيقي لتدفق المهاجرين وسياسة ملائمة للولادات.
- تجارية، تثبت أوروبا بروسيا و بحوض المتوسط.
- تكنولوجية، ترمي إلى خلق نظام فعال للابتكار يكون مبنيا على تفصل بين منظومات التربية والبحث والتنمية والإنتاج.
- مؤسسية، من خلال تحديد المعايير الأوروبية وإعداد مذهب متعلق بالملكية الفكرية.

يُبَرِّرُ إنشاء منطقة شاسعة، تضم الاتحاد الأوروبي وروسيا والبحر الأبيض المتوسط بالتكامل الموجود بين هذه المناطق ومجالات التكاملية القابلة للتثمين بين ضفتي المتوسط. إن التكامل متعدد ويهم الجوانب الديمغرافية والاقتصادية والمالية والثقافية....

الاندماج المتزايد للمنطقة الأورو- متوسطية هو البديل الوحيد الذي يمكن من جعل هذا الحوض الاقتصادي الكبير لأزيد من700 مليون نسمة قطبا من أقطاب النمو العالمي.

تتوقف هذه السياسة إلى حد كبير على قدرة الاتحاد الأوروبي على استرجاع قوة قناعة مؤسسيه وذلك بفضل رؤية جديدة لمنطقتنا المشتركة ولمسؤولياتها تجاه دول جنوب بحر المتوسط ولمعنى عملها في البحث عن الاستقرار والتنمية.

يتعلق الأمر في الوقت الراهن بانطلاق جديد لمسلسل برشلونة الذي لم يخلف بعد عشر سنوات الآثار المتوخاة لكون الاتحاد الأوروبي كان متجها نحو الشرق أكثر من الجنوب وبسبب عدم تسوية النزاع الإسرائيلي العربي.

لتحقيق هذا الغرض، لابد من وجود زعامة سياسية قوية، وفعالية أحسن للآليات المطبقة وكذا مشاركة فعالة لمجموع الفاعلين في التنمية على مستوى المنطقة الأورومتوسطية.

بما أن مستقبل المغرب مرتبط ارتباطا وثيقا بمستقبل المنطقة الأورومتوسطية، يجب أن تعكف بلادنا في طريقها نحو الحداثة على تنمية قدراتها الإستباقية بهدف رفع التحديات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومواجهة الرهانات الجيو سياسية العالمية الجديدة من خلال الدور الفعال الواجب لعبه على الساحة الدولية.

[10] خصوصا الدراسة المستقبلية للمعهد الفرنسي للعلاقات الدولية " التجارة العالمية في القرن 21 " أكتوبر 2002.

2.3.1. المحيط الطاقي الدولي[11] في أفق 2025

يكمن عنصر مهم آخر للمحيط الدولي في تزايد ارتفاع كلفة الطاقة بارتباط مع تطور المحيط الجيوسياسي والطلب المتزايد للقوى الاقتصادية الجديدة وندرة الاحتياطي العالمي من المحروقات والكلفات المتزايدة للتنقيب والإنتاج الساحلي (أعالي البحار ، نفط ثقيل...) ومضاربة مالية قوية[12].

لا يمكن أن يؤدي التوازن الهش بين العرض والطلب والشك في القدرة التحكمية لسوق النفط من طرف منظمة الدول المصدرة للنفط، إلا إلى تزايد تقلبات الأسعار الدولية للنفط.

بوجوده في محيط تميزه العولمة واللبرالية، سيتزايد الطلب العالمي[13] بشكل قوي بدافع من الصين[14] والهند. سيمثل هذان البلدان إلى غاية 2025 حوالي نصف تزايد الطلب العالمي على الطاقة حسب السيناريو المرجعي للوكالة الدولية للطاقة.

ستحافظ الموارد الأحفورية الثلاثة (فحم، نفط، وغاز) على سيطرتها القوية ب 85 بالمائة في الحصيلة الطاقية العالمية. واعتبارا للإكراهات البيئية، فإن يجب أن يعرف الغاز الطبيعي الذي يولد انبعاثات غازية ذات الانحباس الحراري أقل من احتراق الفحم أو النفط استعمالا مكثفا. فإن روسيا مدعوة للعب دور أساسي في الساحة الدولية بما أنها تمتلك ثلث الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي.

وينتظر أن يحدث انطلاق تدريجي نووي جديد وذلك بسبب للإكراهات الخارجية، التي تفرض تطبيق بروتوكول كيوطو.

أما فيما يتعلق بالطاقات المتجددة، فإن تطويرها المكثف يتطلب قرارات سياسية إرادية، وبما أن أضرارها الخارجية محدودة، فإنها لن تتأثر سلبا حينما تتحمل الطاقات الأحفورية الأثمنة الخارجية المرتفعة التي تتسبب فيها (التلوث، الحوادث، الاحتقان...)

[11] تم تهييئ هذا الجزء على أساس معطيات الوكالة الدولية للطاقة والمجلس العالمي للطاقة وبناء على تحليلات مضمنة في منشورات أجنبية ككتب "حروب الطاقة العالمية الكبرى" لـ Editions Folio actuel, Jean Marie Chevalier أكتوبر2004 و كتاب "أي طاقات للغد" لـ Editions Odile Jacob Robert dautray نونبر 2004.

[12] في شتنبر 2004 كان ورق البترول 7 مرات أكثر رواجا من الذهب الأسود .

[13] تقدر الوكالة الدولية للطاقة هذا التزايد ب 1,7٪ سنويا إلى حد 2025. (تبقى نسبة الارتفاع هذه مرتبطة بمستوى النمو الاقتصادي العالمي)

[14] أصبحت مسألة الطاقة ذات إستراتيجية عالية بالنسبة للصين التي ضاعفت من استهلاكها النفطي خلال ما يقارب العشر سنة الأخيرة والتي تستورد 40 في المائة من حاجياتها النفطية.

سيعرف المحتوى الطاقي منحى تراجعي خصوصا على مستوى الدول المتقدمة، بفعل التقدم التكنولوجي وضرورة المحافظة على البيئة. فمع تنمية خدمات الاقتصاد الدولي، ستصبح العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستهلاك الطاقي أقل متانة.

إلى جانب هذه الاتجاهات الوازنة، تظل هناك عدة شكوك مرتبطة بـ :

- مستقبل المناطق المصدرة للنفط والغاز (الشرق الأوسط، روسيا، إفريقيا الغربية، المغرب العربي....) التي تعرف نوعا من عدم الاستقرار السياسي.
- التطور التكنولوجي والابتكار وآثارهما على عرض الطاقة.
- جدوى تحقيق الاستثمارات الضخمة التي تميز قطاع الطاقة وعلى الخصوص إنتاج الطاقة الكهربائية.
- الكوارث الصناعية التي يمكن أن تطرأ إما نتيجة تسيير المنشآت الطاقية (حالة الطاقة النووية) أو أحداث خارجية (الإرهاب مثلا)
- يتعلق أكبر شك بنتائج التغيرات المناخية على السياسات الطاقية. إن ثمة سؤال واحد يتعين إيجاد الجواب له : هل يجب تجاوز بروتوكول كيوطو؟

على المغرب الذي يعتبر تابعا بشكل شبه كلي للخارج في تزوده بالطاقة، **أن يعيد النظر بشكل جدي في سياسته الطاقية**، انطلاقا من القناعة بأن الطاقة ستكون مرتفعة الثمن في المستقبل. كما أنه سيستفيد من تحديد اختباراته الإستراتيجية بسرعة ومن إيجاد حلول بديلة (طاقات متجددة، طاقة نووية، الوقود الحيوي...) لكي لا يضر بتنميته.

2. وضعية التنمية البشرية بالمغرب

يقدم الجزء الثاني من التقرير لمحة إجمالية حول الوضعية الحالية للتنمية البشرية التي ستتمم الحصيلة المفصلة لمختلف أبعاد التنمية البشرية الواردة في التقارير الموضوعاتية لمشروع " 50 سنة من التنمية البشرية بالمغرب وآفاق 2025".

وبعد عرض لبعض نتائج الدراسة المقارنة، خصص هذا الجزء لإبراز الاتجاهات الكبيرة للتنمية البشرية وتقديم السيناريو الاتجاهي في أفق 2025، ويختتم بتحديد وتحليل بؤر المستقبل. ولكن يجدر بنا أن نذكر مسبقا بمفهوم التنمية البشرية كما عرفه برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

إطار 4 : مفهوم التنمية البشرية

يمكن تعريف التنمية البشرية ببساطة كمسلسل لتوسيع الاختيارات.إذ يقوم كل إنسان كل يوم بمجموعة من الاختيارات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي أو الثقافي. إذا كان الإنسان محور الأنشطة القائمة من أجل التنمية، فإنه يجب على هذه الأخيرة أن تتجه نحو توسيع الاختيارات في كل مجالات النشاط البشري لصالح الجميع.

حسب هذا التعريف، فإن التنمية البشرية هي مفهوم بسيط يشتمل مع ذلك على تضمينات هامة. تزايدت الاختيارات البشرية في البداية عندما اكتسب الإنسان قدرات إضافية وتمتع بفرص إضافية لاستغلال هذه القدرات. إن التنمية البشرية تهدف ليس فقط إلى توسيع القدرات والفرص وإنما أيضا إلى الحفاظ على توازن ملائم بين هذه الأخيرة من أجل تجنب الإحباط الذي قد ينتج عن التباين الكبير بينها

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية، التقرير العربي حول التنمية البشرية 2002

تمكن التنمية البشرية من العيش طويلا وبصحة جيدة، ومن ولوج المعرفة في مختلف أبعادها، والتوفر على موارد مادية كافية من أجل حياة كريمة والمشاركة الحرة في الحياة الجماعية والعامة.

وهي تستند على قيم مركزية كالقدرة على تلبية الحاجيات الأساسية (التغذية، السكن، اللباس، الصحة والحماية أو الأمن) والاعتراف بكرامة الأفراد والمجموعات (حرية الديانة، حرية التعبير وكل الأشكال الأخرى للحرية الإنسانية ...) والقدرة على الاختيار بكل حرية.

هناك عدة مؤشرات تركيبية تدلنا على مختلف مظاهر التنمية البشرية (مؤشرات التنمية البشرية، مؤشرات إدراك الرشوة، مؤشرات تحرير الاقتصاد ...).

إن أشهر هذه المؤشرات التركيبية هو مؤشر التنمية البشرية الذي يحتسب انطلاقا من معدل الحياة عند الولادة، ونسبة التمدرس والدخل حسب الفرد. تُوضَّح قيم المؤشر الإجمالي ومكوناته على سلم من 0 إلى 10. كلما كان البلد متقدما كلما اقترب مؤشر تنميته البشرية من 1.

1.2. وضعية التنمية البشرية تظل غير قابلة للاستمرار

تم ضبط وضعية التنمية البشرية من خلال مؤشر التنمية البشرية الذي أعده برنامج الأمم المتحدة للتنمية، و من خلال المؤشرات الوطنية المتعلقة بمختلف أبعاد التنمية البشرية وكذا عن طريق تحليل للمكونات الرئيسية (Analyse en composantes principales "ACP") الذي يمكن أن يعتبر كمنهج فريد لتقرير الذكرى الخمسينية للاستقلال الذي جاء لإثراء أدوات إدراك التنمية البشرية.

انتقل مؤشر التنمية البشرية بالمغرب من 0.429 إلى 0.631 مابين1975 و2003[15] بسبب المجهودات المبذولة في مختلف الميادين الاجتماعية للرفع من مستوى العيش وضمان رفاهية السكان.

عرفت القطاعات الاجتماعية اهتماما متزايدا ابتداء من التسعينات عقب مخطط التقويم الهيكلي كما تشهد على ذلك حصة ميزانية الدولة المخصصة لها والتي انتقلت من39 في المائة سنة 1993 إلى 50 في المائة حاليا. وقد تجلى هذا في تحسين المؤشرات في جل ميادين التنمية البشرية والتي هي التربية والصحة ومستوى وظروف العيش، وحقوق الإنسان....

غير أن المغرب يوجد في الصف 124 على المستوى العالمي من بين 177 دولة حسب تقرير الأمم المتحدة للتنمية برسم سنة 2005 وترتيبه أفضل من حيث الدخل الفردي (المرتبة 108) من حيث التنمية البشرية.

وبفضل استفادة أفضل للنساء من التعليم تم تحسن في مؤشر التنمية البشرية الخاص بالنوع. ويعتمد هذا المؤشر على نفس دالات التنمية البشرية لكن مع أخذ الفوارق السوسيولوجية بين الرجال والنساء بعين الاعتبار. كما عرفت وضعية المرأة المغربية بعض التحولات مع **ارتفاع نسبة تمدرس الفتيات**، وارتفاع نسبة فرص العمل المعروضة على النساء (من 8.5 في المائة سنة 1960 إلى 26.6 في المائة سنة 2003) وكذا المشاركة السياسية (10 في المائة حاليا في مجلس النواب).

ما يزال هناك **تفاوت بين الرجال والنساء** في المجتمع المغربي إن على مستوى الدخل(بنسبة 1 إلى2.5 سنة 2001) وولوج مناصب الشغل أو على المستوى الاجتماعي (هشاشة النساء تجاه الميز الشرعي والفقر والعنف).

يميل هذا التفاوت نحو الانخفاض بفعل صدور المدونة الجديدة للأسرة وبفضل نشاط حركة جمعوية منظمة، تهتم بإنعاش الفرص وبتوزيع عادل للثروات وبمشاركة المرأة في التنمية بشكل أكثر فعالية.

[15] برنامج الأمم المتحدة للتنمية، التقرير العالمي حول التنمية البشرية 2005.

تطور مؤشر الفقر البشري للدول النامية (IPH-1) الذي يقيس العجز من خلال ثلاث مجالات مهمة: التعمير، المعرفة، والولوج إلى الخدمات العمومية والخاصة (الماء الصالح للشرب، العلاجات الصحية...) ما بين 1955 و2003 من 40.2 إلى 34.5 في المائة. هذا التحسن راجع بالخصوص إلى **تحسن في فرص التزود بالماء الصالح للشرب.** فقد انتقلت حصة الساكنة التي يمكنها الحصول على الماء الشروب من 65 في المائة إلى 82 في المائة خلال نفس الفترة.

بموازاة مع التطورات السابقة في الوضعية العامة، تتوفر بلادنا، على المستوى الموضوعاتي، على عدد من الإمكانات وعلى النقائص التي تم تحديدها عند التحليل الاسترجاعي والمقاربة المقارنة من حيث التنمية البشرية للمغرب وعينة من 14 بلدا. ولكي لا نثقل هذا التقرير فقد ارتأينا إدراج الإمكانات الواجب تعزيزها والعجز الواجب سده والإكراهات الواجب حلها في الملحق 2.

2.2. دراسة مقارنة للتنمية البشرية بالمغرب مع عينة من 14 بلد

2.2.1. منهجية الدراسة المقارنة

في إطار إعداد تقرير "50 سنة من التنمية البشرية بالمغرب" تم تقييم الإنجازات بالمغرب وبعينة من 14 بلد تتكون من **جنوب إفريقيا، الشيلي، كوريا الجنوبية، مصر، إسبانيا، اليونان، ايرلندا، الأردن، ماليزيا، المكسيك، بولونيا، البرتغال، تونس وتركيا.** كان من الضروري القيام بهذا التقييم قبل الشروع في المنهج الاستشرافي لأفق 2025.

وبالإضافة إلى توفر المعلومات فقد أخذ اختيار العينة بعين الاعتبار عدة معايير أخرى. هكذا تم اختيار إسبانيا والبرتغال بسبب قربهما الجغرافي من المغرب وبسبب نموذج تنميتهما. زيادة على تركيا التي انضمت إلى الاتحاد الجمركي الأوروبي فإن تونس ومصر والأردن تعتبر أطرافا في مبادرة أكادير حيث طبقت كما هو الشأن بالنسبة للمغرب اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. و كما هو الشأن بالنسبة للبرتغال فإن ايرلندا واليونان يوجدان في دينامكية تحركها أوروبا. وتعتبر المؤسسات الدولية جنوب إفريقيا من بين البلدان الإفريقية القليلة ذات إمكانات تنموية قوية مثل المغرب.

تعتبر بولونيا، التي تمثل نصف الوزن الاقتصادي للبلدان العشر الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي، منافسا حقيقيا للمغرب ولبلدان جنوب المتوسط. يلعب المكسيك تجاه الولايات المتحدة دورا اقتصاديا كذلك الذي يعتزم المغرب القيام به لدى الاتحاد الأوروبي. كما تستحق الشيلي العناية بسبب الإصلاحات الجريئة التي قام بها دون إكراهات من المنظمات الدولية. وتنتمي ماليزيا البلد الناشئ إلى العالم الإسلامي وأخيرا تعتبر كوريا الجنوبية بلدا حديث التصنيع لم يختلف دخله الفردي كثيرا عن الدخل الفردي بالمغرب سنة 1955.

بلغ الناتج الداخلي الإجمالي للفرد في بلدان العينة في سنة 1960 في سنة بالدولار الثابت لسنة 1995 ما يعادل ضعف 2.7 مرة الناتج الداخلي الإجمالي للفرد بالمغرب.إن بلدان العينة التي كانت أكثر تقدما سنة 1960هي إسبانيا وايرلندا بناتج داخلي إجمالي للفرد يمثل 6.5 مرة الناتج الداخلي الإجمالي للفرد بالمغرب.

وقد بلغ الناتج الداخلي الإجمالي للفرد في مجموع العينة المعتمدة 4 مرات الناتج الداخلي الإجمالي للفرد بالمغرب سنة 2002. ووصلت هذه النسبة إلى 20.6 مرة بالنسبة لايرلندا و12.6 بالنسبة لإسبانيا و 9.7 بالنسبة لليونان و 9.2 بالنسبة لكوريا الجنوبية و9 بالنسبة للبرتغال. وتقل عن 3.8 بالنسبة للبلدان الأخرى.

وهكذا تمت مقارنة المغرب مع **عينة ذات أداء جيد نسبيا**، تضم بلدان كايرلندا وإسبانيا وكوريا الجنوبية أو البرتغال التي عرفت نموا متواصلا ما بين 1960 و2002. لهذا يجب إظهار الفروق الدقيقة في نتائج التحليل المقارن للمغرب. الأهم هنا هو التعرف على التجارب الناجحة على المستوى الدولي بهدف الاستفادة منها لتسريع التنمية البشرية ببلدنا.

لوضع هذا الدراسة المقارنة[16] تم إنشاء قاعدة المعطيات الدولية من طرف فريق مكون من إحصائيين واقتصاديين، انطلاقا من معلومات قدمتها منظمات كالبنك الدولي، صندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، واليونيسيف، واليونسكو ومنظمة الأغذية والزراعة(الفاو)، ومركز الدراسات الاستشرافية والمعلومات الدولية بفرنسا، وتوقعات سكان العالم...

تهم قاعدة المعطيات الدولية مرحلة 1955-2004 بصفة عامة، إن نسبة تغطية بلدان العينة وأبعاد التنمية البشرية مرتفعة. و يحصى البعد الاقتصادي بتميز نظرا لتوفر المعلومات.

شكل استغلال وتحليل عدد كبير من المعطيات المتعلقة بـ 15 بلدا إكراها كبيرا وجب تجاوزه على مستوى إنجاز الدراسة المقارنة كما اتضح أن تحويل هذه المعطيات إلى معارف مهمة صعبة.

واجه التحليل إكراهات أخرى مرتبطة بتناسق المعطيات ودرجة وثوقية أنظمة المعلومات وتوفر المعطيات الحديثة بالنسبة لجميع البلدان.

كانت تهدف الدراسة المقارنة التي قامت حصريا على استغلال قاعدة المعطيات الدولية إلى مقارنة المغرب من حيث التنمية البشرية بفضل منهج مزدوج: مقاربة شمولية وديناميكية تستخدم التحليل بالمكونات الرئيسية ومقاربة حسب الأبعاد العشرة المعتمدة للتنمية البشرية[17]. تم إدراج نتائج المقاربة الموضوعاتية ضمن الأجزاء المتعلقة بالاتجاهات الوازنة والبؤر المستقبلية.

[16] لقد تمت الدراسة المقارنة على المستوى الوطني. لأسباب متعلقة بعدم توفر المعلومات لم تأخذ الأبعاد الجهوية والمحلية بعين الاعتبار.

إن التحليل بالمكونات الرئيسية طريقة وصفية لتحليل المعطيات تمكن من تحويل المتغيرات المتعددة البدئية إلى مؤشرات تركيبية (مكونات رئيسية) ومن موقعة البلدان بيانيا حسب المؤشرات التركيبية (positionnement graphique).

تم تطبيق هذا التحليل اعتمادا على 55 مؤشرا منتقى من ضمن 400 مؤشر مدرج في قاعدة المعطيات الدولية. وقع اختيار المؤشرات بطريقة تمكن من الاحتفاظ بتلك التي لها علاقة بالتنمية البشرية، ومن تقليص عدد المتغيرات القوية الارتباط فيما بينها (على سبيل المثال المؤشر التركيبي للإنجاب مع نسبة المواليد) تم توزيع 55 مؤشرا حسب مخطط عاملي يفسر تقريبا 47 في المائة من المعلومات.

يفسر **المحور الأول**، محور السينات، 28.5 في المائة من المعلومات. يوضح بجلاء مستوى التنمية البشرية للبلدان، ويقابل مجموعتين رئيسيتين من المؤشرات (يسار، يمين). ترتب المؤشرات في كل مجموعة على حدة ترتيبا تنازليا للعامل الوارد في مجسمة المكونات.

يُمَيَّز بين المؤشرات المهمة (معامل يفوق 0.6) وتلك التي لها تأثير أقل.

وهكذا، فبالإضافة إلى المتغيرات التي يتم بها تحديد مؤشر التنمية البشرية، فإن التحليل بالمكونات الرئيسية أخذ بعين الاعتبار معطيات تتعلق بالبيئة وباقتصاد المعرفة وبالأسواق الدولية للمنتجات الصناعية.

يفسر **المحور الثاني** وهو محور الإحداثيات 18.2 ٪ من المعلومات. ويميز بين مجموعتين للمؤشرات.

فالبلدان التي تحتل موقعا متميزا حسب المحور الثاني هي تلك التي حققت إنجازات جيدة عند التصدير، وتتوفر على أفضل أساسيات للاقتصاد (fondamentaux de l'économie) أو على تنمية صناعية قوية.

لا يبرز محوري التحليل مباشرة ثلاثة متغيرات بالرغم من أهميتها وهي: نفقات التربية بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي ونسبة التبعية الطاقية ونسبة التضخم. المؤشر الأول غير مميز لأن أغلبية بلدان العينة تبذل جهدا ماليا كبيرا في ميدان التربية بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي.

[10] الأبعاد العشر التي تم اعتمادها هي: الدمغرافية والساكنة - المجتمع، العائلة، النساء والشباب - النمو الاقتصادي والتنمية البشرية - منظومات التربية والمعرفة والتكنولوجيات والابتكار - منظومات الصحة وجودة الحياة - ولوج الخدمات الأساسية واعتبارات المجال الترابي - الفقر و عوامل الإقصاء الاجتماعي - الإطار الطبيعي والبيئة والمجال الترابي - الأبعاد الفنية والثقافية والروحية - الحكامة والتنمية التشاركية.

أما بالنسبة للوضعية الطاقية، تلجأ عدة بلدان من العينة إلى الخارج للتزود بالطاقة. كما أن نسبة التضخم غير مميزة نظرا لضغوطات المجموعة المالية الدولية بهدف التحكم في تطور الأسعار في مختلف البلدان.

متغيرات رئيسية للمحور الأفقي للتحليل بالمكونات الرئيسية (محور 1)

يمـــين	يســـار
نسبة الأمية بين النساء البالغات	استهلاك الكهرباء حسب الفرد (كيلوواط ساعة)
نسبة الأمية عند البالغين (٪)	انبعاث ثاني أكسيد الكربون(طن متري للفرد)
المؤشر التركيبي للإنجاب	عدد المشتركين في الهاتف الثابت والمحمول بالنسبة لـ 1000 شخص.
نسبة التبعية (٪)	الدخل الوطني الإجمالي حسب الفرد (PPA)
القيمة المضافة الفلاحية (نسبة مأوية من الناتج الداخلي الإجمالي)	عدد الحواسيب لـ 1000 شخص
نسبة النمو الديمغراقي	النسبة الإجمالية للتمدرس في التعليم العالي.
	الحصة المطلقة للكيمياء في السوق الدولية.
حصة المواد الغذائية في الواردات	منشورات علمية وتقنية
	الحصة المطلقة للمواد الغذائية في السوق الدولية.
	النسبة الصافية للتمدرس في الابتدائي (فتيات)

متغيرات رئيسية للمحور العمودي للتحليل بالمكونات الرئيسية (محور 2)

سافلة	عالية
القيمة المضافة الصناعية (٪ الناتج الداخلي الإجمالي)	حصة القيمة المضافة للقطاع الثالث في الناتج الداخلي الإجمالي
نسبة رصيد الحساب الجاري من الناتج الداخلي الإجمالي	مجموع مصاريف الصحة من الناتج الداخلي الإجمالي(٪)
نسبة الصادرات التكنولوجية من الصادرات المصنعة الكلية	مجموع المصاريف العمومية من الناتج الداخلي الإجمالي
الاستهلاك الخاص النهائي (٪ الناتج الداخلي الإجمالي) الإجمالي)	تصدير المنتجات والخدمات (٪ من الناتج الداخلي
نسبة الادخار	

2.2.2 . النتائج الأساسية للتحليل بالمكونات الرئيسية

تمت عملية التحليل بالمكونات الرئيسية بشكل دينامي بالاعتماد على 5 تواريخ : 1960 و 1970 و1980 و 1990 و 2001 على سبيل المثال بالنسبة للمرحلة الحالية **لم يتحسن تموقع المغرب ما بين 1990 و2001** [18] من حيث التنمية البشرية بالرغم من التقويم النسبي للوضعية على المستوى الاقتصادي. ويرجع هذا أساسا إلى المستوى غير الكافي للتدريس وبالخصوص إلى نسبة الأمية المرتفعة جدا مقارنة مع للبلدان الأخرى داخل العينة.

الرسم البياني 4 : تموقع البلدان حسب التحليل بالمكونات الرئيسية لسنة 1990

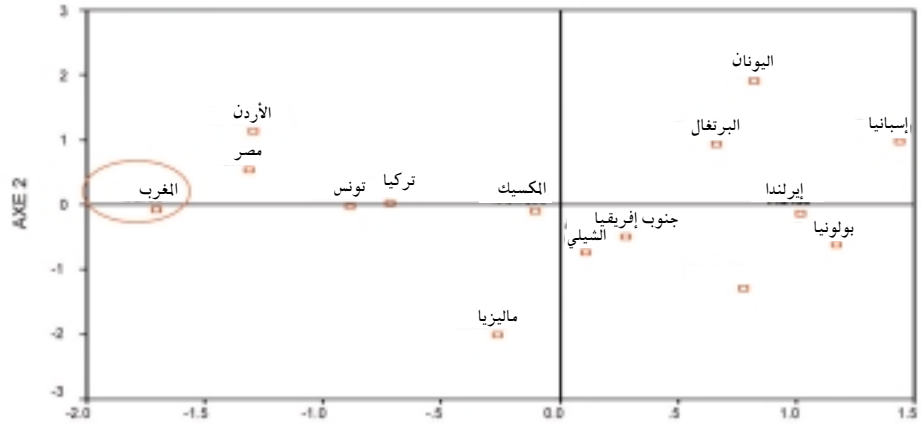

الرسم البياني 5 : تموقع البلدان حسب التحليل بالمكونات الرئيسية لسنة2001

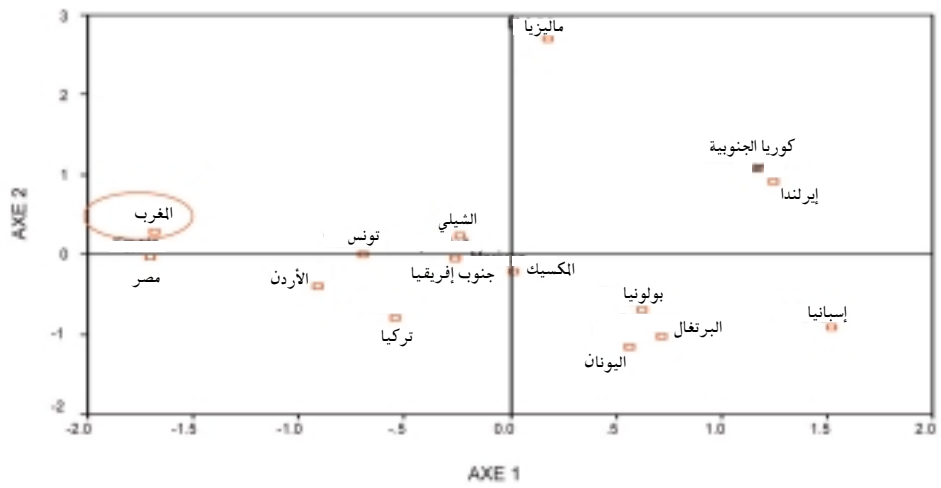

[18] 2001 هي أقرب سنة تتوفر فيها معلومات كل بلدان العينة

إطار 5 : تموقع بلدان العينة في 2001

يمكن ترتيب بلدان العينة سنة 2001 في أربع مجموعات مختلفة. المجموعة الأكثر نجاحا وتشمل كوريا الجنوبية و ايرلندا وماليزيا التي سجلت تقدما كبيرا على المستوى الاقتصادي ما بين 1990 و2001.

المجموعة الثانية التنمية البشرية مرتفعة نسبيا ولكن الأساسيات الاقتصادية (fondamentaux de l'économie) أقل ملائمة وخصوصا بالنسبة لعجز الحساب الجاري لميزان الأداءات) وتضم إسبانيا، البرتغال،اليونان وبولونيا، شكل انهيار حائط برلين أزمة اقتصادية مهمة لهذه الأخيرة.

المجموعة الثالثة (الأساسيات الاقتصادية و التنمية البشرية قريبة من معدل العينة) وتتكون من الشيلي، جنوب إفريقيا والمكسيك. يجد المكسيك المندمج في دينامية جهوية تقودها الولايات المتحدة نفسه مقيدا بفعل النمو الديمغرافي والمستوى المرتفع للرشوة والتسيير غير الأمثل على المستوى المؤسساتي.

المجموعة الرابعة (إنجازات اقتصادية متوسطة ولكن تأخر على مستوى التنمية البشرية)وتتكون من تركيا وتونس والأردن وبدرجة أقل المغرب ومصر.

من أجل فهم التموقع غير الملائم للمغرب الناتج عن التحليل بالمكونات الرئيسية، تم اللجوء إلى عدة تمثلات.

يكمن التمثل الأول في سحب إسبانيا من عينة المقارنة نظرا للأداء المرتفع لهذا البلد المصنع. لم يكن لهذه العملية أي تأثير على تموقع المغرب الذي يظل مستقرا.

تمت أثناء التمثل الثاني تعديل المتغيرات الديمغرافية للمغرب (نسبة النمو الديمغرافي، معدل الحياة عند الولادة، المؤشر التركيبي للإنجاب ونسبة التبعية) حسب المتغيرات الديمغرافية لكوريا الجنوبية.

بالرغم من أن التحليل بالمكونات الرئيسية لا يسمح إلا بحصر المفعول الأولي[19] لتحويل قيمة متغير محدد، فقد أبان التسوية المعنية أنه كان من الممكن في جميع الأحوال أن ينتج عن التحكم في الديمغرافية بعض التقدم من حيث التنمية البشرية بالمغرب.

شكل إلغاء المؤشرات المتعلقة بالتربية[20] موضوع تمثل ثالث فهو يحسن بشكل ملموس تموقع المغرب الذي يتميز عن مصر كما يشهد على ذلك الرسم البياني 6.

[19] يجب أخذ نتائج التمثلات بحذر على اعتبار أنه من الصعب قياس مدى تأثير متغير محدد على المتغيرات الأخرى التي شملها التحليل بالمركبات الرئيسية.

[20] نسبة الأمية،النسبة الصافية للتمدرس،النسبة الإجمالية للتمدرس على مستوى التعليم العالي، نسبة إناث/ ذكور في التعليم الابتدائي والثانوي وعدد التلاميذ لكل مدرس في الابتدائي.

إن تعديل المؤشرات المتعلقة بالتربية في المغرب مع المؤشرات المتعلقة بالتربية في تونس (التمثل الرابع) تغير الموقع النسبي للمغرب بتقريبه من موقع تونس والأردن وتركيا.

يبين إلغاء المتغيرات المتعلقة بالتربية و تعديل المؤشرات المرتبطة باستعمال التكنولوجيا الجديدة (حصة التكنولوجيا العالية في مجموع الصادرات المصنعة، عدد المشتركين في الهاتف الثابت والمحمول، عدد الحواسيب وعدد مستعملي الإنترنيت) مع المستويات التي وصلت إليها في كوريا الجنوبية، بأنه بإمكان المغرب تحقيق قفزة كبيرة في مجال التنمية إذا منح الأولوية لهذين القطاعين.

الرسم البياني 6 : موقع المغرب مع و بدون أخذ مؤشرات التربية بعين الاعتبار (2001)

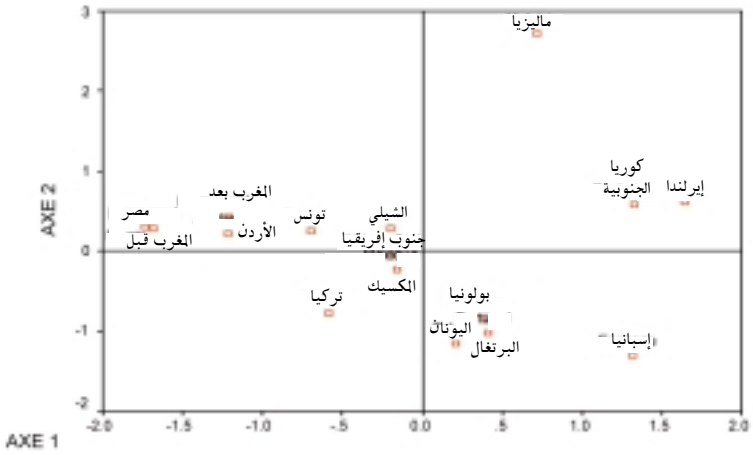

الرسم البياني 7 : موقع المغرب قبل وبعد تعديل المؤشرات المتعلقة بالتربية في هذا البلد بالنسبة للمستوى الذي وصلت إليه تونس (2001)

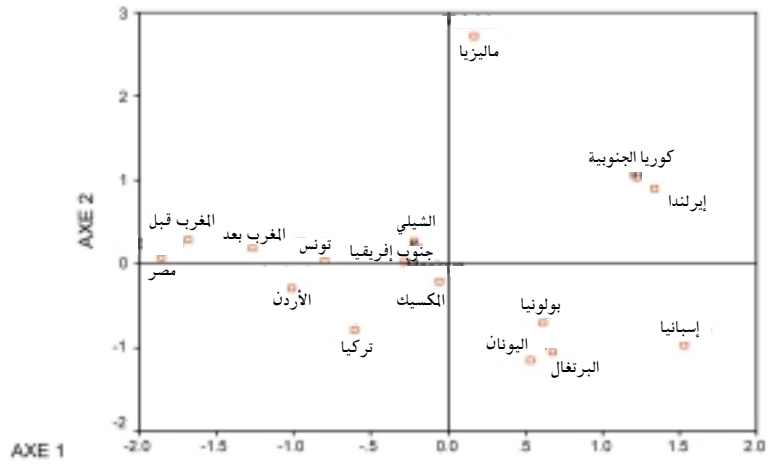

الرسم البياني 8 : موقع المغرب دون الأخذ بعين الاعتبار المؤشرات المتعلقة بالتربية ولكن مع تعديل استعمال التكنولوجيا مع المستوى الذي بلغته كوريا الجنوبية (2001)

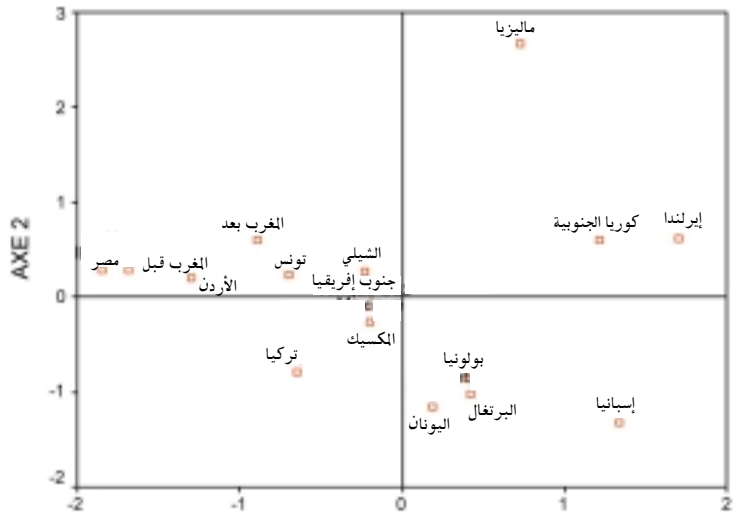

3.2.2. بعض التجارب الدولية الناجحة

مكنت الدراسة المقارنة من إبراز التجارب الدولية الناجحة التي يمكن للمغرب أن يستفيد منها. ويتعلق الأمر بالبلدان الأوروبية في العينة وكوريا الجنوبية من حيث التحكم الديمغرافي وجنوب إفريقيا من حيث مشاركة النساء في الحياة السياسية والاقتصادية وايرلندا وماليزيا والشيلي من حيث جلبها للاستثمارات المباشرة الأجنبية.

تُعرف كوريا الجنوبية وايرلندا وماليزيا بالنمو الاقتصادي القوي الذي نتج عن سياسة الانفتاح والتنافسية التي تشكل إحدى نقط القوة لكوريا الجنوبية وايرلندا وبشكل أقل لماليزيا.

يعتبر موقع الشيلي جيدا بالنسبة للإنتاجية الفلاحية وتطوير السقي و توسيع أنشطة الصيد واستغلال المناجم. إلا أن سمات تخصصه هشة (profil de spécialisation) بحيث يقوم الاقتصاد الشيلي على استغلال المواد الأولية.

أما على مستوى التنمية القطاعية فقد حصدت بعض بلدان العينة حصصا مهمة من السوق الدولية وهي على سبيل المثال إسبانيا (صناعة غذائية عالية الجودة والسياحة)، كوريا الجنوبية (النسيج)، ايرلندا (كيمياء دقيقة وخصوصا صناعة الأدوية)، المكسيك (الصناعات الميكانيكية، الفلزية والكهربائية)، اليونان وتركيا (السياحة).
من بين بلدان العينة، طور البرتغال اقتصاده نحو قطاع الخدمات.

تحكمت كل من كوريا الجنوبية والشيلي وايرلندا والمكسيك في ماليتها العامة. ويخول التدبير الأمثل لمالية الدولة لهذه البلدان هوامش مهمة للتصرف في الميزانية يمكن استعمالها في حالة ظرفية اقتصادية صعبة.

ظهرت أفضل النتائج الكمية على مستوى التعليم العالي في كوريا الجنوبية والبرتغال وإسبانيا وبولونيا واليونان.

عرف اقتصاد المعرفة تطورا كبيرا في كوريا الجنوبية. أما بالنسبة لايرلندا و إسبانيا التي تأتيان في الثاني والثالث على مستوى العينة فإنها لا تستمر ما يكفي في البحث والتنمية مقارنة مع بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

إن الدول التي تخصص حصة مهمة من الناتج الداخلي الإجمالي للصحة العمومية هي البرتغال، إسبانيا وايرلندا. أما تلك التي تتوفر على بنية تحتية استشفائية واسعة (عدد الأسرة لـ 1000 فرد) هي ايرلندا وكوريا الجنوبية.

تتوفر اسبانيا على إنتاج ثقافي وفني مرتفع. وتتميز كل من ايرلندا والشيلي بجودة مؤسساتها وبحريتها الاقتصادية.

وأخيرا تبين المقاربة الدولية بأن المغرب انطلق من مستوى ضعيف جدا للتنمية البشرية غداة الاستقلال بخلاف عدد من بلدان العينة التي كانت تتوفر سنة 1955 على قواعد اجتماعية لتنميتها. **كما تبين الدراسة المقارنة بأنه باستطاعة المغرب تحقيق تقدم كبير إذا أهل نظامه التعليمي وحسّن حكامته، ووضع المرأة في قلب سياسة تنميته البشرية ومضى بعزم نحو اقتصاد المعرفة.**

3.2. التوجهات الموازنة للتنمية البشرية

من أجل تعميق فهم المحيط المستقبلي للتنمية البشرية وحصر أفضل للسيناريو ألاتجاهي في أفق 2025، تم تحديد الاتجاهات الموازنة. وتتعلق على المستوى الوطني بالمسلسل الديمقراطي و الانتقال الديمغرافي، و تطور قطاع التربية، و الانتقال الوبائي، و تطور الدخل، و تطور العمران، و وضعية العالم القروي، والتحولات المجتمعية، ومكانة المرأة، ومشاركتها وأخيرا البعد البيئي.

1.3.2 المسار الديمقراطي يسجل تقدما رغم استمرار بعض الاختلالات

سجل المغرب تقدما ملحوظا في مسار تشييد الدولة العصرية. وقد مكنت مراجعة الدستور في كل من سنة 1992 وسنة 1996 من إدخال البلد في عهد دستوري جديد، وذلك عبر تخويل البرلمان صلاحيات أكبر، وتقوية سلطة الوزير الأول وكذا تسجيل، ولأول مرة، حرص المغرب على احترام حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميا. كما سمحت مراجعات الدستور هذه، بإرساء دعائم ثقافة ديمقراطية تقوم على الحوار وذلك بفضل إنشاء مجموعة من المجالس الوطنية (الحوار الاجتماعي، الشباب والمستقبل...) والإعداد لحلول حكومة التناوب.

ساهمت المصادقة بالإجماع على عدد من النصوص التشريعية والقانونية (مثل قانون الانتخابات لسنة 1997، القانون الخاص بالتنظيم الجهوي للمملكة، قوانين عضوية تتعلق بتنظيم غرفتي النواب والمستشارين، ميثاق الشرف بين أرباب العمل و النقابات والإدارة....) في إزالة التوتر من الحياة السياسية، وخلق مناخ التفاهم بين مختلف الفاعلين، ثم، لاحقا، في المساعدة على إجراء انتخابات 2002 في جو من الشفافية.

تأكد المكتسبات التي تم تحقيقها في مجال **حقوق الإنسان**، طوال السنوات الأخيرة، على الإرادة الحقيقية لدمقرطة البلاد المتمثلة في تكريس **حرية الرأي** والإشادة **بالمصالحة الوطنية**، وخاصة، في تعويض ضحايا سنوات النِّزاعية السياسية وإنشاء لجنة العدل والمصالحة.

في إطار المحافظة على الهوية الثقافية، باعتبارها حقا من حقوق الإنسان الأساسية، أعيد الاعتبار **للغة والثقافة الأمازيغيتين** من خلال إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

ولتفادي استغلال الدين لأهداف سياسية، يخضع **المشهد الديني** حاليا **لإعادة الهيكلة** (إعادة تعريف الفتاوى، هيكلة جديدة للوزارة المكلفة بالشؤون الإسلامية، تكوين الأئمة وتأطير المساجد، ...) وقد شكل ملف إصلاح وضع المرأة مناسبة للخوض في نقاش عمومي حول مسألة تموقع الدين في المجال والنشاط السياسيين.

تعزَّز المسار الديمقراطي، الذي يهدف إلى التقليص من عدم المساواة وضمان الكرامة لكل المواطنين، بالمصادقة على **القانون الجديد للأسرة**، وبتحرير المشهد السمعي البصري وكذا بالمصادقة على مشروع قانون الأحزاب السياسية كما تعزز، مؤخرا، بإصلاح قانون الجنسية بمنح الجنسية المغربية لأطفال من أم مغربية وأب أجنبي.

يمكن تسريع وتيرة توطيد الديمقراطية بالمغرب من خلال الرفع من المستوى التعليمي للساكنة والانفتاح المطرد للمجتمع على محيطه وتجاوز العقبات والاختلالات الحالية التي ترتبط بـ :

- **المشهد السياسي** : وفرة الأحزاب السياسية، والعجز الذي تعرفه هذه الأحزاب من حيث شفافية التدبير، وغياب مشروع مجتمعي.
- **العدل** : تابعية للسلطات العمومية، فساد، عدم ملائمة تكوين القضاة لمستلزمات التنمية، عدم نشر الأحكام...
- **تدبير الشأن العام** : إدارة لا تتسم بفعالية عالية، غياب، يكاد يكون تاما، لتقييم الأنشطة التي تُنجز، ضعف في التنسيق بين الفاعلين، تعقد وبطء الدواليب الإدارية في تعميل البرامج الاجتماعية، نقص في اندماج الأنشطة القطاعية في الزمن والفضاء، نقص في إنماء ثقافة تقديم الحسابات (accountability)، تأخير في إنجاز الإصلاحات وتطبيق النصوص التشريعية، غياب رؤية إستراتيجية على المدى البعيد، ضعف في ترسيخ التجربة وحفظ المكتسبات.

أما فيما يخص مؤشر **إدراك الرشوة** (IPC)، فإنه يكشف عن مشكل حقيقي، رغم الإصلاحات التي تمت مباشرتها لتخليق الإدارة والعدل والأعمال، هذا بالإضافة إلى الرشوة الصغيرة، التي تعتبر آفة اجتماعية.

فإذا كان المغرب قد اعتمد، تدريجيا إطارا تشريعيا وقانونيا متطورا إلى حد ما، **للامركزية** الظهير الشريف المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم لسنة 1963، ميثاق الجماعات المحلية لسنة 1976، إصلاح الجهة لسنة 1997، تدبير الاستثمار بكيفية غير متمركزة لسنة 2001، ميثاق جديد للجماعات المحلية لسنة 2002)، فهناك بعض العوائق لا تزال تحد من وتيرة إنجاز هذه الإصلاحات، و تتمثل في العلاقة بين الإدارة المركزية والجماعات المحلية، ومستوى تكوين المنتخبين، وهيكلة ميزانيات الجماعات المحلية وكذا مسألة التخطيط الإقليمي.

وهناك عائق آخر للامركزية يتمثل في ضعف وتيرة **اللاتمركز** للإدارة، .إذ لا يزال إنماء اللاتمركز بالمغرب، رغم الجهود الكبيرة التي بدلتها بعض الوزارات التي تتمتع بإمكانيات على مستوى الميزانية، يصطدم بثلاث عوائق :

- لم تتم بلورة مفهوم اللاتمركز للسلطة بكيفية شمولية مما يفسر بطء انتشارها.
- اقتصر اللاتمركز على مجال المال دون أن يشمل النفوذ القانوني ذات الصلة (عمليات الأمر بالدفع.
- لازال اللاتمركز يُفهم على أنه تفويض للإمضاء.

شهدت السنوات الأخيرة تكثيفا لنشاط المجتمع المدني في مسار التنمية البشرية، وخاصة، عبر تزايد الفاعلين في هذا المجال و توسيع نطاق نشاطهم. وقد أسفر هذا التكثيف، على **بزوغ اقتصاد اجتماعي حقيقي** يمتاز بأنماط جديدة من التضامن التي تُعوض أحيانا قصور ونقص الأداء العمومي في بعض الأحيان.

بيد أن هذا التطور لم يكن مصاحبا بإشراك فعلي للسكان في مسلسل أخذ القرار (مشاركة وشراكة)، الذي من شأنه ضمان دمقرطة أكبر للشأن العمومي.

2.3.2. انتقال ديمغرافي متطور يبرز بجلاء تحديات التشغيل

التحولات الهيكلية الكبرى التي عرفها هرم الأعمار للسكان لها ارتباط **بارتفاع معدل الحياة عند الولادة** (71 سنة في 2004 مقارنة مع 47 سنة في 1962) و تراجع معدل الخصوبة (2.5 طفل لكل امرأة في 2004 مقارنة مع 7.2 في 1962) حسب إسقاطات قام بها مركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية ستتمثل هذه التحولات في المستقبل في :

- انخفاض نسبة الفئات العمرية من 0-5 سنة من مجموع السكان من 29.6 ٪ في 2004 إلى 22.3 ٪ في 2024.
- ارتفاع نسبة الفئات العمرية من 60 سنة فأكثر من مجموع السكان من 7.7 في 2004 إلى 12.9 في 2024.
- ارتفاع نسبة الفئات العمرية من 15-59 سنة من 62.7 في 2004 إلى 64.7 في 2024، مع تسجيل أوج في 2014.

رسم بياني 9 : تطور الهيكل حسب شريحة أعمار الساكنة في 1960، 2004 و 2024

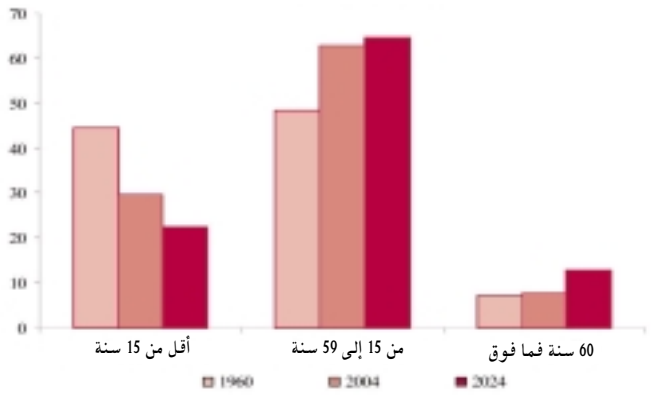

ومن المرتقب أن تستمر فترة "**النعمة الديمغرافية**" والتي تناسب انخفاضا نسبيا لمعدل التبعية[21] إلى حدود 2014. ويجب استغلال هذه الفرصة السانحة لرفع تحديات التشغيل. إذ من المرتقب أن يمر عدد السكان النشيطين من 15 مليون شخص في 2002 إلى 22 مليون في 2025. وتقدر طلبات الشغل الإضافية التي سيعرفها سوق الشغل، حتى 2015 بـ 400.000 منصب شغل سنويا تقريبا، مما يمثل ما يفوق بكثير معدل 217.000 شغل الذي تم تحقيقه سنويا من 1995 إلى 2003. وهكذا سيطابق النمو السريع لطلبات الشغل الفترة الأكثر حرجا في الانفتاح التجاري.

تقتضي معالجة إشكالية الشغل، بالإضافة إلى العامل الديمغرافي، الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الجذرية التي ستعرفها الفلاحة والتي قد تفرز فائضا في اليد العاملة من جهة، ومن جهة أخرى، توقع ارتفاع نسبة العمل عند النساء الذي يرتبط بانخفاض الحواجز السسيو اقتصادية التي تواجه نشاطهن.

من المرتقب أن يصبح عدد الساكنة المغربية 38 مليون نسمة في أفق 2025، تمثل نسبة ساكنة المدن نحو 68 ٪، وسيفرز هذا النمو عن حاجيات جديدة على مستوى البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية والاقتصادية. ومن المرتقب أن يتمركز هذا التمدين في المحور المدني الممتد بين القنيطرة والجرف الأصفر[22] إذا لم يتم وضع أنماط جديدة لنمو المدن.

[21] إن معدل التبعية هي نسبة الساكنة الغير نشيطة (أقل من 15 سنة و أكثر من 60 سنة) بالساكنة في سن النشاط (بين 15 و 60 سنة)

[22] مثل هذا المحور سنة 2000 نسبة 37 في المائة من مجموع ساكنة المدن وأكثر من ربع مجموع ساكنة المغرب

3.3.2. تقدم على مستوى مؤشرات التعليم مع استمرار مشكل حقيقي يتعلق بجودة هذا التعليم

لقد عرفت مؤشرات التعليم تحسنا ملحوظا منذ الاستقلال. إذ ارتفع عدد التلاميذ المسجلين في المدرسة (الابتدائي والثانوي) من 366.000 سنة 1955-1956 إلى ما يزيد على 5.8 مليون في 20042003، أي أنه تضاعف 16 مرات، في حين تضاعف فيه العدد الإجمالي للسكان ثلاث مرات.

ارتفعت **النسبة الصافية للتمدرس** في السلك الأولي للتعليم الأساسي بـ **39 نقطة خلال 30 سنة** (2000-1970). وعرفت نسب هذا الارتفاع أوجها في السنوات الأخيرة، بعد أجرأة ميثاق التربية والتكوين، إذ سجلت النسبة الصافية للتمدرس لفئة الأطفال من 6 إلى 11 سنة ارتفاعا مر من 68.6 في سنة 1997-1998 إلى 92.2 في سنة 2003-2004. كما تم تسجيل تقدم مهم في الوسط القروي وعلى مستوى تمدرس الفتيات.

ورغم هذه الإنجازات **لم يحقق تعميم التعليم الابتدائي** بعد، إذ نجد أن مستوى التمدرس في سنة 2001 أقل من المستوى الذي حققته بعض الدول المدرجة في عينة المقارنة في 1970.

رسم بياني 10 : النسبة الصافية للتمدرس في التعليم الابتدائي (%)

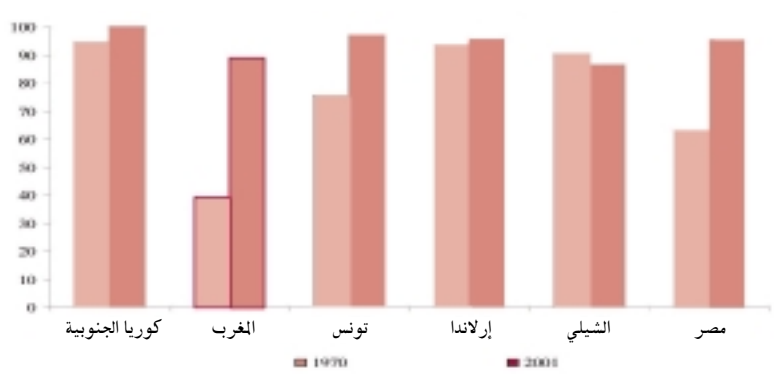

اقترن الولوج المحدود للتعليم الابتدائي لمدة طويلة بقصور في قدرة المدرسة على الاحتفاظ بالتلاميذ نظرا للإخفاق والهدر المدرسي مما جعل التعليم الثانوي (الإعدادي والتأهيلي حسب ميثاق التربية والتكوين) يسجل، **نسبا هزيلة للتمدرس** وضعت المغرب في مؤخرة البلدان المدرجة في عينة المقارنة.

رسم بياني 11 : النسبة الصافية للتمدرس في السلك الثانوي سنة 2001 (٪)

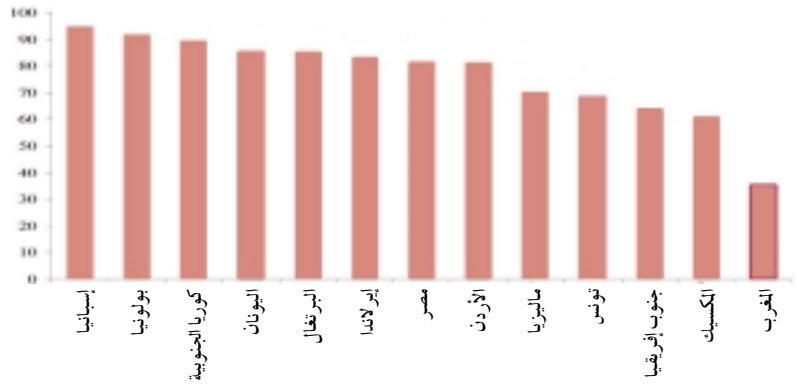

تنعكس النتائج المُخيّبة التي سجلها قطاع التعليم الابتدائي والثانوي على التعليم العالي إذ ظل المعدل الإجمالي للتمدرس في التعليم العالي والتقني يناهز 10 منذ سنة 1990 مقابل 22 بتونس و28 بماليزيا و 50 بالبرتغال و 59 بإسبانيا و 78 بكوريا الجنوبية.

اقترنت إرادة الدولة في تعميم التعليم، بوتيرة متسارعة، بضعف الإمكانيات المتوفرة، وبشكل خاص، بنمط حكامية المنظومة التربوية غير الناجع، مما أفرز **حالات انعدام الجودة**. كما أوضح ذلك تطور المستوى البيداغوجي للتلاميذ، ونتائج بعض الدراسات التقييمية للمكتسبات المدرسية التي أنجزت خلال هذه السنوات الأخيرة. وعلاوة على ذلك لا يزال **مردودية المنظومة التربوية** يعرف بعض **القصور** إذا أخذنا بعين الاعتبار حاملي الشهادات المعطلين وعدم ملائمة التكوين للشغل.

سجل محو الأمية تقدمات مستحسنة مقارنة بما كان الوضع عليه في عهد الحماية. انخفضت نسبة الأميين الذين تناهز أعمارهم 15 سنة من 90 في فجر الاستقلال إلى 48 سنة 1998. وتقدر هذه النسبة اليوم بحوالي 40، على أن يتم تأكيد هذا الرقم عند النشر النهائي لنتائج الإحصاء العام لسنة 2004.

تشكل الأمية إحدى الآفات التي تعيق التنمية البشرية بالمغرب. وتفوق نسبة الأمية اليوم ما كانت عليه قبل 1970 في باقي البلدان المُدْرجة في العينة المستعملة للمقارنة (باستثناء مصر وتونس).

تظل الأمية، بارتباطها بالمردودية الدراسية، مرتفعة عند فئة الشباب من 15 إلى 24 سنة (أي ما يقارب 36) وتنعكس سلبا على مستوى تأهيل الساكنة النشيطة الشغيلة، وعلى مردودية العمل وكذا على الإنتاج الأدبي (32 كتابا لكل مليون نسمة، في المغرب، في 1998 مقارنة بـ 219 في البرتغال 262 في ماليزيا و426 في بولونيا و زهاء 1.416 في إسبانيا).

هذا، ويعتبر المغرب من بين البلدان القليلة التي **ازداد فيها الفرق بين نسب الأمية عند النساء وعند الرجال** بين 1970 و 2001، في حين نجدها انخفضت في باقي البلدان المدرجة في العينة المستعملة للمقارنة.

ونظرا لهذه النقائص تم ، مؤخرا، تنصيب محاربة الأمية كأولوية وطنية وأنشأ قطاعا وزاري خاص بها. وقد تم أجرأة العديد من البرامج الواسعة النطاق المدعمة من طرف المجتمع المدني للحد من تأثير هذه الآفة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية غير أن هذه البرامج لم تعط ثمارها بعد.

4.3.2. تحسن الحالة الصحية للساكنة في سياق يميزه الانتقال الإبديموLوجي (الوبائي)

تحسنت مؤشرات الخدمات الصحية وكذا الولوج إليها بشكل ملحوظ منذ الاستقلال. وقد **تضاعف عدد المراكز الطبية الأساسية بست مرات** من 1960 إلى اليوم، **كما تضاعف عدد الأطباء ب 15 مرة** على المستوى الوطني. واقترن هذا التطور بنمو القطاع الخاص الذي يشغّل اليوم ما يزيد على نصف الأطباء.

وتظل **الفروقات المحلية والجهوية**، رغم ذلك، صارخة، إن على مستوى التأطير الصحي أو على مستوى الولوج للخدمات الصحية. فلا يزال أكثر من ربع الساكنة يقطن على بعد 10 كلم على الأقل من أقرب مركز للتطبيب، كما أن معدل نسبة السكان للسرير الواحد في المستشفى في ارتفاع مستمر.

ويرجع سبب هذا التفاوت إلى مستوى **النفقات العمومية في مجال الصحة** التي تظل **غير كافية**، وعدم ملائمة بنياتها، كما يعود إلى العجز المسجل على مستوى التأطير و التغطية في الوسط القروي، ونخص بالذكر، هنا، ضعف نسبة التغطية للتأمين ضد المرض، الخ. وقد عانى قطاع الصحة، إلى جانب كل هذا, من التقليص في المخصصات الميزانية التي تم اعتمادها خلال حقبة إعادة الهيكلة.

و في غياب سياسة ملائمة للدواء، تشكل كلفة الدواء عائقا آخر يحد من ولوج السكان للخدمات الصحية بالرغم من وجود صناعة وطنية للأدوية.

يحُدّ غياب إطار قانوني من شأنه أن يشجع نظاما تعدديا ومُتدرجا لا يقصي الفقراء من إسهام القطاع الخاص في مجال الخدمات الصحية ويعيق انخراطه في المنظومة الوطنية للصحة.

كما تظل معدلات وفيات الأم والأطفال في مستويات غير مقبولة مقارنة مع بلدان العينة.

رسم بياني 12 : نسبة وفيات الرضع والأمهات

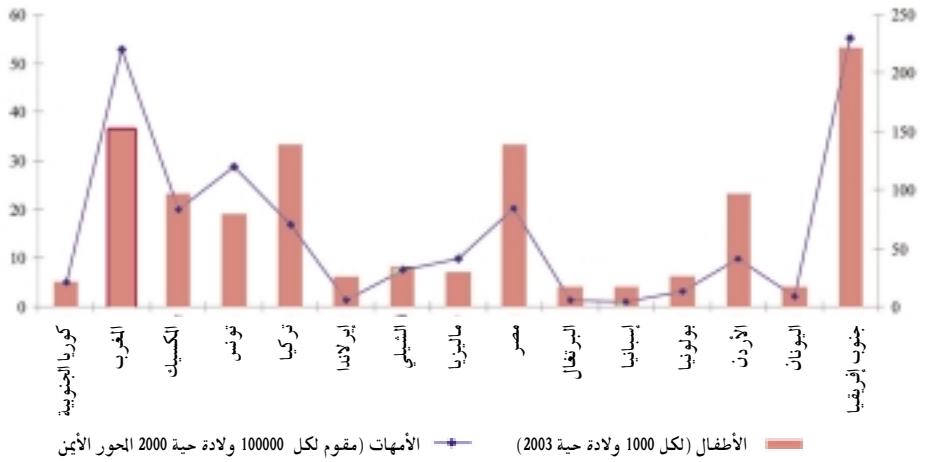

و وعيا منها بهذه الصعوبات، وضعت وزارة الصحة إستراتيجية لسنوات 2003-2007 تتمحور حول اعتماد الجهوية كأساس في النظام الصحي، وإصلاح المستشفيات، وتعزيز والإسراع في وتيرة إنجاز برامج الوقاية والتكفل بالأمراض المزمنة وكذا الرفع من المخصصات الميزانية المرصودة لعقلنة تدبير الموارد. وللتخفيف من عائق التمويل، شرع العمل بمشروع التأمين الصحي الإجباري الذي سيمكن، في آخر المطاف، من مضاعفة نسبة الساكنة المستفيدة من التغطية الصحية.

تكتسي هذه الإصلاحات أهمية قصوى، لذا وجب إعمالها داخل سياق **الانتقال الإبيديميولوجي** الذي يتميز بانخفاض في الأمراض القابلة للنقل وارتفاع في الأمراض غير المنقولة التي يتطلب علاجها تكلفة باهظة. وهكذا سيجد المغرب نفسه مطالب بمواجهة الإشكاليات الصحية للبلدان المتقدمة قبل أن يكون قد قضى نهائيا على أمراض البلدان الفقيرة.

5.3.2. تقدم بطيء للإيرادات

سجل معدل الدخل، بمفهوم إجمالي الناتج المحلي الخام لكل نسمة، تطورا بطيئا. وهكذا **تم امتصاص النمو الاقتصادي** المُقدر ب4.1 ٪ من 1960 إلى 2004 ، **بمفعول النمو الديمغرافي**. وقد سجل المعدل السنوي لإجمالي الناتج المحلي الفردي في المغرب، خلال الحقبة الممتدة بين 1960 و 2004 حوالي 1.8 ٪ مقارنة مع 5.7 في كوريا الجنوبية و 4.1 ٪ في كل من إيرلندا وماليزيا, أي بنسبة أقل من المعدلات المسجلة في بلدان العينة المدرجة للمقارنة (2.7سنويا).

رسم بياني 13 : نسبة نمو الناتج الداخلي الخام لكل ساكن بالمغرب ومعدل عينة المقارنة

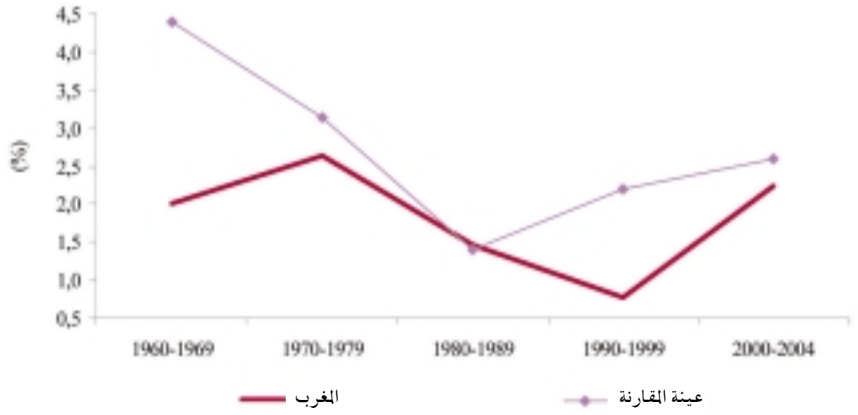

ولم يسجل المغرب، الذي اختار بوضوح، منذ فجر الاستقلال، اقتصاد السوق وتنمية المبادرة الخاصة، خلال الستينيات إلا نتائج **اقتصادية متواضعة.** فلم يتجاوز نمو الدخل الفردي خلال هذه الحقبة 2 في حين تجاوز 4.4 ،كمعدل، في بلدان العينة المدرجة للمقارنة داخل مناخ دولي لازالت تطبعه السنوات الثلاثين المجيدة.

لم يستطع المغرب، بعدها، أن يستدرك **التأخر الذي تراكم خلال الستينات**. بل تكرس هذا التأخر خلال التسعينات (معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الفردي يبلغ 0.8 مقارنة مع 2.2 كمعدل، في البلدان المدرجة في عينة المقارنة)، وقد تميزت هذه الحقبة بتردد الجفاف، وظرفية صعبة مر بها الشركاء الأوروبيين، و**سمات تَخصُّص المغرب غير مواتية**، كما بين ذلك الانخفاض النسبي لحصتنا في السوق بين 1967 و 2002.

رسم بياني 14 : الحصة النسبية في السوق العالمي لدول عينة المقارنة في سنة 1967 و 2002

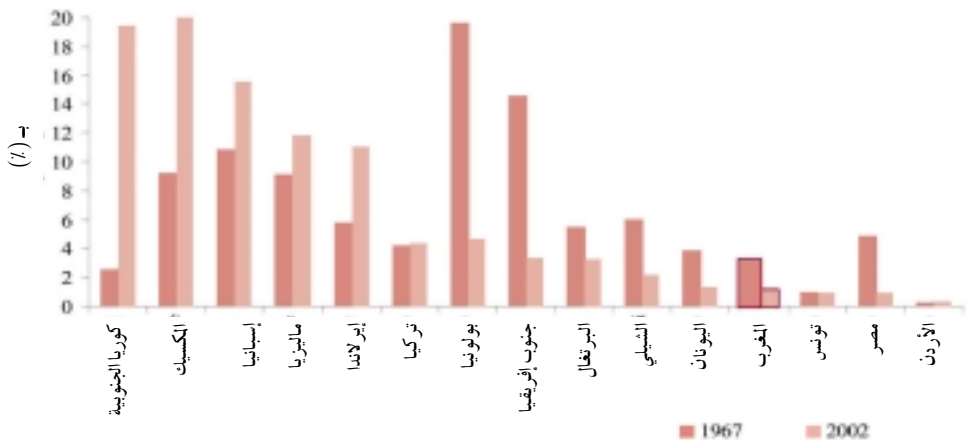

بالرغم من تحسن مناخ الأعمال عبر إنجاز بعض الإصلاحات (القطاع المالي. قانون الشغل، الخوصصة ، تحرير العديد من الأنشطة الاقتصادية....) و إطلاق مجموعة من البرامج الطموحة لتطوير البنيات التحتية (طرق، طرق سيارة، موانئ....) **ظل النمو الاقتصادي متقلب وغير كاف** لمواجهة الزيادة التي يعرفها طلب الشغل، مما أدى إلى **نسب جد مرتفعة للبطالة**، وخاصة عند فئة حاملي الشهادات والشباب، وإلى تفاقم حجم الفقر.

يعزى ضُعف النمو الاقتصادي للإسهام السلبي للتجارة الخارجية الذي يتجلى في ارتفاع لوتيرة الواردات يفوق، بكثير، ارتفاع وتيرة الصادرات، كما يُعزى لِضعف **الإنتاجية الشمولية للعوامل**. (productivité globale des facteurs) و تشكل نوعية الموارد البشرية، بدورها، واعتبارا لتفشي الأمية، والنتائج غير المرضية للمنظومة التربوية، عائقا للتنمية الاقتصادية. كما تثقل التبعية الكبيرة في مجال الطاقة كاهل اقتصاد البلاد.

وهذه كلها عناصر تحد من إمكان النمو (croissance potentielle) في سياق يسوده الانفتاح ويجد فيه المغرب نفسه ملزما بمواجهة العديد من التحديات.

رسم بياني 15 : نسبة النمو الاتجاهي ما بين 1996 و 2004

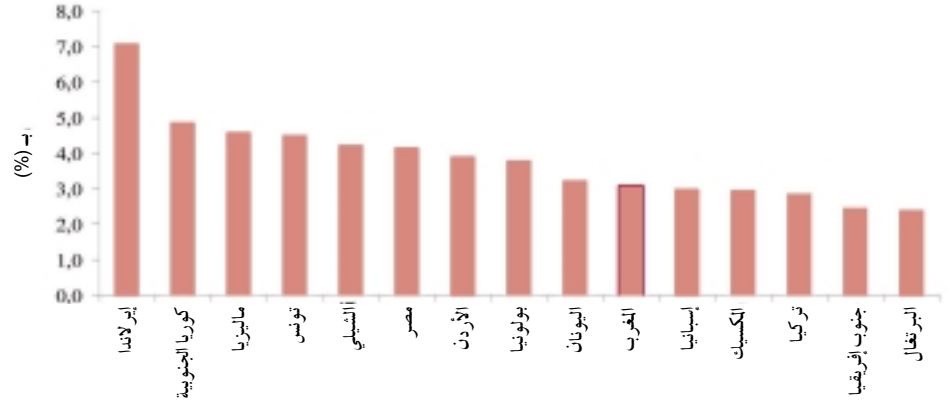

سيكون، لا محالة، للعولمة ومعاهدات التبادل الحر التي وقعها المغرب تأثيرا ملحوظا على بنية الاقتصاد الوطني وخصوصياته. وسيضطر القطاع الفلاحي، أمام التنافسية المتزايدة، أن يتجه نحو زراعات أكثر نفعا وتنافسية. يقتضي هذا التحول استبدال جزء من المساحات المرصودة حاليا **لزراعات الحبوب المعيشية** والمتوقفة على حمائية مُتجاوزة، بزراعات أخرى، مع الحرص على المحافظة على الأمن الغذائي.

يواجه القطاع الصناعي، المزود الأول للشغل في الوسط الحضاري، منافسة أجنبية، لا سيما تلك الآتية من الصين. وقد أصبح تأهيل النسيج الإنتاجي ضرورة ملحة لإنجاح إدماج المغرب في اقتصاد التبادل الحر في أفق 2012. ويستلزم هذا تعزيز قدرات الشركات ليتسنى لها الانتقال من اقتصاد تطبعه حمائية نسبية أو اقتصاد ريعي إلى اقتصاد السوق والبحث عن أسواق مميزة جديدة لتحسين اختصاص المغرب (profil de spécialisation) ليواكب التحولات الجذرية التي يعرفها العالم.

سيجد **قطاع الخدمات**، الذي يمتاز **بمقدرة كبيرة على خلق فرص الشغل**، والذي بوسعه أن يصبح موردا مهما للعملة الصعبة، نفسه مضطرا للتحرر تدريجيا في إطار تدابير المنظمة العالمية للتجارة.

وفي مجال السياحة، المغرب مطالب، إلى جانب تحقيق العشر مليون زائر في أفق 2010-2012 ، بالاستفادة من مجموع مؤهلاته في إطار مقاربة تسعى لتحقيق التنمية المستدامة. ولأن المغرب يزخر بتنوع جغرافي وثقافي غني، فبوسعه أن يطور أنماطا مختلفة من السياحة، وخاصة السياحة البيئية الكفيلة بضمان تنوع موارد الدخل في الوسط القروي.

تجدر الإشارة إلى أن القطاع المالي في المغرب، الذي يعاني من التجزّء رغم وضعيته الجيدة، مطالب بإعادة هيكلة بنيته لإفراز شركات تتجاوز الحجم الحرج (taille critique) وتستطيع مواجهة التحرر والتكيف مع مستلزمات السوق المحلية.

يطرح استشراف اقتصاد عصري و تنافسي مسألة الاقتصاد الغير منظم بحدة. وإذ يشكل، حاليا، هذا الاقتصاد شبكة سلامة (filet de sécurité) في مناخ تكثر فيه البطالة فهو يُلجم روح الإبداع والمقاولة ويضعف الشغل. وفي هذا الإطار يصبح تدريجيا **إدماج القطاع غير المنظم المشروع** ضرورة من ضرورات التنمية البشرية.

6.3.2. تطور عمراني دون تهيئ مسبق للمدن

ارتفعت نسبة التعمير من 29.2 سنة 1960 إلى 55.1 ٪ سنة 2004، تحت ضغط العوامل الاجتماعية والاقتصادية إذ اجتذبت المدن الكبيرة للمحيط الأطلسي، وخاصة منطقة الدار البيضاء القنيطرة، نسبة من السكان المهاجرين.

لم تكن ظاهرة التعمير المتزايد هذه، تواكبها تهيئة مسبقة للمدن، مما أدى إلى" **انفجار" الضواحي الحضرية.** وقد أدى الانتقال من تمدين متحكم فيه، ترغبه السلطات العمومية وتشجعه في السبعينيات إلى تمدين غير متَحكم فيه، إلى تغير معنى الفضاء المدينى وحمولته الحضارية تغيرا كليا في الثلاثين سنة الفارطة.

تتميز المدينة المغربية اليوم بمحيط (périurbain) ذي كثافة سكانية مرتفعة إلى حد ما، وسَكن كثيف، كما تتميز بنسيج اقتصادي ضعيف شيئا ما، و بنقص نوعي وكمي في التجهيزات والخدمات العمومية.

وقد أسفر العجز عن تلبية حاجيات سكان المدن عن **انتشار للسكن غير اللائق وغير النظامي**، وعن تمركز قوي للبطالة والفقر كما أسفر عن تزايد انعدام الأمن.

لمحاربة النمو العشوائي للمدن وضعت السلطات العمومية إستراتيجية جديدة ترتكز على تدابير تشجع الولوج إلى الملكية بأثمان تفضيلية. وستساعد هذه الإستراتيجية على تقليص العجز الذي يعرفه السكن والذي يقدر حاليا ب 1.2 مليون وحدة سكنية.

وستستمر ظاهرة التعمير هذه في المستقبل بنسبة 68 في المائة في أفق 2024 مما سينتج عنه حاجيات جديدة يجب أخذها بالاعتبار في استراتيجيات حكامة وتهيئة المجال الترابي.

7.3.2. العالم القروي يشهد تأخرا صارخا

بيد أن **البوادي** كانت تعتبر، تحت الحماية، "المغرب غير النافع" فقد **ظلت مهمشة لمدة طويلة** بعد الاستقلال فيما يخص البرامج العمومية المرصودة للتجهيز والبنيات التحتية والخدمات الأساسية. وهكذا تلاشت الأولوية التي كانت تُعْطى، إلى حدود السبعينات، للأوراش الكبرى للتنمية الفلاحية لتتجه هذه الأولوية للمدن نتيجة النمو الحضري. وقد بقي العالم القروي مهمشا طيلة حقبة إعادة الهيكلة ، يعاني من تراكم العجز على كل المستويات، في الوقت الذي كان يأوي فيه ثلثي السكان المعوزين و 78 من عدد الأميين.

ووعيا منها بما يمثله بقاء ما يناهز نصف الساكنة في وضعية هشة، أطلقت السلطات العمومية أوراشا كبرى في بداية التسعينات لتحسين ظروف العيش في البوادي وخاصة فيما يتعلق بتزويد الساكنة بالماء الشروب والكهرباء وفك العزلة الطرقية. وهكذا عرفت السنوات الأخيرة ميلاد استراتيجة للتنمية القروية.

وعلى المستوى المؤسساتي، تم إنشاء هيئات جديدة لتحقيق إدماج أفضل للأداء العمومي في مجال التنمية، ومنها هيئات وطنية (مثل وكالة التنمية الاجتماعية، التي أنشأت سنة 1999 والمكلفة بتمويل وتنسيق أنشطة تنموية بشراكة مع المجتمع المدني) وهيئات جهوية (كوكالة تنمية أقاليم الشمال، وكالة تنمية أقاليم الجنوب، ومؤخرا وكالة تنمية أقاليم المغرب الشرقي).

وقد أثمر الاهتمام الذي حظي به العالم القروي في عشر السنوات الأخيرة، حيث استطاع، إلى حد ما، **تعديل وضعية التهميش الجسيمة التي كانت تعرفها البوادي.** وإن عرفت البرامج التي تم إعمالها بعض النجاح على المستوى القطاعي، فإنها ستظل قاصرة إن لم تواكبها سياسة تسعى لتنويع موارد الدخل التي من شأنها تخفيف تأرجح النمو الفلاحي.

8.3.2. تحولات مجتمعية عميقة

شهد المجتمع المغربي، الذي ما فتئ ينفتح على الثقافات الأخرى، تطورا عميقا تمثل في بروز نخبة جديدة و **طبقة وسطى تُولد التوترات** داخل المجتمع أكثر مما هي قادرة على خلق دينامية اجتماعية من أجل التنمية. ولا زال يميز هذا المجتمع وجود شريحة كبرى تتكون من **الفقراء وساكنة ذات شروط عيش هشة.**

قد تستمر صيرورة التحولات التي انخرط فيها المغرب في القديم . ويتعلق الأمر هنا، خاصة، **بالتعقيد** الذي طال **مرجعيات القيم** المتأرجحة بين مرجعيات التقليد والحداثة والكونية، وبتحول البنية العائلية المطرد نحو بنية نووية.

فموازاة مع التقاليد العريقة المترسخة في المغرب المرتكزة على الدين أساسا، والتي ما فتئت تغدي القيم المعنوية، أفرز **انفتاح المجتمع** المغربي على محيطه الخارجي قيما ناشئة تتحكم في العلاقات البشرية. ومن بين هذه القيم التي تتنامى في المجتمع يحق ذكر الديمقراطية، الحوار والتشاور، الكفاءة والاستحقاق، تثمين العمل، الثقة....

لكن صيرورة تعزيز قيم النمو، هذه، **تصطدم باستمرارية نمط الزبونية** والإرث ألتجزيئي في تكوين المجتمع المغربي وهو ما يعيق تنمية التضامنات القطاعية والمؤسساتية.

أما فيما يخص **تحول البنية العائلية إلى عائلة نواة**، والذي يهم 60 ٪ من مجموع الأسر المغربية، فيمكن القول أنه جاء نتيجة تغيرات جذرية سوسيو اقتصادية (تحرير المرأة والشباب، التمدين،الخ...). وفي سياق لا يزال يعرف فيه التضامن المؤسساتي ضعفا ملحوظا، ترفع تَنْوية الأسرة هذه خطر **تراجع التضامن الأسري**.

9.3.2 . المشاركة المتزايدة للمرأة في القطاعين الاقتصادي والسياسي

تشكل مشاركة المرأة المتنامية في الحقل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي اتجاها وازنا للتنمية البشرية. لقد تحسنت وضعية المرأة المغربية بفضل ارتفاع تمدرس البنات في التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي (من 34.2 سنة 1988 إلى 52.6٪ سنة 2002)، وكذا ارتفاع نسبة تأنيث فرص الشغل (26.6 سنة 2002 مقابل 8.5 سنة 1960) والمشاركة في الحقل السياسي (10 حاليا في مجلس النواب). و من جهة أخرى فإن النساء تشغل 10 من مناصب القرار.

بلغ مؤشر مشاركة المرأة 3[23] كما نشره برنامج الأمم المتحدة للتنمية 0.421 سنة 2002 والذي صنف المغرب في مرتبة أعلى من كوريا الجنوبية ومصر والأردن.

رسم بياني 16 : مؤشر مشاركة النساء سنة 1997

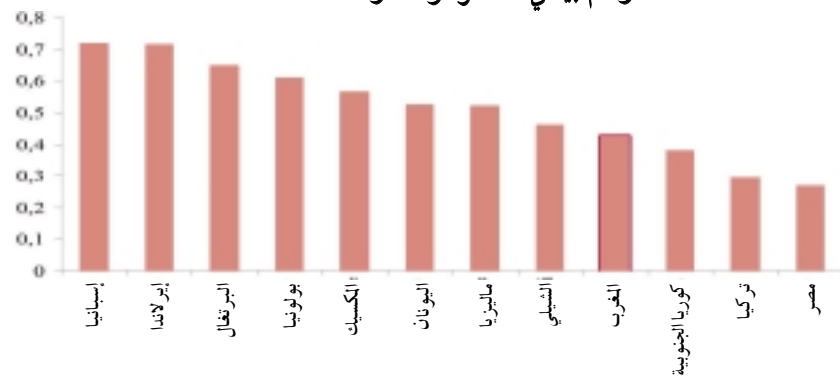

[23] يتشكل مؤشر مشاركة المرأة إذن من ثلاث مكونات: المشاركة السياسية والاقتصادية للمرأة، سلطة النساء الاستنسابية وسلطتهن على الموارد الاقتصادية. و يتراوح هذا المؤشر بين 0 و1 ويقترب من 1 كلما كانت هذه المشاركة مهمة. هذه المعطيات مستخرجة من التقرير العالمي للتنمية البشرية لسنة 2004 و من "L'IPF au Maroc après les élections législatives du 27 septembre 2002" A. Driouchi et E. M. Azelmad, Critique Economique N°9, Hiver 2003.

وتجدر الإشارة إلى أن الفوارق لا تزال قائمة بين النساء والرجال في المجتمع المغربي، إن على مستوى الدخل (معامل 1 إلى 2.5 سنة 2001)، والولوج إلى الشغل ومناصب المسؤولية، أو على المستوى الاجتماعي (قابلية التعرض للتمييز القانوني، للفقر والعنف، انحباس في مجال البيت....) ويضاف إلى ما سبق، غياب مؤسسات تمكن النساء من الموافقة المثلى بين مهام البيت و حياتهن المهنية.

ويبدو أن هناك اتجاها لتقليص هذه الفوارق تحت ضغط **نشاط المجتمع المدني المنظم**، الذي يضع بين اهتماماته تطوير تكافؤ الحظوظ للنساء في تقاسم الثروات، وفرص الشغل، ومشاركة أكثر فاعلية في التنمية.

لقد شهدت سنة 2004 إصدار قانون مدونة الأسرة، رسخ مبدأ المساواة بين الرجال والنساء على مستوى اقتسام المسؤولية الأسرية، و قَيّد تعدد الزوجات، بإسناد موضوع الترخيص به للقاضي، كما نص على مجموعة من الآليات والتدابير تسعى لحماية الزوجة من تعسف الزوج، ولتوزيع الممتلكات التي تم اقتناؤها خلال مدة الزواج توزيعا عادلا بين الزوج والزوجة.

10.3.2 . تدهور البيئة والموارد الطبيعية

تعرف الموارد الطبيعية، نظرا للضغط الديمغرافي والتدبير غير الملائم في الكثير من الأحيان، تدهورا كبيرا قد يكون في بعض الحالات لا رجعة فيه: التصحر، القطل (déforestation)، استنزاف مخزون المياه السطحية، استغلال مفرط وتلوث المياه الجوفية، انجراف التربة، الخ...

لمواجهة هذه النقائص، انخرط المغرب في إطار معاهدات دولية تتعلق بالتنوع البيولوجي، محاربة التصحر، التغيرات المناخية، تلوث البحار والغابات..... وبالإضافة إلى هذا، أصبحت القضايا البيئية تُدرج في البرامج التنموية.

الموارد المائية

رغم ما يُشهد به للمغرب، على المستوى الدولي من نجاعة السياسة التي اعتمدها في تعبئة مياهه السطحية، والأداء المتميز لشبكات الرصد الجوي، والشبكات المائية والمائية الجيولوجية، و متابعة رصد جودة المياه، فهو يواجه مجموعة من الإكراهات تجعله في وضعية هشة فيما يخص الموارد المائية. وقد عرفت هذه الموارد انخفاضا ملحوظا في الحقبة الممتدة من 1950 و 2005.

رسم بياني 17 : انخفاض الموارد المائية المتجددة لكل ساكن ما بين 1950 و 2005

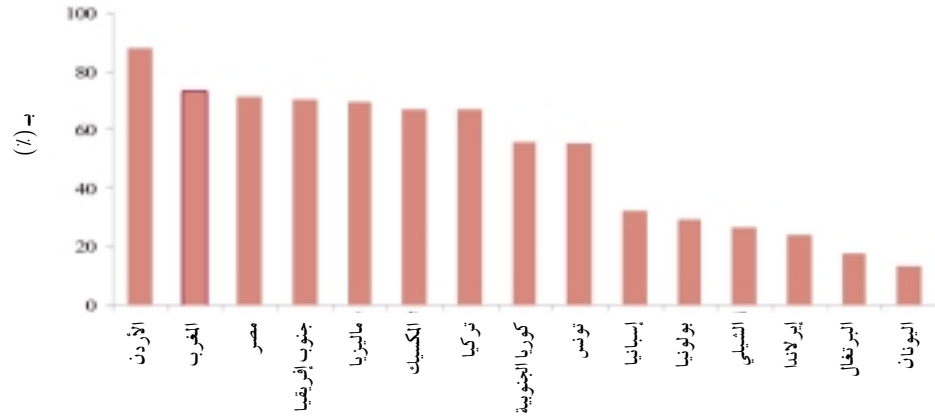

يكاد يصل المغرب، حاليا، إلى عتبة التوتر، التي تقدر بِ 950م3 /الفرد في السنة، و قد تنخفض موارده المتجددة لتصل إلى 500م3 / الفرد/ سنة في 2030.

تتفاقم خطورة وضعية **الرهق (القصور) المائي** (stress hydrique) الحالية للمغرب بسبب الجفاف، وأنواع التلوث والتبذير المختلفة. وقد بدأت انعكاسات الجفاف السلبية تظهر على مستوى الفلاحة، حيث بدأت تعاني من انخفاض الموارد المتوفرة للري، كما عرف تلوث الماء بسبب الصناعات الغذائية التحويلية والصناعات النسيجية ارتفاعا ملحوظا في العشرين سنة الأخيرة.

رسم بياني 18 : ارتفاع إصدارات ملوثات الماء العضوية ما بين 1980 و 2000

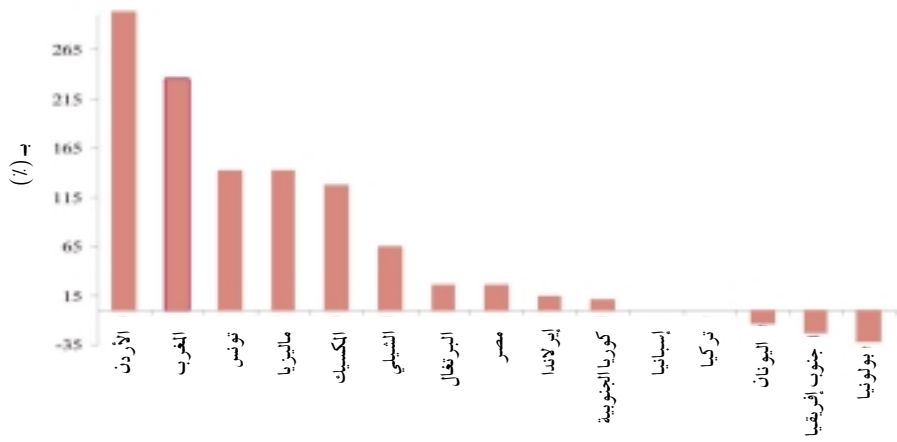

بلغ تدهور جودة المياه، في بعض المجاري، مستويات حرجة، ومما زاد من استفحال الظاهرة غياب معالجة وإعادة استعمال مياه المجاري. (eaux usées) ويقتضي هدا التدهور اتخاذ تدابير مستعجلة في إطار الإستراتيجية الوطنية للماء.

ومن المرتقب أن يصل المغرب إلى **وضعية فقدان** التوازن بين العرض والطلب في مجال الماء في أفق 2020 حيث ستعادل الموارد المائية بالنسبة لكل فرد نصف الموارد الحالية. قد **يصبح بذلك النقص في الماء عائقا للتنمية في المغرب.**

ومن بين الأسباب الرئيسية التي أسفرت عن هذه الوضعية، استعمال الماء بنسبة 85 في الري بكفاية لا تبلغ 50 نظرا للتبذير والقصور في صيانة أنظمة الري. كما يشكل عدم تطبيق مقتضيات قانون الماء لسنة 1995 سببا رئيسيا آخر. ويحث هذا القانون على تدبير غير ممركز للمياه يعتمد الحاجيات ومبدأ الملوث -المؤدي (pollueur-payeur) كأساس.

الأراضي والغطاء النباتي

تشهد الأراضي والغطاء النباتي مثل الغابات والمراعي تدهورا شديدا نتيجة لانعكاس **التدبير غير الملائم** والعوامل الطبيعية (سيلان، رياح، ...). وفي هذا الصدد، تمت بلورة سياسات مختلفة لاستبْعاث هذه الموارد والمحافظة عليها، غير أن الوضعية السوسيو اقتصادية للسكان المجاورين وممارساتهم تعيق تطبيق هذه السياسة. ثم إن هذه البرامج لا تشرك دائما هؤلاء الفاعلين في التنمية و نادرا ما تواكبها حلول استبدالية.

فيما يخص الغابات، بوظائفها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، يبلغ المعدل السنوي لوتيرة التدهور 30.000 هكتار، بمعنى أن 600.000 هكتار ستختفي في أفق 2025 إذا لم يتم نهج سياسة مندمجة للمحافظة على الغطاء الغابوي واستبعاثه. كما أن **لِقطْل الغابة**، هذا، انعكاس عل مستوى البيئة ينتج عنه تسارع تدهور الأراضي والغطاء النباتي و انعكاس على المستوى الاقتصادي يتمثل في ضياع موارد الدخل والمواد الأولية.

تشكو المنطقة الساحلية التي تمثل "مكامنا للنمو" بفضل السياحة الشاطئية من العديد من عوامل الاختلالات: **تكثف سكني قوي، تَحْتُ النطاق الساحلي، فرط في استغلال الرمل، تلوث**، الخ... و يمكن أن يتفاقم الوضع في غياب تدابير مؤسساتية وقانونية لتهيئة هذه المناطق بسبب تغيير التيارات الساحلية، وتدمير الشواطئ أو إتلافها، وبالتالي توليد عواقب وخيمة على المستوى البيئي والاجتماعي والاقتصادي.

أما فيما يخص الجبال، وهي تعتبر خزان ماء حقيقي في البلاد، فهي تعاني كذلك من التأثير السلبي لعدد من العوامل مثل قطع الغابة، والضغط الديمغرافي وإفقار ساكنتها مما يؤدي كثيرا إلى استغلال غير متحكم فيه.

4.2 سيناريو استمرار الاتجاهات

تختلف طبيعة الاتجاهات الوازنة التي سبق التطرق لها. فمنها ما يحمل في طياته بذرة التقدم كدمقرطة البلاد. ومنها ما يقتضي مجهودا لتعديلها ولتعزيز قدرات البلاد الكامنة في مجال التنمية، مثل الاتجاهات التي ترتبط بالتعليم، والتدبير المديني والبيئة.

وهناك صنف ثالث لهذه الاتجاهات الوازنة منها الانتقال الديمغرافي و ارتفاع مشاركة المرأة في الحقل الاقتصادي يضع المغرب أمام تحديات كبرى.

فبدون تغيير مسار هذه الاتجاهات الوازنة وبدون استعداد لمواجهة التحديات الجديدة، قد تصبح المكتسبات المسجلة في مجال التنمية البشرية مرهونة. بل وقد يصعب على المغرب، في أفق 2025، استدراك التأخر في مساره التنموي، مقارنة مع بعض دول العينة المستعملة للمقارنة. إذ قد يكون من الصعب تسجيل مؤشر للتنمية البشرية للمغرب يصل إلى 0.800 في 2025[24].

رسم بياني 19 : مؤشر التنمية البشرية الاتجاهي في المغرب في أفق 2025 مقارنة بمؤشر دول العينة في 2002

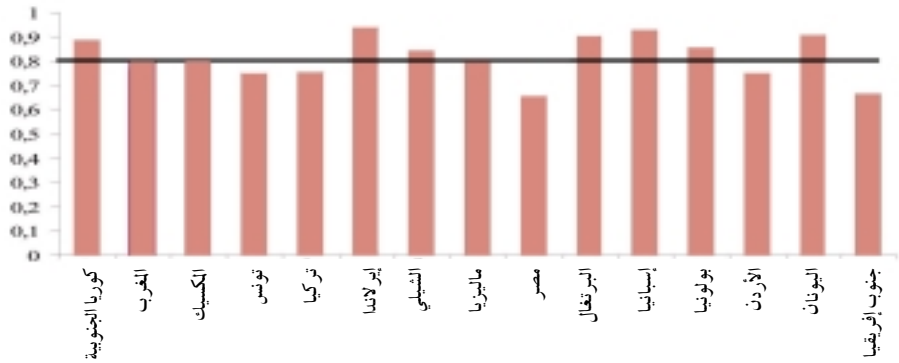

وإذا كان إسقاط الاتجاهات الحالية في مجال التعليم، يشير إلى أن تعميم التعليم الابتدائي يكاد يكون شاملا، فإن نسب استبقاء التلاميذ في المدرسة في نهاية هذا السلك الأولي قد لا تتعدى 66 ٪ حوالي 2010 - 2011 (بنسبة إنقطاع مدرسي يناهز 6.2 ٪ في هذا السلك) مقارنة ب 90 ٪ التي يحث عليها ميثاق التربية والتعليم[25].

[24] تم اسقاط مؤشر التنمية البشرية بتمديد الاتجاه اقديم للعشر سنوات الأخيرة، وهي حقبة وعى فيها المغرب بالتأخر الذي يعرفه في مجال التنمية البشرية. فهذا الإسقاط إذن متفائل شيئا ما.

[25] إطار استراتيجي لتطوير المنظومة التربوية" وزارة التربية الوطنية، دجنبر 2004.

و سينعكس هذا الوضع على **التعليم الثانوي الإعدادي، بحيث يرتقب أن يشمل الإقصاء حوالي 30٪ من العدد الكامن للمسجلين** في أفق 2020.

وقد تزداد الوضعية خطورة بالنسبة **للتعليم الثانوي التأهيلي.** فحسب سيناريو استمرار الاتجاهات **قد يطال الطرد 56 ٪ من العدد الكامن للمسجلين في هذا السلك** في 2020 (انظر الرسم البياني 21) ويتوقع أن تتراوح نسب النجاح في الباكالوريا حوالي 12٪ من السكان الذين يلجون التعليم الأساسي.

رسم بياني 20 : تطور الطلب على التمدرس في التعليم الثانوي الإعدادي

(سيناريو 0 يمثل استمرار الاتجاهات ، 1 يناسب إعمال تدابير ميثاق التربية والتكوين و 2 يمثل سيناريو وسيط)

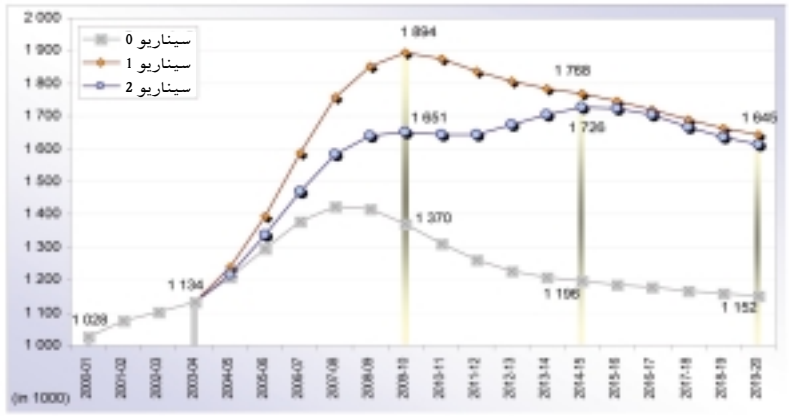

رسم بياني 21 : تطور الطلب على التمدرس في التعليم الثانوي التأهيلي

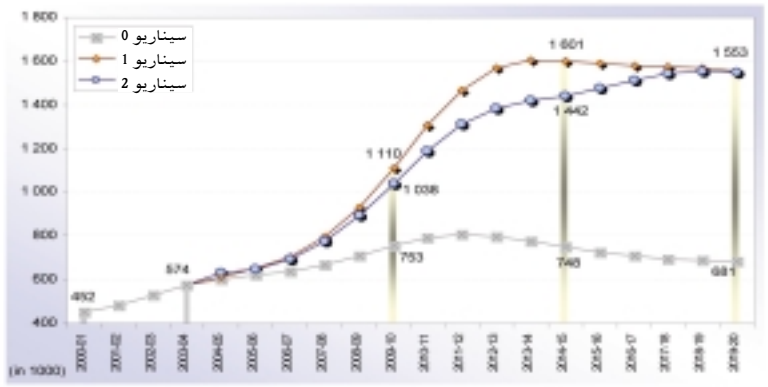

وينضاف إلى ما سبق ذكره، أن القضاء الكامل على الأمية في أفق 2015، كما تم اعتماده في الأهداف الألفية للتنمية لن يتم إذا ما اعتمدنا لوتيرة إنجازات السنوات الأخيرة البطيئة. فمعدل الأمية الذي يقدر ب 20 في 2025 **لن يمكن من تأهيل الموارد البشرية تأهيلا كافيا** لمواجهة تحديات التنافسية.

وفيما يتعلق بالأبعاد الأخرى للتنمية البشرية فمن المتوقع فإن إطار السيناريو الاتجاهي للمغرب في أفق 2025 تتبدى كما يلي :

- **انخفاض في وتيرة المسلسل الديمقراطي** قد تكون له عواقب وخيمة على تنمية البلاد إذا لم يتم استدراك النقائص الملازمة لنظام تدبير الشأن العام (رشوة، اختلالات مجال العدل...)

- تراجع نسب وفايات الأم والطفل وكذا بعض الأمراض المعدية، في **حين يظل الولوج للخدمات العلاجية غير متكافئ** بسبب الفقر وتهميش شرائح واسعة من السكان رغم التقدم المتوقع إنجازه على مستوى التغطية الصحية.

- **ارتفاع حدة ظاهرة "مغرب بوتيرات نمو متعددة:"** يرجع إلى التربيع غير المتكافئ للتراب الوطني والاستعداد غير الكافي لمواجهة تحديات العولمة. وقد يؤدي استمرار تكثيف الأنشطة السوسيو اقتصادية في المنطقة الساحلية إلى تكوّن **مدن مفرطة الاكتظاظ** نسبيا ، ومطوقة بأحزمة واسعة يتفشى فيها الفقر والبطالة و انعدام الأمان، تزيد **من خطر التفجر الاجتماعي**. ورغم جهود المبذولة على مستوى تجهيز البوادي بالبُنَى التحتية والخدمات الأساسية، فمن المحتمل أن تزداد فقرا أمام رهانات الانفتاح الاقتصادي، إذا لم تعرف السياسة الفلاحية تغيرا جذريا، مما قد يكثف الهجرة القروية وانعكاساتها على المدن.

- **وضعية جد هشة للبلاد أمام الأخطار الطبيعية** في غياب آليات للوقاية من الكوارث الطبيعية)اختيار مناطق البناء وأنماطه، أنظمة التأمين، تنظيم الإسعافات،إلخ...)

- **تدهور الموارد الطبيعية** قد يزداد حدة بسبب الضغط الدمغرافي والأنماط غير الملائمة للتدبير، و قد يسبب في تدهور لا رجعة فيه . ويتوقع أن يعرف المغرب، إذا أخذنا بعين الاعتبارموارد متجددة تُقدر ب 500م 3للفرد في 2030 ، وضعية نُدرة في الموارد. أما الغطاء النباتي فقد ينخفض ب600.000 هكتار من الغابات في أفق 2025 إذا لم يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة.

- **اقتصادا ذو تنافسية محدودة** يتسم بوتيرة نمو غير كافية قد **يزيد من حدة البطالة ب 6 نقط** بين 2004 - 2025، بما قد يترتب عن ذلك من توسع لظاهرة الفقر، والهشاشة، والإقصاء. فقد يصبح شخص نشيط واحد من أصل أربعة، وحامل للشهادة من أصل ثلاثة عاطلا في العالم الحضري في 2025 إذا ما استقر معدل النمو في مستواه الاتجاهي. كما يتوقع أن تطال البطالة النساء والشباب بنسبة أكبر.

قد يسبب تضخم مواطن العجز وعدم النجاح في امتصاصها قطيعات تجعل **سيناريو استمرار الاتجاهات أكثر سوادا** وتصبح آنذاك أرجحية حدوث أزمة مالية أو اجتماعية واردة. فعلى المستوى المالي مثلا، يمكن أن تتجسد هذه الأزمة في تدهور الحساب الجاري لميزان الأداءات أو في عجز قياسي تعرفه الميزانية في غياب عمليات للخوصصة، مما قد يجعل المغرب خاضعا للشروط الدولية.

من المحتمل أن يشهد المحيط الوطني أحداثا قد تغير من المسار الذي يتجه نحوه البلد. وقد يتعلق الأمر، مثلا، بإكمال الوحدة الترابية التي من شأنها أن تعزز اللامركزية و تعمل على تقوية الجهات. كما أن بإمكان بناء المغرب العربي أن يدعم النمو الاقتصادي والتبادل التجاري و يساعد على جلب الاستثمارات الأجنبية.

كما أن اكتشاف النفط أو الغاز يستطيع أن يخفف تعويل المغرب على الدول الأجنبية وتابعيته في مجال الطاقة مما قد يقوي الموارد المالية المرصودة للتنمية البشرية.

وتعتبر كل هذه الأحداث خارجية، بمعنى أن المغرب لا يتحكم فيها لأنها خارجة عن إرادته. ولن يكون لوقوع مثل هذه الأحداث التأثير المرتقب على التنمية البشرية إن لم يتم تغيير الاتجاهات الوازنة لتصب في صيرورة التقدم عبر قطيعة حقيقية مع بعض السياسات العمومية.

إطار 6 : بعض الخاصيات المميزة لسيناريو الاتجاهي للمغرب في أفق 2025.

- ارتفاع حدة ظاهرة " مغرب بوتيرات نمو متعددة": مدن مفرطة الاكتظاظ ، بوادي مضعفة و منهكة أمام رهانات الانفتاح الاقتصادي، تفاقم الفوارق...

- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، و طرد و فصل في المستوى الثاني والعالي

- ولوج غير متكافئ للخدمات الصحية رغم تحسن في التغطية الصحية

- ارتفاع نسبة البطالة: شخص1 من أصل 4 في الوسط الحضري و حامل شهادة 1 من أصل 3

- هشاشة كبيرة في مواجهة الأخطار الطبيعية وتدهور ملحوظ للموارد (إتلاف 600.000 هكتار من الغطاء النباتي، التصحر...)

- ندرة للمياه، وخطر قد يهدد جودتها

← مستوى مؤشر التنمية البشرية بالمغرب في 2025 أقل من المستوى الذي حققه حاليا، العديد من بلدان العينة.

لأن سيناريو استمرار الاتجاهات ، سيناريو غير منشود وغير مقبول لمغرب يتوفر على مؤهلات كبيرة، وجبت بلورة رؤيا جديدة تنبني على تظافر الجهود والتعبئة الشاملة لاستدرك التأخيرات المتراكمة. ومن شأن رؤية من هذا النوع أن ترقى بالمغرب إلى صفوف البلدان التي تتمتع بتنمية بشرية مرتفعة في أفق 2025 إن هي استطاعت أن تجد الحلول الناجعة والدائمة للإشكاليات الأساسية للتنمية البشرية.

5.2 المقاربة التي تعتمد بؤر المستقبل

أمام العوائق العديدة التي سبق تحليلها، وحرصا على نجاعة الأداء، يجب تركيز العمل العمومي، في سياق ندرة الموارد المالية، على الإشكاليات الأساسية للتنمية البشرية والتي يمكن اعتبارها بؤر المستقبل.

يبين تحليل التنمية البشرية بالمغرب مجموعة من الإشكاليات لها انعكاسات مهمة، خصوصا إذا أخذنا بعين الاعتبار الترابط والتداخل لكل أبعاد التنمية البشرية. وباعتبارها نقطا بؤرية، قد تعيق هذه الإشكاليات التنمية البشرية، إذا لم نجد لها حلولا شاملة. **إن البحث عن حلول لهذه البؤر وحده كفيل بفتح الطريق نحو مستقبل آخر غير الذي يتجلى في سيناريو استمرار الاتجاهات.**

إطار 7 : تعريف بؤر المستقبل

إن بؤر المستقبل عبارة على أجسام غريبة، ضبابية تارة ومبهمة تارة أخرى، تفرض نفسها و لا بد من مواجهتها وإلا كُبِح المستقبل. فإذا نجحنا في تفكيكها، أي إذا استطعنا أن نجد الحلول الناجعة الشاملة وغير القطاعية القادرة على الاستجابة لتشبك إشكاليات دولية وأخرى محلية، عندها فقط يمكن أن يصبح المستقبل غير تراجعي: فحل هذه البؤر إذن يفتح الأبواب نحو مستقبلات مختلفة.

تمكن المقاربة المبنية على بؤر المستقبل من تحديد و تحليل إشكاليات ذات طبيعة قطاعية، تتكون بدورها من مجموعة من المشاكل تختلف طبيعتها وتظل متداخلة، كما تمكن من بلورة حلول رائدة لتغيير الوضع الراهن بشكل ملحوظ.

ولاستعاب هذا المفهوم استيعابا كاملا ودقيقا يمكن تشبيهه، مجازا، بكبة غزل تكون خيوطها المتعددة متشابكة: كل خيط بمثابة إشكالية وكل هذه الإشكاليات متداخلة فيما بينها، فإذا حاولنا جر خيط بمفرده لا يمكن للكبة إلا أن تزداد تشابكا. ولفز وفد هذه اللفيفة، وجب أولا وقبل كل شيء تمييز هندسة الكبة: عدد خيوطها ، طريقة تصيفها، وما هي الخيوط المفتاح التي يجب فكها أولا، وماهي الخيوط المعقودة فيما بينها والتي تقتضي فك عقدتها أولا، إلخ... ثم بعد ذلك البحث عن الوسائل الكفيلة بفك الكبة تدريجيا عبر بلورة استراتيجية مواجهة المشكل، أي تركيبة من مجموعة حلول مختلفة و متداخلة تأثر، في آن واحد، على بعض الإشكاليات، تستطيع التخلص من نقط الاختناق.

المرجع Fabienne Goux Baudiment, La prospective territoriale : Concepts et méthodes, Document Pédagogique/ Paris, ProGective, 2004.

تتجلى بؤر المستقبل فيما يلي (انظر الملحق 3) :

- عجز مرتبط بنظام الحكامة
- قصور في مجال المعرفة
- ولوج غي متكافئ للخدمات الصحية
- قصور في خلق مناصب التشغيل
- حركية اجتماعية محدودة
- فقر وهشاشة
- عجز في التنمية المحلية
- تدهور البيئة والموارد الطبيعية

تعتبر هذه البؤر الثمانية إشكاليات معقدة فهي تستدعي الشروع في إيجاد الحلول لها الآن بيد أن تأثير هذه الحلول لن يتجلى إلا على المدى المتوسط أو الطويل. وتضم بؤرا فرعية: العدل مثلا، فيما يخص ببؤرة الحكامة، والأمية فيما يخص بؤرة المعرفة، والتنمية العمرانية فيما يخص بؤرة التنمية المحلية والماء فيما يخص بؤرة البيئة.

تم التطرق لإشكاليات أساسية أخرى مثل الطاقة والثقافة. فتابعية البلاد لاستيراد الطاقة من الخارج (97%)، والتي تشكل عائقا للتنمية، لكونها تحرم البلاد من موارد مالية من الممكن رصدها لتعزيز تجهيزاته، لم تتجلى كبؤرة. وقد أظهرت الدراسة المقارنة للحقبة الممتدة بين 1960 و2001، أن تابعية البلاد لاستيراد الطاقة لا يمثل إلا مُتَغيرا ثانويا في إطار تحليل المكونات الرئيسية. لقد استطاع العديد من بلدان العينة الدول المدرجة للمقارنة تحقيق مستوى من التنمية لا بأس به رغم تابعيتها لاستيراد الطاقة (كوريا الجنوبية، ايرلندا، البرتغال، ...)

أما البعد الثقافي، فإنه يشكل محورا للتجاوز أكثر ما يشكل إشكالية رئيسية للتنمية. فإذا تم تثمين الثراء الثقافي، بكل أشكاله (لغوي، معماري، فني، حرفي، ...) تثمينا كافيا، بوسعه أن يصبح حافزا على التنمية البشرية. وبغض النظر عن المحافظة على هذا الغنى، يمكن للثقافة أن تخلق فرصا عديدة للشغل، بل ويمكنها أن تعزز التلاحم الوطني وتلميع صورة المغرب في البلدان الأجنبية.

1.5.2 عجز مرتبط بنظام الحكامة

تعني الحكامة أسلوب تسيير وممارسة السلطة الاقتصادية، والسياسية والإدارية من أجل تدبير شؤون البلاد على كل المستويات حسب ممارسات جيدة.

وتشمل الآليات و السيرورات والمؤسسات التي بفضلها تعبر الجماعات والمواطنون عن اهتماماتهم ويمارسون حقوقهم التشريعية ويضطلعون بواجباتهم.

يظل المغرب، في هذا المجال، وحسب تحقيقات نوعية، مصنفا في رتب دنيوية مقارنة مع البلدان الأربعة عشر لعينة المقارنة على مستوى مجموع المؤشرات المستعملة: مؤشر المشاركة و تقديم الحسابات، نجاعة الحكومة، نوعية الضبط والمراقبة، دولة الحق، أو التحكم في الرشوة.

رسم بياني 22 : تصنيف دول العينة حسب نجاعة الأداء الحكومي في سنة 2004

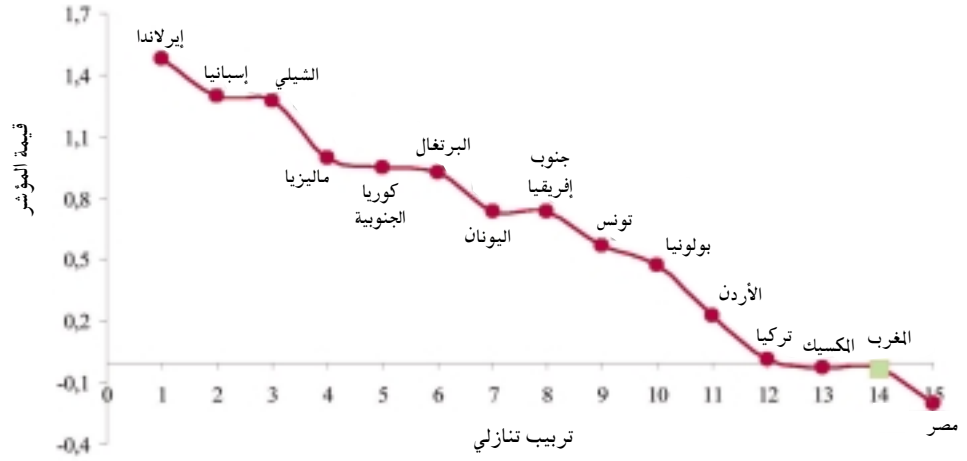

يسبب القصور الذي يشهده المغرب في مجال الحكامة عجزا في التنمية الاقتصادية يقدر[26] بـ 2.5 ٪ ويعزى هذا العجز خصوصا، **لنقص الجودة المؤسساتية و إلى تسير[27] الأسواق** الذي يبقى دون المستوى الأمثل.

رسم بياني 23 : عجز نسبة النمو السنوي بسبب قصورا لجودة المؤسساتية

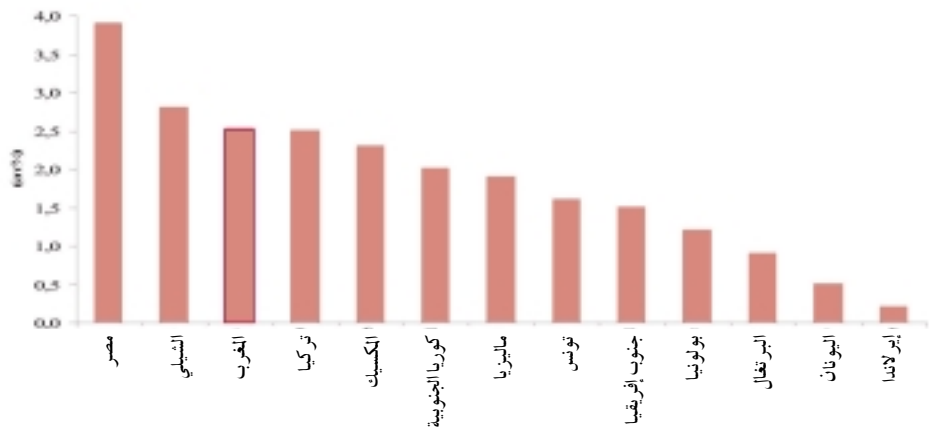

[26] H. Boulhol, "Les écarts technologiques, les institutions et la croissance économique", CEPII, février 2004.

[27] يعتمد تقييم الجودة المؤسساتية على مستوى الرشوة، التجديد الرائد وضعية البحث والتنمية وكذا التنافسية في سوق السلع.

يفرز هذا العجز عوامل عديدة تعيق التنمية البشرية، وتخفّض من تأثير السياسات العمومية على السكان نظرا لغياب **التلاحم والتنسيق**. وهكذا لم يكن للبرامج القطاعية، بما في ذلك البرامج التي أعطت نتائج مقنعة مثل البرنامج الشامل لكهربة البوادي (PERG) وبرنامج التزويد المجمع بالماء الشروب (PAGER)، انعكاسا إيجابا في مجال التنمية البشرية. مما يولد تكلفة اجتماعية باهظة (الأمية، الهدر المدرسي، الفقر، الإقصاء،إلخ...) واستغلال غير ملائم للموارد.

يرجع سبب العجز في نظام الحكامة إلى مصادر متعددة. يتسم المغرب وهو **مجتمع يرتكز على العلاقات أكثر ما يكون مجتمع الحق والقانون**، وتتفاوت فيه مشاركة الشرائح الاجتماعية، بنظام اقتصادي لم يختف منه **اقتصاد الريع** ولا زال غياب الشفافية و **التوزيع غير العدل للثروات يميزه**.

وتتفاقم هذه الوضعية في غياب مفاهيم الوطنية والمواطنة من البرامج التربوية. كما تتجلى، في بعض الأحيان، على مستوى المجتمع، في ممارسات تمييزية ضد النساء والشباب وشرائح مجتمعية أخرى. وتعتبر الأمية والفقر عوامل عائقة تحد من قدرة التعبير ومعرفة الشخص لحقوقه وللواجبات التي عليه.

ويعزى العجز في الحكامة، إضافة إلى ما سبق، إلى التأخر الذي سجلته عصرنة القطاع العمومي، وإلى تركيبة المشهد السياسي التي لا ترقى لطموحات المغرب، وكذا إلى النواقص المرتبطة بالعدل.

وقد عرفت السنوات الأخيرة بدل جهود كبيرة من أجل تحقيق حكامة أكثر نجاعة وشفافية. وقد تجلت هذه الجهود في **تنظيم انتخابات شفافة**، وإنشاء المحاكم الجهوية للحسابات، وإصلاح الأسواق العمومية، و لإطلاق برامج لتحديث الإدارة أو إعمال أشكال جديدة من الشراكة بين الدولة والجماعات المحلية والفاعلين الاقتصاديين والمجتمع المدني.

عرف المجتمع المدني خلال السنوات الأخيرة توسيعا لمجال تدخله في سيرورة التنمية البشرية، وخاصة، عبر تزايد الفاعلين وتوسيع مجال نشاطهم مما أدى إلى بروز **أشكال جديدة من التضامن** التي تقوم أحيانا بتعويض بعض نواقص العمل العمومي.

لم تؤت التدابير المتخذة لتطوير نظام الحكامة ثمارها نظرا لانعدام انخراط الفاعلين المختلفين في بلورة وإعمال هذه الإصلاحات ولنقص في ضوابط وتقييم البرامج العمومية وكذا عدم الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية والمعارف المتراكمة وغياب ثقافة التوقع والاستباق.

وهناك عوامل أخرى تحد من مدى هذه الإصلاحات ونتائجها كالتدبير الغير عقلاني للوقت أحيانا، (احترام الرزنامة، وتيرة الإصلاحات ومزامنتها...)، بالإضافة إلى تدبير قليل الملائمة للتوترات التي يثيرها التغيير و بالانتشار لبعض السلوكات ذات النزعة الحِرفية والتي من شأنها أن تضر بالصالح العام.

2.5.2. عجز في مجال المعرفة

في سياق دولي يسوده الانفتاح الاقتصادي والتنافس، يصبح الولوج إلى التربية والتكوين وكل أشكال المعرفة من الضروريات الملحة. كما أن المعرفة تدعم ثقافة وأيديولوجية الانفتاح و تنقل قيم التقدم والديمقراطية. ولأنها تقلص من المعيقات التي تعرقل مسار التنمية الاجتماعية الشاملة عبر اندماج أوسع، تمكن المعرفة من محاربة الفقر والتهميش والإقصاء. المعرفة ترقى بالإنتاجية وتسهل الإبتكار الرائد والتقدم التكنولوجي وتأهل البلاد لينخرط في تنمية بشرية متسارعة الوتيرة عادلة ومستدامة.

تظل نسبة الأمية مرتفعة وخصوصا عند الشباب مما يعرضهم أكثر للبطالة، والجنوحية، والهجرة والتطرف الديني، إلخ... ويعتبر المغرب ومصر البلدان الوحيدان اللذان يعانيان من هذه الآفة من أصل البلدان الأربعة عشر المندرجين في عينة المقارنة.

علاوة على ذلك **عرف المغرب تأخرا ملحوظا في اندماجه في المجتمع المعرفي** كما يتجلى ذلك من أدائه الهزيل عل مستوى الإنتاج العلمي والتقني واستعمال تكنولوجيا المعلومات والتواصل وتصدير منتجات تكنولوجية متطورة. يبقى هذا التشخيص غير مشجع تماما، حيث نجد كل المؤشرات المتعلقة بالبعد المعرفي تصنف المغرب في مؤخرة قائمة بلدان العينة المدرجة للمقارنة.

إطار 8 : تأخر كبير في الولوج إلى تكنولوجيات المعلوميات (2005)

مستوى التجهيز عند الأسر

- عدد الخطوط الهاتفية (بالنسبة لـ 100 نسمة) : 4.4 ٪
- عدد المشتركين في الهاتف النقال (بالنسبة ل100 نسمة) : 31.2 ٪
- النسبة المئوية للأسر التي تتوفر على حاسوب شخصي : 11 ٪
- الولوج إلى الإنترنيت (بالنسبة ل100 نسمة) : 0.4 ٪

مستوى التجهيز في الشركات

- عدد الحواسب لكل عامل : 0.37 ٪
- النسبة المئوية للشركات المتصلة بالإنترنيت : 90 ٪
- النسبة المئوية للعمال المتصلين بالإنترنيت : 19 ٪
- النسبة المئوية للشركات التي تتوفر على الأنترنيت : 30 ٪

المرجع : الوكالة الوطنية لتنظيم الاتصالات

رغم المجهود المالي الكبير المرصود للتربية (أكثر من ربع الميزانية العامة للدولة)، لم يتوفق المغرب لحد الآن في تعميم التعليم الأساسي ولا يزال يعرف نسبا منخفضة على مستوى التعليم الثانوي والعالي. فنسبة التمدرس في الثانوي أقل، حاليا، من ما سجلته في 1975 بلدان العينة باستثناء تونس ومصر.

يعتبر مؤشر الاقتصاد المعرفي المتغير الذي يمكن من معرفة وضعية المعرفة في بلد ما. ويقيس هذا المؤشر مستوى التعلم، والإبداع، واستعمال المعرفة والولوج إليها. وفيما يتعلق بهذا المؤشر، ومقارنة مع تونس ومصر وتركيا والأردن يحتل المغرب رتبة متأخرة.

رسم بياني 24 : مؤشر اقتصاد المعرفة

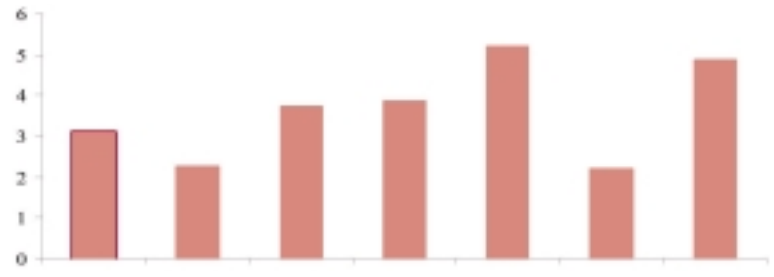

المصدر: جامعة الأخوين، يوليوز 2005

ومن بين العوامل التي يُعزي إليها هذا العجز المعرفي يمكن ذكر ما يلي :

- نظام تدبير وحكامة التربية والتكوين (عرض، تدبير، ولوج) وأدائه غير الكافي اللذان يترجمان بالإخفاق والهدر المدرسي، وبطالة حاملي الشهادات واستقرار يكاد يكون قارا لمستوى الأمية العام (10 مليون شخص تفوق أعمارهم 15 سنة)...

- بعد مجتمعي وثقافي يتمثل في قلة تمدرس وتكوين الفتيات كانت سائدة إلى حدود السنوات الأخيرة، وفي عدم تثمين ثقافة الإبداع، والابتكار الرائد، والمعارف الضمنية...

- نظام اقتصادي يتميز باستمرار نمط الاقتصاد الريعي في بعض القطاعات، وهيمنة الرأسمال العائلي وحجم القطاع غير المنظم (17٪ من إجمالي الدخل الوطني دون احتساب الفلاحة)... والذي يشغل يدا عاملة ضعيفة التأهيل ولا يستثمر إلا القليل في مجال البحث والتنمية أو نقل التكنولوجيا.

وينضاف إلى هذه المسببات الآنفة الذكر، تهميش العالم القروي إلى غاية بداية التسعينات، والاهتمام القليل بالمعرفة والبحث، وانعدام المتابعة وتقييم البرامج العمومية أو الدور المحدود الذي تلعبه وسائل الاتصال السمعي البصري في مجال الإنتاج وخاصة نشر المعرفة.

ينعكس العجز في المجال المعرفي سلبا على السيرورة الديمقراطية، وعلى تحديث النسيج الاقتصادي، وعلى تثمين الثروات الثقافية للبلاد،وعلى البيئة ومستوى الفقر.

باشر المغرب سياسات متعددة للقضاء على هذه المعيقات والتخلص من هذا العجز نذكر منها على الخصوص ميثاق التربية والتكوين سنة 1999. وقد وضع الميثاق من بين أهدافه الأساسية تعميم التعليم، تحسين نوعية التربية وإدارة المنظومة التربوية وكذا القضاء على الأمية التي اعتبرت أولوية وطنية.

مكن إصلاح 1999 من تحسين مجموع مؤشرات التربية و تقليص التفاوت بين الوسط الحضري والوسط القروي بين الأنثى والذكر، لكن هذا التحسن الكمي لم ينعكس بعد على مستوى الجودة. وعلاوة على ذاك يعرف هذا الورش الضخم تأخرا في إعماله وترجمته على أرض الواقع ويعاني من فتور التعبئة عند الفاعلين المعنيين بهذا الإصلاح (الإدارة، هيئة التعليم، النقابات، جمعيات أولياء التلاميذ...) ويظل هذا التقييم جزئيا وناقصا، بل و سابق لأوانه، حيث لن نستطيع الوقوف على انعكاسات برنامج إصلاح التربية والتكوين وتقييمها تقييما مستفيضا إلا بعد عشرية أو أكثر.

يحتاج هذا لإصلاح إلى حافز يدفعه إلى الأمام كما يقتضي، حرصا على تحقيق نجاعة أمثل، التركيز على بعض **الأوراش ذات الأولوية** مثل الجودة.

3.5.2. ولوج غير عادل للخدمات الصحية

يشكل قطاع الصحة إلى جانب المعرفة بعدا حيويا للتنمية البشرية. وقد نجحت الإدارة العمومية، في هذا القطاع، في تحسين أغلب المؤشرات، خصوصا، عبر **سياسة الوقاية الصحية** التي اعتمدتها ومكافحة الأوبئة. وقد تمثل هذا التحسن، على مستوى العرض، في تقوية مستويات التأطير الطبي وشبه الطبي، وعلى مستوى النتائج في ارتفاع معدل أمل الحياة وتقليص مؤشرات الوفاة وتعزيز برامج مكافحة الأمراض المعدية...

كما ساهم التطور الديمغرافي في تعزيز هذه النتائج من خلال تقليص المؤشر التركيبي للخصوبة نتيجة تأخر سن الزواج وسن أول ولادة.

ويظل الولوج إلى الخدمات الصحية، رغم هذه النتائج الإيجابية، محدودا و غير متكافئ، نظرا لمجموعة من العوامل :

- **يظل مستوى التمويل العام للصحة ضعيفا بالمغرب**، بنسبة 4.5٪ من إجمالي الدخل الوطني، مقابل 8٪ في معظم دول عينة المقارنة. وهذا ما يفسر العجز الحاصل على مستوى التأطير الطبي وشبه الطبي، والتجهيزات المرتبطة بالمستشفيات.
- ومما يزيد من حدة التفاوت في الولوج إلى الخدمات العلاجية تتحمل الأسر المغربية ما يفوق 50٪ من تكلفة العلاج.
- تشكل **التكلفة الباهظة** المرتبطة من جهة **بالتغطية الصحية المحدودة** و من جهة أخرى بتوزيع جغرافي غير متكافئ للخدمات الصحية، حاجزا آخر يحول دون الولوج إلى العلاج، وخصوصا عند الساكنة الفقيرة أوالهشة.
- تعيق نواقص نظام التدبير والحكامة، وخاصة غياب التنسيق والانسجام للسياسات العمومية، وعدم الاهتمام بالبحث والتنمية، نجاعة الأداء العمومي في هذا المجال.
- وعلى المستوى الاجتماعي والثقافي، يشكل النقص في مستوى التربية، وإدراك الحالة المَرَضية، والتمييز الذي يطال الفتيات والنساء، وكذا الاقتناع بالقَدَرية والممارسات العلاجية غير الطبية، عوامل تحد من الطلب المرتبط بالخدمات الصحية.

تنعكس كل هذه الاختلالات سلبيا على التنمية البشرية في لبلادنا، وتأثر على صحة الساكنة، وعلى مؤشرات الوفاة وأمل الحياة. كما أن هذه العوامل تقضي تكلفة باهظة وتقلص من مردودية وأدا القوى الحية...

وبالإضافة إلى البرامج الصحية الخاصة (سياسة وقائية، برامج صحة الأم والطفل، تكوين الموارد البشرية...) تهتم السياسات المعتمدة للتقليص من حدة النواقص التي يشهدها هذا المجال، بتحسين الولوج إلى الوحدات العلاجية، الإصلاحات التشريعية مثل مدونة الأسرة أو مجونة الشغل الكفيلة بتجاوز العقبات السسيو ثقافية في استفادة من خدمات العلاج، أو تشجيع نشاط المجتمع المدني.

إن إحداث التأمين الصحي الإجباري منذ 2005 يمثل دون أي شك تقدما كبيرا حيث أنه من المنتظر أن يخفف من الإكراهات المالية وينقص من الفوارق. إن هذا التأمين يبقى مع ذلك محصورا على القطاع المنظم (العمومي والخاص) مقصيا بهذا قسما مهما من المجتمع. إلا أن هنالك مشروع آخر قيد الدرس قصد مد التغطية الصحية إلى الأشخاص المعوزين اقتصاديا.

وتبقى هذه المجهودات غير كافية خصوصا بسبب الضعف في التنسيق و في إدماج البرامج المختلفة وبسبب مستوى وهيكلة تمويل القطاع الصحي.

4.5.2. قصور في خلق فرص الشغل

يعد ضمانُ مواردَ للدخل تكون قارة ضرورة ملحة لتحسين ظروف عيش السكان وتقليص الفوارق. إذ يعد الشغل بحق، مصدر الدخل الأكثر انتشارا وعاملا من عوامل إعادة توزيع الثروات.

في هدا الصدد وصل معدل البطالة سنة 2004 بالمغرب 10.8 ٪ على الصعيد الوطني و19 ٪ في الوسط الحضري. وتهم هذه البطالة خاصة حاملي الشهادات (25.6 ٪) والنساء (24.3 ٪) في الوسط الحضري في الوقت الذي يعرف فيه الوسط القروي نقص في تشغيل اليد العاملة (sous-emploi). لا يكاد معدل التشغيل عند فئة الساكنة النشيطة يفوق 60 ٪ وهذه نسبة جد ضعيفة باعتبار المؤهلات وحاجيات التنمية للبلاد. يشكل النقص في خلق فرص الشغل وما يترتب عنة من فقر وإقصاء وهشاشة وتوسيع للقطاع غير المنظم، بؤرة بالنسبة للتنمية البشرية. و يعتبر هذا النقص سببا من أسباب ظاهرة هجرة الأدمغة نحو البلدان المتقدمة اقتصاديا ، وهي ظاهرة تحرم المغرب من كفايات هو في أشد الحاجة إليها لتسخيرها لصالح التنمية.

تشكل البطالة إشكالية متعددة الأبعاد. فهي ترتبط بالعجز في النمو الاقتصادي، و غياب ملائمة نوعية بين العرض والطلب في مجال التشغيل، واختلالات سوق الشغل وعدم نضج روح المبادرة.

ورغم الجهود المبدلة لضمان استقرار التوازنات الماكر واقتصادية و تحسين مناخ الأعمال لا يرقى النمو الاقتصادي إلى ما تفرضه حاجات الشغل. ولإستقرار البطالة في النسب التي تعرفها اليوم يستلزم معدل تنمية اقتصادية يبلغ 4.5 ٪ سنويا مقابل 3 ٪ حاليا.

كما أن **عدم حصانة الفلاحة** إزاء المخاطر المناخية يشكل عائقا إضافيا للنمو الاقتصادي. وهو أول مصدر للشغل فإن القطاع الفلاحي يشكو من مشاكل قصوى تحد من تطوره ومن إسهامه في الإقلاع الاقتصادي : نقص في دمج ما بين السياسة الفلاحية وإستراتيجية التنمية القروية، اختيار زراعات غير ملائمة للظروف الطبيعية والاقتصادية، تمويل غير كاف، تأهيل غير كاف للمواد البشرية.

قد تسجّل البطالة، إذا ظل الوضع على ما هو عليه الآن، ارتفاعا يصعب التحكم فيه : **فخزان اليد العاملة** المستقرة حاليا في الوسط القروي قد تنزح إلى المدينة لتنضاف إلى عدد الفئات النشيطة التي تبحث عن شغل في المدينة.

ويظل نسيج الإنتاج هشا أمام رهانات الانفتاح، رغم المحاولات العديدة لإعادة التأهيل، نظرا لهيمنة الرأسمال العائلي الذي يتجه بطبيعته نحو التجارة أكثر ما يتجه نحو قطاعات الإنتاج ونظرا للنقص الذي يشهده تمويل الاقتصاد ولضيق السوق المحلية وقصور تأهيل الموارد البشرية وكذا استمرار الاقتصاد غير المنظم وربما استفحاله.

لم تنجح منظومة التربية والتكوين في التكيف مع مقتضيات الاقتصاد الجديدة كما أنها لا تساعد على استيعاب التكنولوجيا الحديثة وتسخيرها لخدمة تنمية البلاد. أما نظام التكوين المهني فيظل محدود الفاعلية رغم اتسامه، لإلى حد ما، بالنجاعة. وتعاني فئة كبيرة من الساكنة من آفة الأمية **كما أن مستوى التأهيل بالمغرب يظل هزيلا**. وهذه الوضعية لا ترقى لمستوى البحث عن التنافسية والإنتاجية المرغوب فيه لمواجهة رهانات الانفتاح التجاري الذي اختاره المغرب.

كثيرا ما اندرجت سياسات السلطات العمومية لمكافحة البطالة في إطار خلق مناخ مُواتٍ لإنعاش النمو الاقتصادي ، ويندرج إصدار قانون الشغل الجديد مؤخرا في نفس الإطار ، كما تم إعمال تدابير مباشرة أخرى تهم التكوين المستمر والتكميلي للموارد البشرية وتشجيع التشغيل الذاتي.

لم تفلح هذه التدابير في الفرز عن النائتج المتوخاة نظرا لغياب استراتيجة للشغل حقيقية على المدى الطويل التي تمكن فيما تمكنه، التنسيق بين مختلف المتدخلين (أنظمة التكوين، شركاء اجتماعيون، عملاء اقتصاديون ...).

إذا لم تعرف التدابير الخاصة بخلق فرص الشغل تسريعا في وتيرتها، فقد تستفحل إشكالية الشغل. كما أن تحسين مستويات تعليم وتكوين النساء، وتعزيز مكتسباتهن القانونية والمشروعة الكفيلة بتمكينهن من ولوج أمثل للمجال السسيو اقتصادي قد يزيد من حدة البطالة.

من المتوقع أن يساهم برنامج "إميرجانس" الذي تم إطلاقه في دجنبر2005 في تقليص البطالة بفضل خلق 440.000 منصب شغل في السنوات العشر القادمة، شريطة أن يتم تسريع وتيرة إعماله، خاصة وأن المرافق الواعدة التي تم تحديدها تعرف تنافسا كبيرا على الصعيد الدولي.

5.5.2 حركية اجتماعية محصورة

ظهرت تركيبة مجتمعية جديدة تحددت معالمها نتيجة التغيرات الاقتصادية والتكنلوجية وفي إطار مجتمع منفتح أكثر فأكثر على ثقافات أخرى. تتسم هذه التركيبة ببروز نخبة جديدة، وبشريحة مجتمعية واسعة من الفقراء والمعوزين و طبقات وسطى تفرز توترات داخل المجتمع أكثر ما تكون تنتج دينامية اجتماعية من أجل التنمية.

وقد تزامنت هذه التحولات مع تغيير على مستوى الحركية الاجتماعية. وقد تطورت هذه الحركية من **حركية مفتوحة** ترتكز على التعليم والعمل في الوظيفة العمومية أو الهجرة إلى **حركية تكاد تكون مغلوقة** تعطي بطالة حاملي الشهادات صورة واضحة عنها. وكانت النتيجة تعميق للتفاوت وعدم المساواة وتدبير للموارد البشرية يشجع على نزوح الكفايات والهجرة السرية.

تعزى هذه الوضعية لأسباب متعددة ومتقاطعة :

- استمرار نزعة الزابونية التي تزيد من حدتها أسواق غيرمكتملة على المستوى الاقتصادي وخاصة السوق المالية التي تشكل إحدى الحواجز أمام إنشاء المقاولة.

- أداء غير كاف للمنظومة التربوية وتأخر يزداد تراكما في العالم القروي، مما يزيد من حدة تفاوت الولوج للتعليم والمعرفة.

- بعض مظاهر القصور في نظام الحكامة (انظر 1.5.2) مما يعرقل تثمين الكفايات ويوقف الحركية الاجتماعية.

يواجه الشباب في الوسط الحضري من جهتهم مشاكل جديدة تتجلى في استمرار البطالة، عدم تلبية الحاجيات الاجتماعية، الجنوحية بانعكاساتها الا جتماعية والشخصية والمخدرات. وليست هناك دراسات كثيرة اهتمت بطموحات الشباب و علاقتهم بالسياسة والدين والأسرة.

6.5.2. استمرار الفقر والهشاشة

كان الفقر النقدي يهم 14.2 ٪ من مجموع السكان في 2004 (7.9 ٪ في الوسط الحضري و 22 ٪ في الوسط القروي). وقد عرفت هذه النسبة ارتفاعا مقارنة مع 1990 - 1991 كما أن الفوارق الاجتماعية ازدادت حدة نتيجة **التوزيغ غير المتكافئ لثمار النمو** بين مختلف شرائح المجتمع وبين الوسط الحضري والوسط القروي. وقد تطور مفهوم وإدراك الفقر تطورا ملحوظا في السنوات الفارطة.

يرجع سبب تجدر الفقر وتوسيع رقعته أساسا، إلى وتيرة النمو البطيئ وإلى كون أكثر من 40 ٪ من السكان بعيشون في الوسط القروي من فلاحة تكاد لا تتلاءم والحاجيات وتعاني من التقلبات المناخية. ويؤثر هذا القطاع، بطريقة غير مباشرة، على جزء كبير من الساكنة، حتى في الوسط الحضري.

إن غياب نظام ملائم للحماية الاجتماعية والتفاوت الذي يعرفه الولوج إلى التجهيزات والخدمات الاجتماعية يجعل آفة الفقر تتفاقم مع مرور الأجيال، سمتها إيراد هزيل، ولوج محدود إلى التعليم والخدمات الصحية ، وشغل قليل الاستقرار وضعيف التأهيل، ونزوح إلى الأحياء المحرومة، والهجرة السرية... كل هذا يؤثر، سلبا على العيش الرغيد للسكان ويؤدي إلى كلفات اجتماعية باهظة.

تحاول السلطات العمومية مواجهة هذه الوضعية منذ سنوات من خلال تدابير "كلاسيكية" لمكافحة الفقر كمجانية التعليم أو العلاج ودعم أثمنة المواد الأساسية. غير أن نجاعة وفاعلية هذه السياسات غير المستهدفة تظل قاصرة.

وهناك تدابير أخرى تهدف إلى تحسين البنى الأساسية (الكهربة، التزويد بالماء الشروب، السكن...) و تسهيل الإدماج الاقتصادي للسكان المحرومين مثل برامج محو الأمية أوتطوير القروض الصغيرة (micro crédits) لصالح أنشطة مولدة للدخل، عند النساء خاصة. تحظي بعض هذه المبادرات بشراكة مع المجتمع المدني الذي يمثل عنصرا مكملا فعالا للنشاط العمومي.

أسفرت هذه البرامج في الوسط القروي عن ارتفاع نسبة التزويد بالماء الشروب إلى 60 سنة 2004، ونسبة الكهربة القروية إلى 72 ٪ سنة 2004 مقابل 14 ٪ بالنسبة للماء و 22 ٪ بالنسبة للكهرباء سنة 1995. وستعرف وتيرة إنجاز هذه البرامج ارتفاعا ملحوظا نتيجة نجاح الأشواط الأولى واعتماد مقاربة تشاركية ضمنت انخراط المواطنين في هذه المشاريع.

في الوسط الحضري، تم تكثيف الأنشطة الرامية لمكافحة السكن غير اللائق عبر إنجاز مخطط عشري يعتمد على الولوج إلى الملكية بأثمنة تفضيلية و شراكة بين الدولة والسلطات المحلية والمستفيدين. من المرتقب أن يساهم هذا البرنامج في **تقليص العجز السكني** الذي يقدر حاليا ب 1.2 مليون وحدة وفي السير قدما نحو تحقيق هدف "مدن بدون صفيح".

بيد أن الولوج إلى التجهيزات والخدمات الأساسية يظل تبيعا لمستوى المعيشة. كما أن **نظام التغطية الصحية لا يشمل إلا سدس الساكنة**. إذا لم تتم مواجهة هذه النواقص ووجود الحل لها فإن هوة الفوارق الاجتماعية ستتفاقم (مدن/ بوادي، نساء / رجال..) وقد تؤدي ألى وضعيات متأزمة (الهجرة السرية و تطوير السكن الغير اللائق).

وبالإضافة إلى ما ذكر يقلص غياب التنسيق وتلاحم السياسات العمومية من تأثير هذه النواقص. **ويحد التمركز القوي في أخذ القرارات من استهداف ناجع** ولا يسمح دائما، بأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المحيط والساكنة المستهدفة.

7.5.2. عجز في التنمية المحلية

تعتبر التنمية المحلية تدبير تراب يتسم بخصوصيات جغرافية، وثقافية، و اقتصادية، واجتماعية تميزه ويشرك كل الفاعلين المحليين: المنتخبون، السوسيو مهنيون، الجمعيات، الإدارة...ويكمن هدف هذه التنمية في **خلق تآزر عضلي بين إمكانات المجال الترابي** (موارد فلاحية وصناعية وسياحية وثقافية وبيئية...) و **الموارد البشرية** بنامية وتأهيل، روح المبادرة، والغنى الثقافي للسكان...) و **توجهات تهيئة التراب** (بنيات تحتية للتواصل، توجهات اقتصادية كبرى، برامج خصوصية...) لتشجيع خلق الثروات وتوزيع عادل لهذه الثروات لضمان عيش رغيد للمجتمع والأفراد.

لم تتم بلورة مقاربة من هذا النوع في المغرب ، رغم التقدم المسجل في مسار الاتمركز واللامركزية، الذي اعتمد ، المصادقة على مفهوم جديد للسلطة سنة 2001، التدبير اللامتمركز للاستثمار عبر خلق المراكز الجهوية للاستثمار، إصلاح قانون الجماعات سنة 2002 و ميثاق التهيئة الترابية لسنة 2004.

وقد نتج عن غياب إستراتيجية للتنمية المحلية تفاقم ظاهرة "المغرب بوتيرات متعددة" والتي تتمثل في :

- **تربيع متفاوت للتراب الوطني** رغم الجهود المبذولة على مستوى التجهيزات والبنيات التحتية الثقيلة (طرق، طرق سيارة، موانئ، مطارات...) و الخدمات الأساسية (مراكز صحية ، مدارس، شبكة التزويد بالماء الشروب، التطهير و الكهربة.... وخاصة في الوسط القروي.

- **توزيع جغرافي غير متوازن** للساكنة يتمثل في كثافة سكانية قوية في المحور الممتد بين الجديدة و القنيطرة والذي يشكل "المحور الاقتصادي" للبلاد.

- **فرط استغلال وتثمين غير كاف للموارد الطبيعية** يؤثر سلبا على الإطار المعيشي للسكان والتنمية البشرية عامة.

- **هدر** تدريجي **للموروث الثقافي و المعرفة المحلية**.

وتجدر الإشارة، علاوة على اختلالات نظام الحكامة العام (انظر 1.5.2) ، إلى أسباب العجز الأخرى ونذكر منها:

- **اختلال في نظام الحكامة المحلي**. ومن بين تجلياته، قصور في تفويض سلطة أخذ القرار على الصعيد المحلي وغياب التنسيق للأنشطة العمومية...

- **سياسة اقتصادية آثرت وفضلت المقاربة الماكرو اقتصادية** على حساب التنمية المحلية.

- تطور مجتمعي نحو نوع من " الكونية" يصاحبه، أحيانا، فقد **علاقات الانتماء والارتباط بالخصوصيات المحلية** و عدم تثمين الموروث الحضاري والثقافات والمعارف المحلية.

- **انعدام استراتيجية ملائمة للتعمير** مما أدى، إلى حد ما، إلى نمو عشوائي وغير متحكم فيه لضواحي المدن، التي كثيرا ما تفتقد التجهيزات والخدمات الأساسية والتي تتسم بتكثف كبير للفقر والبطالة. وقد يؤدي هذا التهميش أو ترسخ الكتوهات (أحياء مغلقة ومعزولة ذات سكن غير لائق) إلى عواقب اجتماعية لا تحمد عقباها.

- **تدبير عقاري** عزز تفتيت الملكية العقارية وجعلها غير ملائمة اقتصاديا وتقنيا، خصوصا في المناطق الفلاحية.

8.5.2. بيئة متدهورة

تشكل المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية جزء لا يتجزأ من التنمية البشرية لأن هذه المحافظة كمينة بضمان الاستدامة. ويعتبر المغرب بلد شبه جاف ذو موارد طبيعية محدودة وهشة و تعاني في أغلب الأحيان من فرط الاستغلال.

وتعرف هذه الموارد تدهورا قد يكون في بعض الأحيان لا رجعة فيه كالتصحر، القطل، استنفاذ المياه السطحية، فرط استغلال المياه الجوفية حت الأراضي وانجراف التربة....

لتدهور الموارد الطبيعية آثار سلبية على التنمية البشرية من خلال استنزاف موارد الدخل، والانعكاسات على المستوى الصحي كما يضر هذا التدهور بالإطار المعيشي للسكان. تتعدد أسباب هذا التدهور في مايلي:

- الكثافة السكانية التي تمثل العنصر الأساسي في فرط استغلال الموارد وخاصة الماء والغابة والأراضي الفلاحية.

- نمط التنمية الاقتصادية وتدبير وإدارة التراب الوطني: حيث أن الاعتبارات السياسية والاقتصادية قلما تراعي الإكراهات البيئية والطبيعية. إذ قلما تأخذ اختيارات الزراعات وتقنيات الاستغلال الفلاحي بعين الاعتبار ندرة المياه أو قدرات الأراضي الكامنة على المدى الطويل. هذا ومن جهة أخرى، فإن تطور القطاع السياحي قد يعرف توقفا إذا لم يتم إدراجه في استراتيجية للتنمية المستدامة.

- الانعكاسات السلبية للتغيرات المناخية (الارتفاع في حرارة الكوكب بمعدل يتراوح (بين 0.5 و 1.1 درجة). وكذا آثار التلوث الناجم عن الصناعة والتمدين.

صحيح، أن مجموعة من التدابير التي تسعى إلى حماية الموارد الطبيعية والمحافظة عليها قد شهدت النور كما أنه تم إنجاز برامج مستهدفة في إطار التزام المغرب بمجموعة من المعاهدات الدولية. غير أن هذه السياسات لازالت في بدايتها ولم تحظ بعد بانخراط السكان و الفاعلين في حقل التنمية[28].

[28] تخص هذه السياسات بشكل أساسي، التنوع البيولوجي ومكافحة التصحر والتغيرات المناخية وتلوث البحر والغابة

9.5.2. أربع بؤر بمثابة رافعات

بعد القيام بتحليل بؤر المستقبل الثمانية التي تم تحديدها، يجدر بنا القيام بتصنيفها، تراتبيا، على مستوى أفقي إن نحن أردنا الوصول إلى بلورة رؤية للتقدم والسير قُدُما، كفيلة بتجاوز هذه البؤر.

لم يتم إدراج الحركية الاجتماعية المحدودة والفقر ضمن هذه السيرورة، إذ يبدو أن هذه الإشكاليات الرئيسية، تمثل حصيلة أكثر ما تمثل بؤرا للتنمية البشرية. فمواجهة الفقر والحركية الاجتماعية والتأثير عليهما مباشرة، قد يستلزم إمكانيات كبيرة من الصعب تعبئتها على المدى الطويل.

قد أفضت عملية تدرج هذه البؤر إلى أن الولوج الى الخدمات الصحية والبيئة، رغم كونها مواضيع أفقية إلا أنها أقل تداخلا مع الأبعاد الأخرى للتنمية البشرية.

وهذه الملاحظات لا تُقِل من إهمية بؤر الفقر والحركية الاجتماعية التي تقتضي حلولا مواتية. وعلى العكس من ذلك، تبين أن **الأبعاد المتعلقة بالمعرفة، والتنمية المحلية، والحكامة والتشغيل**، تمثل بؤرا داعمة للتنمية. هذه النتيجة قد أكدتها الاستقصاءات التي أجريت للشباب (ملحق 4) والمساهمين في المشروع "50 سنة من التنمية البشرية بالمغرب" (ملحق 5).

إن تجاوز بؤر المستقبل الأربعة التي تعتبر رافعات حقيقية للتنمية يمكننا من تصور مغرب مأمول يتأسس على قاعدة من القيم المشتركة وعلى رؤية استراتيجية ملائمة.

التقاطعات بين بؤر المستقبل

	التنمية المحلية	الحكامة	التشغيل	الصحة	البيئة	المعرفة
المعرفة	XX	X	XX	X	XX	
البيئة	X		X	X		
الصحة	X		X			X
الشغل	X	X		X	X	X
الحكامة	X		X	X	X	X
التنمية المحلية		X	XX	X	X	XX

3. مغرب في أفق 2025 داخل مجتمع المعرفة

يقدم الجزء الثالث من التقرير المستقبل المأمول و صيرورة التطور لبلوغ هذه الغاية. فضلا عن الوقوف على محاور التجاوز، تقترح بعض طرق العمل للسياسات العمومية قصد توفير الظروف المناسبة لتحقيق رؤية مغرب 2025.

ومع ذلك، **لا يطمح هذا التقرير في إرساء برمجة إستراتيجية.** من شأن توجهات السياسات العمومية المقترحة أن تكون **محطة حوار** قصد بناء مرتقب **لمشروع مجتمع معبئ.** كما أن التركيز على السياسات العمومية يبرز دور الدولة كفاعل مهم. ومن شأن هذه الدولة القوية، بنهجها طرق التقدم والنجاعة أن تضم جميع فاعلي التنمية الآخرين في إطار مقاربة تشاورية.

1.3. المستقبل المأمول للمغرب

ستمكن عملية البحث على حلول لبؤر المستقبل من فتح المجال أمام مستقبلات مختلفة. من بين هذه الأخيرة يبدوالمستقبل المأمول، المقترح داخل هذا التقرير، الأنسب لتمكين المغرب من بلوغ مستوى مرتفع من التنمية البشرية. بمراعاة التحديات المرتبطة بظروف تطور المحيط المستقبلي، والقطيعات المحتملة وكذا تطلعات البلاد في ميدان التنمية، لاسيما تلك المعبر عنها في الخطابات الملكية، **بني المستقبل المأمول على أربع بؤر داعمة** وهي المعرفة، التنمية المحلية، الحكامة والتشغيل. ويراعي هذا المستقبل المأمول خصوصيات البلاد و الإشكاليات الكبرى التي سيكون من الواجب حلها.

ويرتكز كذلك المستقبل المأمول على **بذور التغيير** (germes de changement) المجسدة، على الخصوص، في تقوية المسلسل الديموقراطي، وإرادة التقليص من الفوارق والإقصاء، وعزيمة تطوير العلاقات الإستراتيجية مع الشركاء والبلدان الصديقة.

صمم المستقبل المأمول، وهو **المغرب الذي نحلم به**، بطموح في استدراك التخلفات الكبيرة بالنسبة لدول العينة المدرجة للمقارنة وذلك في حيز جيل واحد. و يضم المستقبل المأمول كذلك التطلعات الناتجة عن استشارات الشباب والمساهمين ، وهو يظهر بالصفات التالية :

- **مغرب ديموقراطي**، منفتح على القيم الكونية (حقوق الإنسان، دولة القانون، الحرية والمساواة بين النوعين...)، يصون جذوره، يثمن تنوعه الثقافي ويتقاسم قيم التقدم (المواطنة، الاعتزاز بالوطنية، الاستحقاقية، الشعور بالمسؤولية وبجودة الأداء، التضامن والتعبئة الاجتماعية...).

- **مجتمع أكثر مساواة** (توزيع عادل للثروات، تكافؤ الفرص، طبقة وسطى موسعة) مع ولوج عام للخدمات وللبنيات الأساسية (صحة، تعليم، تغطية اجتماعية وطبية، أمن، ماء، كهرباء...) وظروف معيشية لائقة (دخل، سكن، صحة، إعلام، ترفيه...).

- **مغرب ناجح في ألاندماج في بيئته** الإفريقية والمغاربية والأورو-متوسطية والدولية.

- **مغرب متناسق** تشارك داخله كل الجهات، بتثمين مميزاتها وقدراتها المادية وغير المادية، في مسلسل التنمية البشرية.

- **مغرب يندمج داخل مجتمع المعرفة** [29] بمنظومة ذات أداء مرتفع للتربية والتكوين والبحث والتنمية المجدية تدعم تنافسية الاقتصاد وحاجيات المجتمع.

- **مغرب حيث الحكامة الحسنة عميقة التجدر** في عادات وممارسات جميع فاعلي التنمية.

- **مغرب مولد للشغل والثروات** بفضل اقتصاد قوي أكثر اندماج وتنافسية وانفتاح على باقي مناطق العالم.

إطار 9 : بعض خاصيات المغرب المأمول في أفق 2025

- ديمقراطية حقيقية توفر أقصى حد من تكافؤ الفرص لكل مكونات المجتمع وتحارب عدم التسامح والإقصاء
- ولوج معمم للصحة والتعليم الأساسي (الأولي والإعدادي)
- مؤشرات صحية تقارب المستوى الحالي للبلدان المتقدمة، خصوصا المؤشرات المتعلقة بوفيات الأمهات (التي يجب تقليصها بـ 7 مرات) ووفيات الأطفال والرضع (التي يجب تقليصها بـ 4 مرات)
- نسبة أمية الكبار أقل من 5 في المائة
- موارد بشرية مؤهلة تستجيب لمتطلبات التنمية السوسيو اقتصادية للبلاد (تحقيق: مثلا، 40 مهندس لكل 10.000 ساكن في افق 2025 بدل 7 الذي هو الرقم الحالي)
- مشاركة المرأة في حدود 40 في المائة في مناصب المسؤولية
- مجهود في البحث العلمي معترف به على المستويين الجهوي والدولي (3 في المائة من الناتج الداخلي الخام على الأقل)
- نسبة البطالة تقارب المتبقي (حوالي 5 في المائة) مقلصة بذلك الهشاشة وخطر الإقصاء (نمو اقتصادي ضروري يفوق 6 في المائة سنويا)

قد **تبدو هذه الرؤية تطوعية أو طموحة بالنظر لحجم تراكمات العجز** في ميدان التنمية البشرية بالمغرب. وقد يبقى تحقيقها رهينا بعدد من الشروط المسبقة الأساسية غير المتوفرة برمتها حاليا: تعبئة ومساهمة جميع القوى الحية للوطن، الوسائل المادية الكافية...

يتوفر المغرب، مع ذلك، على **مؤهلات** تمكنه من بلوغ مستوى عالي من التنمية البشرية، على المدى البعيد، من بينها **استقراره السياسي وساكنته الشابة وموقعه الجيو إستراتيجي.** فضلا عن هذا,فإن بلادنا تبدي إرادة حقيقية في المبادرة بعد شعورها بأهمية تحديات التنمية البشرية.

[29] في بقية التقرير يضم البعد المعرفي مظاهر التربية والتكوين والبحث والتنمية والتكنولوجيات والابتكارات.

تهدف الرؤية المنشودة أساسا إلى تحديد **هدف على المدى البعيد** لتعبئة كافة فاعلي التنمية. هكذا يحظى عامل التعبئة بالأولوية أمام الأجل المحدد (2025). ويجب مراعاة النسبية هنا كون العجز الكبير يطال المجالات التي لا يظهر فيها الوقع إلا على المدى البعيد، كمجال المعرفة.

المهم في الأمر هو تحديد مستقبل معقلن ومعقول في أقرب الآجال قصد تعبئة الطاقات نحو غد أفضل. من شأن هذا المستقبل المعقلن أن :

- يضمن ظروف عيش كريمة لكافة الساكنة، لاسيما عن طريق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

- يهيئ المغرب لولوج مجتمع المعرفة بالتركيز على التربية.

- يبلغ تهيئة متوازنة للتراب الوطني.

- يفضل نظام حكامة مناسب للتنمية البشرية.

- يجعل المحيط الاقتصادي ملائما لخلق فرص الشغل والثروات.

يبقى هذا المستقبل ممكنا حيث أن من شأن السيناريو المرتقب أن ينتج وسائل تحقيقه بنفسه. هكذا، يمكن لعملية تحسين نظام الحكامة بمفردها إضافة نقطتين لنسبة نمو الناتج الداخلي الإجمالي. وقد يشكل الاستثمار في الموارد البشرية مصدرا للنمو الاقتصادي بفضل تقوية الإنتاجية في العمل. ويمكن لإدماج و ترابية السياسات العمومية أن يكون لهما وقعا مناسبا للتنمية البشرية وبدون موارد إضافية.

و من شأن هذا المستقبل المعقلن المهد لتحقيق المستقبل المأمول بالمغرب، أن **يؤدي، على المدى البعيد، إلى المعرفة، وعلى المدى المتوسط، إلى التنمية المحلية، وعلى المدى القصير، إلى امتصاص العجز غير المقبول للتنمية البشرية.**

وفضلا عن هذه الأبعاد الزمنية، قد يرتكزا لمستقبل المعقلن على **3 عوامل لا مناص منها**: حكامة جيدة، نمو اقتصادي قوي ومستدام، و قاعدة لقيم التقدم. و قد يرتكز كذلك على 3 محاور للتجاوز: مساهمة أكبر للمرأة، مشاركة حقيقية للشباب و إرساء متناسب مع المجموعة الدولية (أنظر الرسم البياني التالي).

مسلسل التطور نحو المستقبل المعقلن

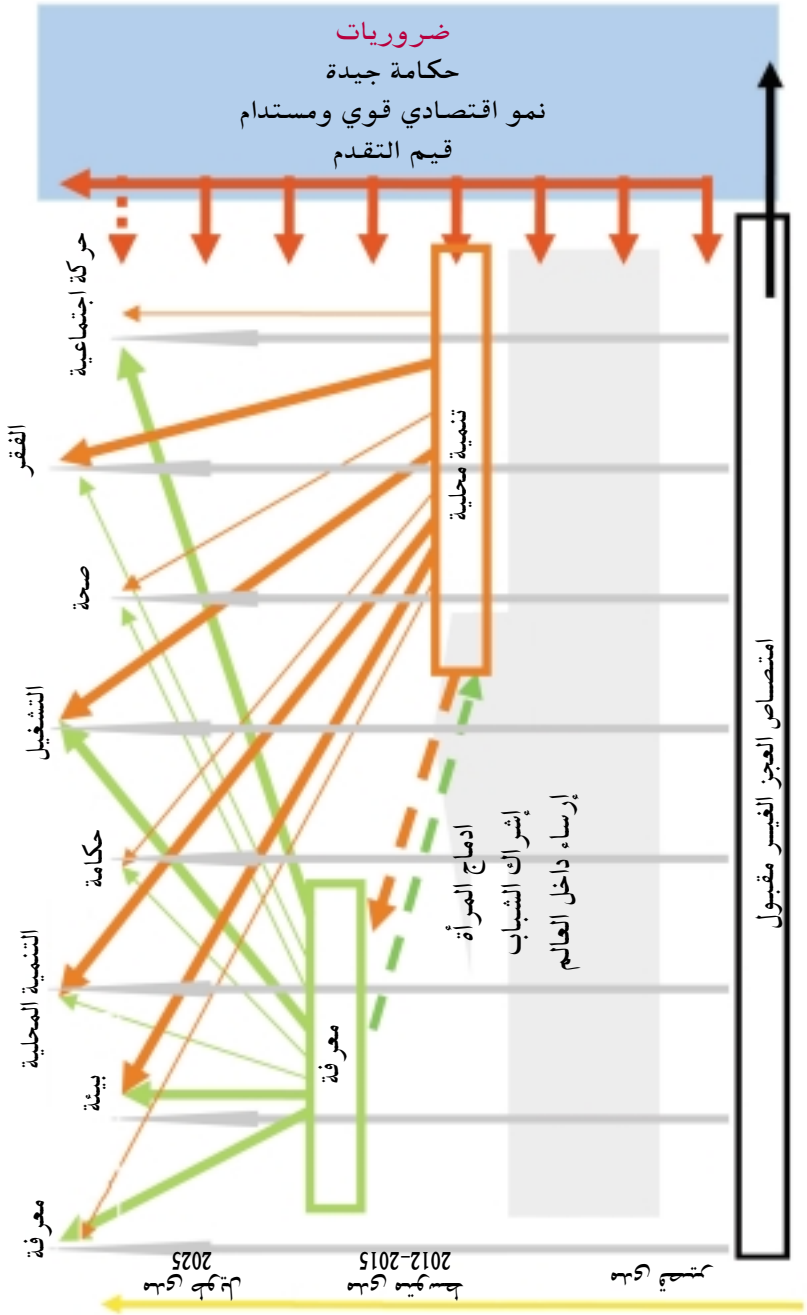

2.3. رؤية مرتكزة على المعرفة

يعود اختيار **المعرفة**، كرؤية على المدى البعيد، إلى عدة اعتبارات. تشكل المعرفة التي تتميز بخاصية أفقية **بؤرة المستقبل الأشد تعقيدا** بالنسبة للتنمية البشرية بالمغرب، وذلك بالنظر لتراكمات العجز (نسبة عالية للأمية، تأهيل ضعيف للموارد البشرية...) ويمكن حل هذه البؤرة الداعمة من التجاوب مع بؤر المستقبل الأخرى على مستويات مختلفة.

مع تسارع التقدم التكنولوجي و تطور مجتمع المعرفة، **ليس للمغرب من اختيار سوى منح الامتياز لميدان المعرفة** قصد انتهاز الفرص التي سيوفرها التطور المستقبلي للمناخ العالمي. استطاعت الدول التي سلكت هذا النهج أن تبرز في ظرف عقود قليلة كبلدان ذاة تنمية بشرية عالية. وخير مثل على ذلك هي الوضعية المتميزة لكوريا الجنوبية.

بالتركيز على الرؤية على المدى البعيد، يبقى الهدف المتوخى هو تيسير تنمية بشرية مستدامة وإشعاعا للمغرب على الصعيدين الجهوي والعالمي. قد تمكن المعرفة، بصفتها هدفا معبئا، تقوية القدرات البشرية من خلال التعليم والتأهيل وولوج شغل وقور، الشيء الذي سيحد من الفقر و يسهل الحركية الاجتماعية.

تضمن المعرفة نشر وامتلاك قيم التقدم، و تقوي مسلسل الديموقراطية الراسخ في بلادنا. وتشكل الشرط الضروري لتحديث الاقتصاد و تحسين تنافسيته من خلال الرفع من منتوجية العمل و تغير ملامح التخصص يجعل من مؤهلات اليد العاملة امتيازا مقارنا لبلادنا. **وقد يرفع نسبة النمو الاقتصادي بنقطة أو نقطتين** شريطة إرساء سياسة ملائمة لهذه الغاية.

وتساعد المعرفة، من خلال تطوير البحث و إختيار أنماط التدبير الملائمة، على صيانة البيئة و إعادة تأليفها وكذا تثمين الموارد والمؤهلات المحلية لجعلها في خدمة التنمية البشرية.

إن التمهيد لمجتمع المعرفة بمساعدة التنمية المحلية، قد يشكل انتصارا على أول كابح للتنمية البشرية ألا وهو الأمية و يمكن من مد البلاد بيد عاملة مؤهلة ومنتجة. وقد يسهل نقل التكنولوجيات والمهارات و التحكم فيهما و كذا ظهور أقطاب الكفايات على الصعيدين الوطني والجهوي حول شراكات بين المقاولات ومراكز التكوين و وحدات البحث.

ويجب تقوية الروابط بين هذه المكونات الثلاث لأقطاب الكفايات (مقاولات، مراكز التكوين و وحدات البحث) للدفع بإنشاء مقاولات صغرى ومتوسطة في قطاعات مولدة للشغل على الصعيد المحلي.

وحتى يتبوأ المغرب مكانته بصفة مستدامة داخل مجتمع المعرفة، يجب ان يتوفر على منظومة للتربية والتكوين ذات جودة عالية، وعلى سياسة للبحث والتنمية مطابقة لأهدافه الإستراتيجية، ونظام مناسب للإنتاج ولتعبئة المعرفة قصد التنمية المحلية و بنية تحتية لإنتاج التكنولوجيا المتوسطة والعالية.

إطار 10 : سياسة التربية والتكوين : ضرورة إحداث قطيعة حقيقية للاستجابة لمتطلبات القرن 21

الإتجاهات التي يجب تعديلها أو عكسها

- تدهور جودة التعليم
- الوتيرة البطيئة لمحاربة الأمية

السياسات العمومية التي يجب إتباعها

- إصلاح التعليم، خاصة الميثاق الوطني للتربية والتكوين، و تحيينه على ضوء نتائج تقرير التقييم لسنة 2005

الاختيارات السابقة المهيكلة التي تجب مراجعتها

- المسألة اللغوية، مصدر تعقيد للنظام التربوي
- نظام تكوين الأطر التربوية، خاصة المعلمين
- مجانية التعليم للجميع في إطار استهداف أنجع للنفقات العمومية
- استبدال السياسة التربوية المرتكزة على العرض بسياسة مركزة على الطلب (حاجيات الساكنة والاقتصاد)

اختيارات جديدة أو إستراتيجية "بدون ندم"

- الاندماج داخل شبكات البحث على الصعيد الجهوي والعالمي، خاصة مع دعم الجالية المغربية المقيمة بالخارج

فتح ثغرات داخل الحدود الفاصلة بين الممكن والمستحيل عن طريق ثغرات إستراتيجية

- تهيئ الاندماج داخل مجتمع المعرفة: تربية، تكوين، بنيات تحتية بتكنولوجيات متوسطة وعالية، أقطاب تكنولوجية...

1.2.3 . نحو نظام جيد للتربية والتكوين

فضلا عن تعميم التعليم، يمكن لنظام التربية والتكوين **رفع تحديات الجودة** و التكيف مع متطلبات القرن 21. وقد تستفيد عملية تحسين جودة ومردودية النظام المدرسي من تراجع الضغط الديموغرافي: من 9.6 مليون سنة 1994، قد يبلغ عدد ما دون 15 سنة 8.6 مليون نسمة في أفق 2025. وستتراجع نسبتهم داخل الساكنة الإجمالية من 37 إلى 22.1٪.

يجب أن يستجيب نظام التربية والتكوين بنجاعة لمتطلبات التنمية السوسيو-اقتصادية و أن **يضمن أقصى حد ممكن من تكافؤ** فرص النجاح المدرسي والمهني، مع احترام التنوع الثقافي والاجتماعي، بتبني قيم التسامح والتقدم واللاتمييز والمواطنة.

يجب كذالك بذل مجهودات إضافية **قصد الحد من الهدر المدرسي** بين السلكين الأول والثاني للتعليم الأساسي و الرفع من نسب التمدرس على مستوى سلكي الثانوي والعالي والتكوين المهني والتقني.

كما يجب البحث عن **ملائمة أفضل بين التكوين وسوق الشغل**، مع توقع المتطلبات الجديدة وبتوجيه الشباب نحو التكوينات الملائمة لها. ولإعطاء نجاعة اكبر للتكوين المهني، يجب أن يتم اختيار مواقع بنيات التكوين و تخصصها مراعاة مع حاجيات الساكنة والمقاولات حيث تتواجد.

نظام التربية والتكوين مطالب بمنح **مكانة متميزة لتطوير روح المقاولة** وتشجيع الابتكار واليقظة عند السنوات الأولى من التعليم.

2.2.3 . نهج سياسة بحث وتنمية مطابقة لحاجيات الساكنة

لا يليق بدولة تلج مجتمع المعرفة أن تكتفي بعملية نقل التكنولوجيات. بل يجب أن تتوفر على أدوات وكفايات خاصة بها للبحث والتنمية.

فيما يخص المغرب، من شأن سياسة بحث و تنمية مطابقة للأهداف الإستراتيجية للبلاد ولحاجيات الساكنة، أن تحقق تقدما هاما للتنمية الاقتصادية وللتموضع داخل الأسواق العالمية، من خلال تحسين ملموس للإنتاجية.

فضلا عن الاعتراف بالدور الأساسي للبحث في تنمية البلاد وتقوية كمونه، المطلوب من تلك السياسة تشجيع أنظمة البحث و الهندسة والابتكار و **تقوية الطاقة الوطنية للامتلاك التكنولوجيا** و التحكم فيها وقد تسهل ظهور مجموعة علمية بفضل تعبئة الباحثين المغاربة المقيمين بالوطن أو خارجه.

يجب على مراكز البحث الوطنية أن تعمل عبر الشبكات مع نظرائهم بالخارج للاستفادة من تقدم التكنولوجيا العالمية ولتسخيرها لخدمة التنمية البشرية.

فضلا عن البحث عن شركاء إستراتيجيين، يجب ضمان **إدماج وظيفي للتعليم**، وللبحث التطبيقي وللمقاولات بغية تثمين النسيج المنتج المتواجد و الدفع بالأنشطة الاقتصادية المبتكرة و القادرة على إنتاج فرص الشغل.

يجب مد البحث بالوسائل المالية، والقانونية (نظام حماية الملكية الفكرية) والمؤسساتية (أكاديمية العلوم، مجالس علمية...) المناسبة لتجاوز الوضعية الحالية حيث لا تبلغ ميزانية البحث سوى 0.7 ٪ من الناتج الداخلي الإجمالي ، مع نسبة مهمة مخصصة للأجور. على سبيل المقارنة، تخصص كوريا الجنوبية، التي تعتبر طرفا كاملا داخل مجتمع المعرفة 2.8 ٪ من ناتجها الداخلي الإجمالي لميدان البحث / التنمية.

3.2.3. إنتاج وتعبئة المعرفة لصالح التنمية المحلية

فضلا عن مشاركته في إغناء الموروث البشري، (معرفة، ثقافة، فنون...)، من شأن المغرب أن يطور المعرفة ذات الطابع الإنتاجي لدى المقاولات المتواجدة أو التي ستخلق في الميادين التقليدية أو الجديدة وصوب الجماعات المحلية والمجتمع المدني.

قد تعطي هذه المعرفة المنتجة شحنة للتنمية البشرية من خلال خلق مناصب شغل وثروة والاستجابة لحاجيات الساكنة. وقد تساعد على تقوية التنمية المحلية بتحديد مناجم التنمية (gisements de croissance) ذات خصوصيات ومزايا تنافسية و بالمفاضلة في المنتوجات والخدمات.

من خلال **الدفع بميداني الاستشارة والهندسة** على الصعيدين الوطني والمحلي وخلق وتطوير علامات تجارية (labels commerciaux) محلية، منبثقة من تركيبة قصوى ومن تثمين معارف مختلفة، يمكن للمغرب تعزيز إشعاعه على الصعيد الدولي و تحسين جاذبية مجالاته الترابية.

4.2.3. تطوير ولوج تكنولوجيات الإعلام والاتصال

تبقى عملية الاندماج داخل مجتمع المعرفة رهينة بولوج تكنولوجيات الإعلام والاتصال سواء على مستوى المقاولات والإدارات أو على مستوى الأسر.

هكذا سيمكن تطوير هذه التكنولوجيات من تحديث الإدارة و تقوية تنافسية المقاولات وتحسين مستوى الإعلام لدى الساكنة. و يمكنه أيضا تطوير نجاعة الأداء العمومي في ميادين مختلفة للتنمية البشرية (تربية، صحة، محاربة الفقر...).

ليتمكن المغرب فعلا من الانخراط داخل الاقتصاد الجديد، يجب عليه الرفع من وتيرة تكوين الكفايات في ميدان تكنولوجيات الإعلام والاتصال، والإسراع بعملية تجهيز بنيات التعليم والتكوين (منذ التعليم الأساسي) بالحواسب و الحد من تكلفة الولوج إلى الخدمات الرقمية حتى تتناسب مع المعايير الدولية مع مراعاة الطاقة الشرائية للمواطنين.

خلق حاضرات رقمية، فضاءات مخصصة للتكنولوجيات المتقدمة، التي تضم مراكز للبحث ووحدات لإنتاج الأمتعة والخدمات، من شأنه أن يقرب المغرب أكثر من مجتمع المعرفة وأن يجلب، في نفس الوقت، الاستثمارات المباشرة الخارجية.

5.2.3. إرساء بنية تحتية لإنتاج تكنولوجيات متوسطة وعليا

إن تطوير المعرفة المنتجة من شأنه أن يتوج بوضع بنية تحتية لإنتاج تكنولوجيات متوسطة وعليا. هكذا، يجب، على الخصوص، خلق أنظمة احتضان للمقاولات وأقطاب تكنولوجية على مستوى جميع الجهات وتقوية علاقتها بجهاز البحث والتنمية قصد تيسير خلق مقاولات داخل القطاعات المبتكرة.

تبقى ديمومة البنية التحتية لإنتاج تكنولوجيات متوسطة وعليا **رهينة بتطور أنظمة اليقظة التكنولوجية** (systèmes de veille technologique) و تقوية التحالفات الإستراتيجية داخل المغرب وخارجه.

3.3. التنمية المحلية كمحرك للتنمية البشرية

لنتمكن من إدماج بلدنا داخل مجتمع المعرفة، من الضروري، وفي آن واحد، القيام بمحاربة كل أشكال الفوارق التي قد تؤدي إلى إقصاء أو تهميش المواطنين، وتسهيل مشاركة كل الفاعلين في التنمية البشرية وتقوية التماسك الاجتماعي والترابي. تفترض هذه العملية **تقوية مسلسل التنمية المحلية** على المدى المتوسط (2012-2015)، الوسيلة الوحيدة لتفعيل الرؤية المقترحة و بالتالي، تسهيل تحقيقها.

ويعني مفهوم التنمية المحلية هنا نوعا من التدبير الملائم للتراب ينتفع من الإمكانات المحلية لإنتاج الثروات ومساهمتها في التنمية بغية صيانة و ديمومة تلك الطاقات. بإعادة إنشاء العلاقة الترابية بين الساكنة و بيئتها و بتقوية التماسك الاجتماعي من خلال حذف الاختلالات والحد من الفوارق، تشكل التنمية المحلية مشروعا للتنمية الاقتصادية المستدامة، يحترم البيئة والإرث الثقافي والمعماري.

تشكل **الاستقبالية الترابية** (prospective territoriale) رهانا كبيرا للتنمية المحلية. من شأن الإستراتيجية المعقلنة للتنمية المحلية تهيئ الظروف المواتية للإقلاع الاقتصادي ولتقوية جاذبية و تنافسية المجالات الترابية من خلال تجهيز مطابق لإمكاناتها. إن صيانة المعارف الضمنية و الخاصيات والثروات الثقافية المهددة من طرف العولمة ستتقوى وستساهم بدورها في مسلسل التنمية المحلية.

يتطلب إنعاش التنمية المحلية تدبيرا و تجهيزا ملائمين للتراب، وتطوير أقطاب لتنمية الجهات، وظهور مدن قاطرات للتنمية البشرية، وإرساء حكامة محلية حقيقية و صيانة وإعادة تشكيل البيئة.

إطار 11 : تنمية محلية و أقلمة (territorialisation) السياسات العمومية لتفعيل المستقبل المحقق

الإتجاهات التي يجب تعديلها أو عكسها

- التعمير العشوائي
- التدهور الشديد للبيئة

السياسات العمومية التي يجب إتباعها

- سياسات اللامركزية و التعاقد
- الميثاق الوطني لتهيئة التراب الوطني
- إصلاح قطاع الماء لسنة 1995 وتدابير حماية الموارد المائية
- إستراتيجيات التنمية القروية (إستراتيجية التنمية المدمجة 2020، تجهيز البنيات التحتية الأساسية...)
- تجهيز البنيات التحتية الثقيلة (طرق سيارة، طرق، موانئ...)
- محاربة السكن غير اللائق واللاقانوني

الاختيارات السابقة المهيكلة التي تجب مراجعتها

- التقطيع الترابي الذي كان غالبا ما يرتكز على مقاربة إدارية و أمنية
- البرمجة القطاعية لتهيئة وتجهيز التراب التي أدت إلى تفاقم عدم التوازنات
- الأنماط الحالية لتدبير المدينة التي لا تسمح برفع تحديات المستقبل (شغل، أمن، نقل، سكن، تطهير...)
- سياسة السدود مع إدماج أكبر على كل المستويات- عالية/سافلة

اختيارات جديدة أو إستراتيجية "بدون ندم"

- الجهوية والتنمية المحلية مع تقوية مساهمة الساكنة
- ترابية السياسات العمومية
- سياسة عقارية جريئة تيسر الاستثمار و عملية البناء في إطار احترام البيئة
- سياسة ثقافية أكثر دينامية لتطوير وصيانة الموروث
- تطوير أقطاب الكفايات وإرساء سياسة للبحث والتنمية مطابقة لحاجيات ساكنة البلاد
- إرساء إستراتيجية مناسبة لتنمية الساحل
- خلق أجهزة للوقاية ولتدبير الكوارث الطبيعية
- تحفيز الأطر والتقنيين قصد توزيع جغرافي أحسن للطاقات البشرية للتنمية

الثغرات التي يجب فتحها داخل الحدود الفاصلة بين الممكن والمستحيل عن طريق إختراقات إستراتيجية

- إرساء سياسة جهوية حقيقية مستلهمة من التجارب الدولية الناجحة (اسبانيا، فرنسا، ألمانيا...)

1.3.3 . نحو تدبير وتجهيز مناسبين للتراب

يتطلب التدبير المناسب للتراب تقطيعا ملائما وتجهيز التراب ببنيات تحتية اقتصادية وإستراتيجية ملائمة لتنمية الساحل والمناطق الهشة حسب الإمكانات السوسيو-اقتصادية وليس فقط تبعا للمستلزمات الأمنية والإدارية .

تقطيع ملائم للتراب

يجب الشروع في عملية تقطيع ملائم للتراب على أساس معايير عقلانية، بمراعاة الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية. وسيتيح هذا التقطيع إرساء تدبير ناجع للأموال العمومية وتمثيلية ديموقراطية لكافة المواطنين.

على صعيد هذا التقطيع، يجب التركيز على **المستوى الجهوي** الذي قد يصبح من **صلاحيات بَيْوزارية**، عكس الإقليمي الذي يخضع لوزارة الداخلية. تشكل الجهات الاقتصادية، فعلا، ميادين متميزة حيث يمكن ممارسة السياسة الاقتصادية للبلاد على أسس تعاقدية و تنفيذ البرامج العمومية للتجهيز ومشاريع التنمية.

فضلا عن هذا، يجب إعادة النظر في الجهاز المؤسساتي **لتدبير التراب الوطني والمدن الكبرى** و ذلك لتثمين أدوار الجماعات المحلية والجهات.

تجهيز التراب

بالارتكاز على **برمجة مدمجة**، يجب على النسيج الترابي أن يساعد على تحقيق تنمية سوسيو-اقتصادية عادلة ومستدامة لفائدة كافة السكان. هكذا، تقتضي الحكمة الحد من العجز في ميدان البنيات التحتية الأساسية، و ديمومة التجهيزات وتحسين تأطير التراب ببنيات تحتية ثقيلة (طرق، طرق سيارة موانئ، سكك حديدية...)

يجب توجيه إستراتيجية التهيئة القروية نحو التنمية. كما يجب أن تتلاءم مع **سياسة فلاحية مجددة** تعطي الأولوية لتطوير طاقات مختلف المناطق، خاصة منها ذات الضغط الديموغرافي القوي. يتطلب إرساء تلك السياسة الفلاحية تطهير البنيات الزراعية والفلاحية-الرعوية بغية تحسين الإنتاجية والمردودية الفلاحية.

إستراتيجية ملائمة للتنمية الساحلية

يجب على التقطيع الجديد للتراب الوطني أن يروم أيضا مراقبة الفرط في تمركز الأنشطة والساكنة على الساحل، بالارتكاز على إستراتيجية ملائمة لتنمية الساحل وروافده الداخلية.

وفي هذا الإطار، يجب توفير عناية خاصة للمجال المحوري (القنيطرة-الجديدة) الذي يمثل لوحده نصف الإمكان الاقتصادي للبلاد وباعتبار هذا المحور قاطرة الاقتصاد ففيه ستجرى إعادة التأهيل و التنمية الحديثة. ويجب في هذا الباب تفعيل توصيات التصميم الوطني لإعداد التراب.

2.3.3. النهوض بالأقطاب الجهوية للتنمية

تتطلب التنمية المحلية إنشاء **أقطاب حول المدن أو مجموعات المدن "القاطرة"** لإنعاش القطاع السوسيو-اقتصادي للجهة، و تنمية الموروثات المحلية باستغلال أفضل للثروات اللغوية والثقافية والفنية وتنوع أشكال التعبير عنها وتنمية الجاذبية المحلية (الثقافية، الاقتصادية، الإيكولوجية، العلمية ...).

هكذا، يجب ضمان الإدماج الإقليمي للفضاءات المحلية لإنتاج الثروات على صعيد كافة التراب ، جعل المدن مراكز تنشيط وتحفيز اقتصادي على مستوى جهاتها والعمل على تقويم أنظمة التكوين حسب نوع التنمية السوسيو-اقتصادية المحلية. ويجب مصاحبة تلك التوجهات بتقوية **الشراكة الحضرية / القروية** على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

قد تتجسد هذه الشراكة في تجهيزات عمومية حضرية مصممة بمراعاة المدينة وكذا الجهة التي ستجهز، وفي إدماج البوادي داخل اقتصاد السوق منظمة، وفي إحداث تآزر بين المدن والبوادي في ميداني التربية ودور المرأة و في تطوير أنشطة داعمة للفلاحة.

3.3.3. تمكين المدن من رفع تحديات التنمية البشرية

يتطلب الرفع من مستوى التنمية البشرية،ليس الرقي بالمدن الكبرى إلى مستوى عاصمات جهوية فقط ولكن كذلك تهيئ كل المدن لرفع التحديات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية المقبلة (خلق فرص الشغل، جاذبية الاستثمار الخاص، الاستجابة للطلب الاجتماعي...) مع التحكم في ميدان التعمير.

لبلوغ هذه الغاية، يجب تبني نظام فعال لتدبير الفضاء الحضري ورفع الحواجز الملازمة للمسألة العقارية.

نظام تدبير المجال الحضري

سيمكن تبني نظام ناجع لتدبير الفضاء الحضري من محاربة السكن غير القانوني ومن الوساطة في النزاعات و التفاوض مع كل المحاورين لتفادي التزايد العشوائي في ضواحي المدن.

من حيث أنه يجب على هذا النظام الجديد أن يضمن للساكنة إطار معيشي يحترم التقاليد الثقافية والخصوصيات المعمارية الجهوية فإنه قد يحمل الفاعلين المحليين المكلفين بالمراقبة في ميداني التعمير ومحاربة السكن غير اللائق مسؤولياتهم. وقد يرتكز هذا النظام الجديد على **نموذج من التخطيط الحضري يكون نابذاً أقل** وعلى تكاثف المجالات البينية. سيمكن تبني هذا النظام من استبدال التعمير المنظم المتصلب **بتعمير عملي**، في إطار تشاوري وتشاركي لإعداد تصاميم التهيئة.

فضلا عن مسألة السكن، يجب على هذا النظام الجديد لتدبير الفضاء الحضري أن **يدمج كافة الخدمات الحضرية** (نقل، أمن، تطهير...) في إطار رؤية متماسكة للمدينة.

ويبقى التحكم في التعمير رهينا كذلك بتطور المدن الجديدة من الحجم الصغير أو المتوسط. مما سيضمن تنمية متوازنة للمدن التي هي وحدها كفيلة بتفادي التزايد العشوائي في الضواحي وتطويق التزايد السريع للعمران، الذي يعرقل المحافظة على الأراضي الفلاحية (خاصة الأراضي المسقية).

رفع الحواجز المرتبطة بالمسألة العقارية

تتطلب عملية رفع الحواجز المرتبطة بالمسألة العقارية تدبيرا أحسن للموروث و تحضير أدوات تنظيم السوق العقارية.

فضلا عن تطهير الوعاء العقاري بسياسة شجاعة وجريئة داخل المدن، و خاصة العواصم، لتيسير عمليتي البناء والمقاولة، يتعين كذلك تكوين رصيد عقاري احتياطي لصالح الفاعلين العموميين والخواص وكذا الجماعات المحلية.

4.3.3. جعل الحكامة المحلية أكثر نجاعة

يتطلب التدبير المحلي الناجع انسجاما بين اللامركزية واللاتمركز، إعادة تأهيل الجماعات الترابية و تحسين أداءات نظام الحكامة المحلية.

انسجام بين اللامركزية واللاتمركز

يجب الرفع من وتيرة مسلسلي اللامركزية واللاتمركز في المستقبل ولهذا الغرض، يجب تقوية سلط الجهات وتفعيل عملية لا تمركز حقيقية، بتخويل سلط القرار وتدبيرالميزانية للممثلين المحلين للوزارات. وهذا يتطلب إعادة تحديد أدوار السلطة العمومية المركزية، المنتخبون، و ممثلي الإدارة الترابية على التوالي ، كما يتطلب هذا إصلاح إجراءات تدبير الميزانية.

يجب أن يهدف هذا الإصلاح كذلك إلى توزيع أمثل لقروض الاستثمارات بين المستويين الوطني والجهوي الشيء الذي سيحد من التفاوت الترابي ويسمح لكافة الجهات بالمساهمة في مسلسل التنمية البشرية.

إعادة تأهيل الجماعات الترابية

يجب دعم المكاسب التشريعية في ميدان اللامركزية بتقوية سلط الجماعات الترابية في جميع المجالات)الاقتصادية، إعداد التراب، الموارد الطبيعية...) و إمكانياتها (إصلاح الجباية المحلية، توزيع أفضل للضريبة على القيمة المضافة...) وكذا إعادة تأهيل تلك المؤسسات.

يجب كذلك التركيز، وبخاصة، على **تكوين المنتخبين والفاعلين المحليين** وعلى منظومة تكوين الموارد البشرية التي تعمل بالجماعات المحلية.

تحسين أداء نظام الحكامة المحلية

يجب إعادة النظر في نظام الحكامة المحلية بغية إصلاح الاختلالات الحالية من خلال معرفة أحسن بالحقائق المحلية والجهوية، لتهيئ وإرساء سياسات اجتماعية ملائمة، **وضع نظام إعلامي محلي و جهوي**، يركز على مسائل التنمية البشرية وتقوية الوظيفة التواصلية.

من شأن هذا النظام أن يتطور نحو أسلوب اشتغال أكثر مشاركة، يضم مختلف فاعلي التنمية (منظمات غير حكومية، قطاع خاص، جامعات...) ويساعد على التشاور والحوار بين الفاعلين.

لاشك أن تكون لوظائف المراقبة و**تقييم النتائج على المستوى المحلي وكذا ممارسات المقايسة** مع مناطق أخرى، انعكاسات إيجابية على انخراط الساكنة في مسعى التنمية البشرية وعلى ثقة المواطنين تجاه إدارتهم.

5.3.3. تقديم إطار للعيش السليم لأجيال الحاضر والمستقبل

تفرض متطلبات إطار العيش السليم لأجيال الحاضر والمستقبل تبني إستراتيجية على المدى البعيد لتدبير شؤون البيئة، وتدابير للحفاظ على التوازنات الإيكولوجية الحالية ووضع آليات للوقاية وتدبير الكوارث الطبيعية.

تبني إستراتيجية على المدى البعيد لتدبير شؤون البيئة

يتطلب الحفاظ المستدام للموارد الطبيعية وضع إستراتيجية على المدى البعيد، في شكل تصاميم لمشاريع مدمجة داخل مخططات للتنمية والإعداد الجهويين. وينبغي لهذه الإستراتيجية أن ترتكز على **تحميل المسؤولية للفاعلين المعنيين** فيما يخص قدرات التنمية المنبثقة عن البيئة وأيضا فيما يخص مخاطر التدبير غير الملائم للبيئة.

بما أن البيئة ثروة جماعية، لا يمكن حصر مبادئ حمايتها وإعادة إنشائها في اختصاصات الإيكولوجيين فحسب بل يجب أن تكون من الهموم المشتركة بين كل الناس. ولضمان إطار عيش سليم لـ 38 مليون نسمة في أفق 2025، و في سياق ندرة الموارد المائية و الكمونات الفلاحية بالمفهوم التقليدي، يجب **مقاومة السلوكات اللا مسؤولة** (نفايات صلبة، سائلة، كيماوية، حفر آبار غير مرخص به...) و**توطيد العلاقات بين الساكنة والمجالات الترابية**.

وينبغي لهذه الإستراتيجية أن ترتكز كذلك على تقوية الطاقات الوطنية في ميدان التدبير المستديم للموارد الطبيعية و الحفاظ على البيئة وعلى التنوع البيولوجي (بحث علمي وتكنولوجي، تكييف التشريع والقوانين...).

الحفاظ على التوازنات الإيكولوجية الحالية

يكتسي الحفاظ على التوازنات الإيكولوجية مظاهر عدة، خاصة منها **محاربة كل أشكال الاستغلال المفرط** للحد من مخاطر انقراض الموروث البيولوجي والقضاء على الأنواع الحيوانية والنباتية وإعادة تكوين الثروة و التنوع الطبيعي. ومن شأن تنمية ثروات بديلة (تربية الأسماك، زراعات بديلة، الطاقات المتجددة) أن تحد من الضغط على الموارد التقليدية المؤلوفة.

وينبغي أيضا **الحفاظ على الأراضي الزراعية**، والأراضي الغابوية والسواحل من التعمير الغير المنظم ووضع برامج لمحاربة التصحر لديمومة إمكان الإنتاج. يتعين في هذا الصدد، الرفع من **نسبة الغطاء الغابوي** (couvert boisé) للبلاد (8 حاليا) قصد الاقتراب من النسبة المثلى للتوازن الإيكولوجي والبيئي التي تتراوح بين 15 ٪ و20 ٪.

وحتى تساهم أحسن في التنمية السوسيو-اقتصادية المحلية والوطنية مع مراعاة التوازنات الإيكولوجية، ينبغي إنعاش الموارد الطبيعية بكيفية فعالة. ويتطلب ذلك الحد من العجز الحالي في معرفة الموارد الطبيعية وتطوير أشكال الاستغلال المستدام.

ينبغي تشجيع **مقاومة جميع أشكال التلوث البيئي** بتطهير المياه المستعملة و توسيع شبكات التطهير السائلة وإزالة التلوث من الأحواض المائية (bassins versants) ومعالجة النفايات الصلبة. و يساعد على ذلك التحكم في مؤثرات التنمية الاقتصادية على التوازنات الإيكولوجية (مراقبة النفايات، مشاريع محلية تعتمد آليات ميثاق كيوطو).

تدبير المياه

في سياق ندرة المياه في أفق 2025، وارتفاع درجة الحرارة (+0.5 إلى 1.1 °C) وجفاف الأراضي، **تعطى الأولوية لتأمين الحاجيات من المياه** عن طريق محاربة جميع أشكال التبذير خاصة منها تلك المرتبطة بالفلاحة (الحث على تبني تقنيات السقي المناسبة والزراعات الأقل استهلاك للمياه، تسعيرة...)، و البحث عن التطابق الأمثل بين أنظمة الإنتاج و توفر الموارد المائية.

ينبغي كذلك البحث عن موارد مائية جديدة (تحلية، تطهير المياه المستعملة...) وإرساء إطار تضامني عالية/سافلة لتعبئة واستعمال المياه في التنمية.

يجب التسريع بتفعيل نظام حكامة المياه طبقا للقانون-إطار لسنة 1995 الذي نص على وكالات الحوض، وذلك بمد تلك المؤسسات بسلطة اتخاذ القرار الضرورية لتطبيق توجهات الدولة وبالإمكانيات الملائمة.

إرساء أجهزة للوقاية ولتدبير الكوارث الطبيعية

غالبا ما تخلف الكوارث الطبيعية والإيكولوجية خسارات في الأرواح والمعدات الحساسة من شأنها أن تؤخر الروزمانة المحددة لبرامج التنمية البشرية. فضلا عن فترات الجفاف المتكررة التي أصابته، تعرض المغرب لعدة كوارث طبيعية، كان آخرها زلزال مدينة الحسيمة سنة 2004.

للحد من مخلفات هذه الكوارث على التنمية السوسيو-اقتصادية، **يجب على المغرب الحصول على أجهزة للوقاية** برهنت على جدواها على الصعيد العالمي. وتقتضي الحكمة كذلك **المزيد من التحكم في تدبير الكوارث**، من خلال تنسيق أحسن بين القطاعات المعنية، و الإسراع في التدخلات العمومية.

أما الكوارث الإيكولوجية التي غالبا ما تدوم مخلفاتها طويلا (غرق حاملة نفط قرب السواحل، تلوث المياه الجوفية، القضاء على أنواع الحيوانات أو النباتات...)، فهي تتطلب إطارا قانونيا قويا يحاكي المعايير الدولية.

4.3. مقاومة ما هو غير مقبول (Lutte contre les inacceptables)

قد تسفر عملية الإدماج داخل مجتمع المعرفة، بمؤازرة سياسة حكيمة للتنمية المحلية، على مخلفات إيجابية على التنمية البشرية، على المديين المتوسط والطويل. أما على المدى القريب، فمن الضروري معالجة المؤشرات المثيرة للقلق و توفير ظروف عيش كريمة لكافة الساكنة، طبقا للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أعلن عنها صاحب الجلالة ولأهداف الألفية للتنمية.

إطار 12 : الأهداف الإنمائية للألفية كما حددت في بيان الألفية المنبثق عن أشغال مؤتمر الأمم المتحدة لشتنبر 2000

الهدف 1- القضاء على الفقر المدقع والجوع

- تخفيض إلى 50 ٪ بين 1990 و 2015، نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد
- تخفيض إلى 50 ٪ بين 1990 و 2015، نسبة السكان الذين يعانون من الجوع

الهدف 2- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي للجميع

- في أفق 2015، توفير إمكانية إتمام مرحلة التعليم الابتدائي في العالم كله لكافة الأطفال، الذكور منهم و الإناث

الهدف 3- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من الاستقلالية

- إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام 2005، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015

الهدف 4- تخفيض معدل وفيات الأطفال دون من الخامسة

- تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين بين 1990 و 2015

الهدف 5- تحسين صحة الأم

- تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع بين 1990 و 2015

الهدف 6- مكافحة فيروس نقص المناعة /الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض

- في أفق 2015 وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز و الشروع في عكس الاتجاه الحالي
- في أفق 2015 وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية و الشروع في عكس الاتجاه الحالي
- في أفق 2015 وقف انتشار داء السل و الشروع في عكس الاتجاه الحالي

الهدف 7- كفالة الاستدامة البيئية

- إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية
- تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى النصف في أفق 2015
- تحقيق تحسين كبير بحلول عام 2020 لمعيشة ما لا يقل عن 100 مليون من سكان أحياء الأكواخ القذرة.

الهدف 8- إقامة شراكة عالمية من اجل التنمية

المرجع : التقرير العالمي حول التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 2002

تعهد المغرب بمكافحة الكوارث الاجتماعية الرئيسية، المتعارف عليها دوليا، لتحسين ظروف عيش السكان و منحهم أحسن الفرص للاندماج السوسيو-اقتصادي. من بين الأهداف الهمة للبلاد، نذكر محاربة أمية الشباب، ونظام الصحة الأساسية و خاصة صحة الأم والطفل، والحد من وقع الفقر المدقع و الدفاع عن حقوق الإنسان.

يفترض القضاء على هذه الكوارث إرساء **سياسات اجتماعية أكثر ارتباطا بالمجال الترابي**، والتشاور والتعاون بين الفاعلين على مستوى تصور إنجاز البرامج وكذا مقاربة مندمجة لتلك البرامج. من المرتقب أن تتحقق هذه السياسات التي تستهدف الفقراء والفئات الهشة من الساكنة، في إطار متقدم للامركزية والتمييز بين مختلف المستويات، المحلية، الإقليمية، الجهوية والوطنية.

إطار 13 : مكافحة ما هو غير مقبول على صعيد التنمية البشرية

الإتجاهات التي يجب تعديلها أو عكسها

- استمرارية النسبة المرتفعة جدا للوفيات لدى الأمهات والأطفال
- حجم الفقر الذي لا يتراجع
- النسبة العالية للأمية

الميامات العمومية التي يجب إتباعها

- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
- تبني الدولة لسياسة الوقاية الصحية ومحاربة الكوارث
- تعزيز البرامج الصحية للأم والطفل
- إصلاح مدونة الأسرة
- تعميم الضمان الاجتماعي ووضع أشكال جديدة للتضامن المؤسساتي
- تطوير نظام السلفات الصغرى للمشاريع المنتجة للمداخل، لصالح النساء خاصة
- التوفيق بين التشريع الوطني و المعاهدات الدولية التي صادق عليها المغرب
- محاربة السكن غير اللائق و الغير قانوني

الاختيارات السابقة المهيكلة التي تجب مراجعتها

- سياسة المؤازرة مع تحويل برامج الإحسان الاجتماعي إلى برامج للتضامن الاجتماعي (تأمين على البطالة، مثلا)
- سياسة دعم المواد الغذائية واستبدالها بسياسة تدعيم الاستثمار في ميدان التنمية البشرية
- أنظمة التقاعد المقتصرة على مستخدمي القطاع المنظم التي تتطلب إصلاحا كبيرا فيما يخص استدامتها و أساليب تدبيرها.

اختيارات جديدة أو إمتراتيجية "بدون ندم"

- استهداف السياسات العمومية (فقر، تجهيز ...) سعيا وراء النجاعة والإنصاف
- الحماية الفعلية للطفل ودمج الفئات المهمشة.

1.4.3. تسريع مسلسلات محاربة الأمية لدى الشبان وتعميم التعليم الأساسي

تعوق الأمية التفتح الشخصي والاجتماعي، خصوصا لدى الشبان، وتأثر على مردوديتهم و تعرقل تنمية القطاعات ذات قيمة إضافية عالية والتي تتطلب يد عاملة مؤهلة.

ولبلوغ هدف محو الأمية في أفق 2015، ينبغي **تسريع مسلسل تعميم التعليم الأساسي**، طبقا لميثاق التربية والتكوين **وخوض حرب أكثر نجاعة على الأمية.**

ويبقى تسريع مسلسل تعميم التعليم الأساسي، وخاصة في العالم القروي وعلى مستوى السلك الثاني، رهينا بعدة عناصر. فضلا عن تعبئة كافة الفاعلين المعنيين، وتطوير ممارسات جديدة لمحاربة الإنقطاع والفشل المدرسيين، ودينامية برامج التعليم غير النظامي، يجب منح الأسبقية لتوزيع جغرافي أفضل للبنيات المدرسية.

ولإنجاح عملية محاربة الأمية التي ينبغي أن **تمنح الأولوية للشباب**، يجب :

- قرن برامج محو الأمية بحصص تكوين في أنشطة مدرة للدخل، الشيء الذي سيرفع من جاذبيتها ونجاعتها، خاصة إذا استهدفت الساكنات الفقيرة بالعالم القروي والنساء المتضررات أكثر من الفقر والإقصاء.

- تحسين مردودية برامج محو الأمية بتكوين أفضل للمكونين وبإرساء إستراتيجية لما بعد محو الأمية لتفادي العودة إلى المرحلة السابقة بالنسبة للأشخاص الذين استفادوا مؤخرا من البرنامج.

- استكمال برامج محو الأمية بحصص لتلقين مبادئ الصحة الأساسية، والمواطنة، والبيئة و تدبير الموارد بهدف إدماج سوسيو-اقتصادي أفضل للساكنة.

كما يجب مراعاة أخطار الأمية (illettrisme) التي غالبا ما تنتج عن عدم استعمال الكفايات أو عن غياب التكوين المستمر.

2.4.3. محاربة الفقر المطلق والإقصاء

يطال الفقر المدقع 8،8 ٪ من الساكنة التي تعيش في حالة إملاق متقدمة، تتطلب تدخلا سريعا وعميقا من خلال **إستراتيجية منسقة، هادفة وترابية**، تحارب البطالة الناجمة عن إعادة هيكلة الاقتصاد وعن العواقب السلبية، على المدى القريب، للانفتاح الاقتصادي.

ينبغي إعادة النظر في سياسة المؤازرة مع تحويل برامج الإحسان الاجتماعي إلى برامج للتضامن الاجتماعي (تأمين على البطالة، مثلا)، **إرساء نظام عادل لإعادة توزيع الثروات** و وضع تدابير لصالح النساء ربات البيت المتضررة من جراء أبشع حالات الفقر والإقصاء.

فضلا عن معالجة حالات الفقر المطلق، ينبغي على نظام الحماية الاجتماعية أن يستجيب بكيفية فعالة للحاجيات الآنية الناتجة عن الكوارث الطبيعية أو الصحية (جفاف، هجومات الجراد، أوبئة الماشية) التي قد تولد هجرة قروية جماعية.

قد يكون من الضروري أيضا **تحسين شروط الولوج إلى وسائل الإنتاج** بتبسيط الإجراءات الإدارية وتطوير تمويلات ملائمة كالسلفات الصغرى مثلا.

ويجب تخصيص عناية كافية للعالم القروي الذي يضم ثلثي الساكنة التي تعيش تحت عتبة الفقر، والمتوقفة أساسا على المداخل الفلاحية والتي غالبا ما تكون "ضحية" لسوء التشغيل.

وتقتضي الحكمة، في هذا الصدد، إعادة النظر في السياسة الفلاحية، و**تنويع مصادر الدخل في العالم القروي** من خلال إرساء إستراتيجية تراعي الطاقات الطبيعية والبشرية لكل منطقة. كما يجب الربط بين أنشطة التضامن لصالح العالم القروي وبين إجراءات حماية البيئة، وتحسين الأوضاع الصحية للساكنة، و تمديد العمل التربوي ومحاربة الأمية.

ويمكن محاربة الأمية في العالم الحضري عن طريق **الحد من مختلف مصادر الإقصاء**، خاصة تلك المرتبطة بظروف العيش (سكن غير لائق وغير قانوني، تربية، أمن...) وبالتصدي للبطالة التي تشكل العامل الأساسي للفقر. ومن المستحب أيضا، القيام بعملية استهداف أفضل لأنشطة محاربة الأمية حتى ولو كان إرساؤها أكثر صعوبة في العالم الحضري منه في العالم القروي.

3.4.3. تعميم الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية

يجب تدبير برامج فك العزلة وتعميم البنيات التحتية و الخدمات الاجتماعية الأساسية (تربية، صحة، إعلام، ماء شروب، تطهير...) **طبقا لمبادئ الإنصاف والتضامن.** من شأن تسريع تلك البرامج الحد من جاذبية ضواحي المدن لشبان القرى، وبذلك، تفادي هجرة قروية جماعية.

وفي ميدان محاربة السكن غير اللائق، قد تشهد السياسة الإرادوية المتبعة حاليا إسراعا في وتيرتها بتخطي الحواجز العقارية والمالية وبتشجيع السكان على تحمل المسؤولية المباشرة لسكناهم.

4.4.3. توسيع التغطية الصحية

يجب الحد من النسبة، المتفاقمة حاليا، لوفيات الولادة والأطفال وتقريبها من مستويات البلدان ذات تنمية بشرية عالية، وذلك بتحسين التأطير الطبي وشبه الطبي و تنسيق أفضل للبرامج و لأنشطة مختلف الفاعلين و تكييف تدخلات الدولة للخصوصيات السوسيو-ثقافية لمختلف المناطق.

فضلا عن تطوير التربية الصحية بتعميم مبادئ الصحة الأساسية، ستستفيد بلادنا من **تحسين أداءات و تفاعلية** (réactivité) **نظام الصحة**، الشيء الذي سيمكن من التصدي بفعالية للأمراض المعدية وغير المعدية.

وقد يتضمن هذا النظام، الذي يمنح للساكنة تغطية صحية عريضة، **برامج تستهدف ساكنات معرضة للمخاطر** قد يوفر حلولا ملائمة لمواجهة الأمراض الجديدة. ويرتكز على آلية لليقظة الصحية لمواجهة التهديدات الوبائية الداخلية والخارجية ذات مخلفات مفجعة بشريا وماديا من شأنها، كذلك، تأخير برنامج التنمية البشرية.

ولبلوغ هذا الهدف، **ينبغي الرفع من مستوى التمويل الصحي** بتحديد آليات جديدة أقل تبعية لتقلبات الخزينة العمومية، ووضع أدوات لضبط نظام الصحة، وتبني وسائل تدبير حديثة والتفكير في نهج سياسة ملائمة للأدوية.

ينبغي خلق الظروف الاجتماعية والمادية **لإعادة توجيه أنجع للإمكانيات العمومية ولتوزيع جغرافي أحسن لأطباء القطاع الخاص.** الإشراك الحقيقي لهذا القطاع وحده كفيل بتفادي تمركز الطب الخاص في المناطق الحضرية المحظوظة بينما تقتصر المناطق المحرومة على الطب العمومي.

5.4.3. ضمان الحماية وإدماج الفئات المهمشة من الساكنة

من بين الحاجيات الأساسية التي يجب ضمانها للساكنة، تتطلب **حماية الطفل** عناية حقيقية حيث من شأنها أن تضمن لكل طفل التمتع بحقوقه الأساسية كالأمان والتربية/التكوين والصحة الأساسية... وتمكنه بذلك من تطوير قدراته والمساهمة في تنمية البلاد.

إذا كانت هناك ترسانة قانونية متواجدة، فالعجز يكمن في تفعيلها: تشغيل الأطفال واضح للعيان وهم يستغلون باستمرار بشتى الأشكال. خير دليل على ذلك هو الخادمات الصغيرات، مثل صارخ للوضعية الهشة للأطفال المحرومين من الدراسة والذين غالبا ما يتعرضون لمعاملات لا إنسانية.

فيما يخص **الأشخاص المعاقين**، تبقى حمايتهم وإدماجهم داخل المجتمع من الأولويات، فضلا عن توفير بنيات تربوية مدمجة تتماشى مع مختلف أشكال الإعاقة. كما يجب الضمان لهم ظروف الولوج إلى الخدمات وإلى البنيات التحتية الأساسية ومحاربة الميز الذي يقصيهم من الشغل.

ينبغي مراجعة إستراتيجيات حماية الفئات الهمشة والمقصية (أطفال فقراء، أو متخلى عنهم، معاقون...)، خاصة من ناحية تطبيق القوانين ومطابقتها مع المعاهدات والاتفاقيات التي صادق عليها المغرب.

6.4.3. تطوير التضامن

بالنظر **لواجبات التماسك الاجتماعي**، يجب تقوية نظام الحماية الاجتماعية لمواجهة تراجع دور العائلة في توفير العناية للأشخاص في وضعية صعبة، و انخفاض حجم توفير ضمان مادي من طرف الأبناء للآباء عند الشيخوخة وهشاشة الأسر أحادية الأبوين مع تأنيثها المتزايد.

ينبغي التفكير في وضع أشكال جديدة للتضامن لصالح الساكنات في وضعية صعبة بتوفير مساعدات مباشرة تستهدف الأشخاص الأكثر احتياج.

يجب كذلك **الأخذ بعين الاعتبار التقدم السني للساكنة** (vieillissement) نسبة الساكنة من 60 سنة فما فوق بالنسبة للساكنة الإجمالية قد ترتفع من 7.7 ٪ سنة 2004 إلى 13.4 ٪ في أفق 2025) من خلال إرساء مراكز لاحتضان الأشخاص المسنين وإصلاح أنظمة التقاعد والحماية الاجتماعية والصحة لضمان شروط الاستمرار لها على المدى البعيد.

لا يمكن خلق و تطور **أشكال جديدة للتضامن المؤسساتي** على المدى القريب نظرا لحجم الحاجيات و لتعقد سبل التدبير الضرورية ولتوفير وسائل كفيلة بضمان التوازن والاستدامة على المديين المتوسط والبعيد لأنظمة الحماية الاجتماعية.

إطار 14 : المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

بشأن قضية تهم المغاربة جميعا في العمق, يتعلق الأمر بالمعضلة الاجتماعية،
قررنا، بعون الله وتوفيقه، أن نتصدى لها بإطلاق مبادرة طموحة وخلاقة، باسم "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"

وتندرج هذه المبادرة ضمن رؤية شمولية، تشكل قوام مشروعنا المجتمعي، المرتكز على مبادئ الديمقراطية السياسية، والفعالية الاقتصادية، والتماسك الاجتماعي، والعمل والاجتهاد، وتمكين كل مواطن من الاستثمار الأمثل لمؤهلاته وقدراته.

المبادرة (...)، ينبغي أن ترتكز على المواطنة الفاعلة والصادقة. وأن تعتمد سياسة خلاقة تجمع بين الطموح الطموح والواقعية والفعالية مجسدة في برامج عملية مضبوطة ومندمجة قائمة على ثلاثة محاور :

أولها : التصدي للعجز الاجتماعي، الذي تعرفه الأحياء الحضرية الفقيرة، والجماعات القروية الأشد خصاصة. وذلك بتوسيع استفادتها من المرافق والخدمات والتجهيزات الاجتماعية الأساسية، من صحة وتعليم، ومحاربة للأمية، وتوفير للماء وللكهرباء، وللسكن اللائق، ولشبكات التطهير، والطرق، وبناء المساجد، ودور الشباب والثقافة، والملاعب الرياضية.

وثانيها : تشجيع الأنشطة المتيحة للدخل القار والمدرة لفرص الشغل، مع اعتماد توجه حازم يتوخى ابتكار حلول ناجعة للقطاع غير المنظم (...)

وثالثها : العمل على الاستجابة للحاجيات الضرورية، للأشخاص في وضعية صعبة، أو لذوي الاحتياجات الخاصة لانتشالهم من أوضاعهم المتردية، والحفاظ على كرامتهم، وتجنيبهم الوقوع في الانحراف أو الانغلاق، أو الفقر المدقع.

(...) وهكذا ستستهدف هذه المبادرة، في المرحلة الأولى لانطلاقها، التأهيل الاجتماعي، لـ360 من الجماعات الأشد خصاصة في العالم القروي، و250 من الأحياء الحضرية الفقيرة، العتيقة منها والعشوائية والصفيحية المحيطة بالمدن، التي تتجلى فيها المظاهر الصارخة للإقصاء الاجتماعي، (...)

كما أنها تستهدف التأهيل، بكيفية متدرجة، سواء للطاقة الاستيعابية، أو لنوعية مراكز الاستقبال الموجودة، أو إيجاد أخرى جديدة متخصصة، وقادرة على استيعاب، ومساعدة الأشخاص في وضعية صعبة، كالمعوقين، والأطفال المتخلى عنهم، والمتشردين، والنساء المعوزات اللواتي لا سند ولا مأوى لهن، والعجزة والأيتام، الذين لا معيل لهم.

وحرصا على التفعيل الدائم لهذه المبادرة فإني أحدد مسؤولية الالتزام بتحقيقها في ثلاثة مسارات، قصيرة ومتوسطة ودائمة.
فعلى المدى القريب، كلفت الوزير الأول، بالسهر على أن تنكب الحكومة على تجسيد هذه المبادرة، في دفعتها الأولى، ضمن برامج مندمجة وملموسة، على أن يرفع إلى نظرنا السامي، في غضون الأشهر الثلاثة القادمة، خطة عمل متكاملة، تستجيب لأهداف هذه المبادرة.

أما على المدى المتوسط، فإنه يتعين على الطبقة السياسية، أن تجعل في صلب اهتماماتها بلورة مشاريع ملموسة لتجسيد هذه المبادرة.

وأما على المدى البعيد،(...) يستهدف الارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية (...) إلى مستوى البلدان المتقدمة.
(...) إن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ليست مشروعا مرحليا، ولا برنامجا ظرفيا عابرا، (...)
بل هي تأكيد وتجسيد لالتزامنا (...) لتأهيل الموارد البشرية، وتقوية التنافسية الاقتصادية الوطنية، وإدراج إنعاش الاستثمار والمبادرة الخاصة والتصدير، في إطار مختلف السياسات القطاعية.

وفي هذا الصدد، نجدد التأكيد على أهمية الدور الحاسم للتفعيل الأمثل لإصلاح منظومة التربية والتكوين، باعتبارها رافعة أساسية للتعبئة والإدماج الاجتماعي. كما نؤكد على حاجة بلادنا إلى انتهاج خطة محكمة بعيدة المدى، في النهوض الفعلي بالتنمية القروية، والاستثمار الأمثل لمواردنا الزراعية.
مقتطفات من الخطاب الملكي ل 18 ماي 2005.

5.3. ثلاثة عناصر لا مناص منها

إن مسار التقدم نحوا لمغرب الممكن رهين بثلاث عناصر لا مناص منها والتي هي نمو قوي ومستدام، وحكامة جيدة وقاعدة لقيم التقدم.

1.5.3. التوجه نحو حكامة جيدة

نظرا للتأخر الملحوظ فيما يخص الحكامة، والتي أكدتها منهجية الدراسة المقارنة (benchmarking)، يتعين على بلادنا **القيام بإصلاحات جذرية** لتحسين ترتيبه الدولي وجاذبيته و للدخول فعليا في مسار التنمية البشرية العالية و المستدامة.

وتشكل الحكامة الجيدة شرطا أوليا لتعزيز الديموقراطية وتقوية مشاركة مجموع الفاعلين في التنمية. وبتشجيع ثقافة الاستباق، فهي تحسن فعالية الأداء العمومي وتقوي الدور التنظيمي للدولة. وسيمكن حل الاختلالات التي يعاني منها القضاء ودعم الشفافية من تنقية محيط الأعمال وإعطاء دفعة قوية للنمو الاقتصادي.

وترتكز الحكامة الجيدة على **نظام تشاوري لاتخاذ القرار** مرتكز على الشفافية وتحميل المسؤولية وتعمل على إدماج مختلف المؤهلات لدعم العدالة والرفاهية وبالتالي التنمية البشرية.

ولمواجهة معوقات التنمية البشرية المرتبطة بنظام الحكامة في المغرب، يجب إعادة تحديد ادوار الدولة و تحسين فعالية العمل العمومي و دعم الحكامة الجيدة لدى جميع الفاعلين وتشجيع التنمية التشاركية.

تقوية وتمريس المسلسل الديموقراطي

إن التقدم الذي سجل على مستوى بناء دولة الحق والقانون والذي تمت تزكيته بتوطيد الحريات العامة والفردية، يستحق أن يعزز ب :

- **تقوية استقلالية ومصداقية القضاء** وملاءمته لمتطلبات التنمية الاقتصادية

- **تطبيق القوانين على جميع المستويات** وكذا الاتفاقيات والمعاهدات التي وقع عليها المغرب

- **تأهيل الأحزاب السياسية** لتصبح مدارس حقيقية للديموقراطية لتحقيق مهمتها الدستورية بشكل أفضل (تأطير المواطنين، تكوين النخبة، تمثيل الشعب، تقييم العمل العمومي...)

- **تحديث القطاع الإعلامي** لكي يستطيع الفاعلون لعب دورهم كاملا في دمقرطة الدولة والمجتمع.

- **دعم المساواة بين المواطنين** بواسطة السياسات العمومية المناسبة والمدمجة.

الدور الاستراتيجي والمنظم للدولة

بهدف توضيح طرق التدخل العمومي، يجب إعطاء الأولوية **لاستقرار الهياكل الوزارية** لضمان استمرارية أفضل للمخططات العمومية وتسهيل العلاقات مع أجهزة التدخل المحلية.

يجب **دعم الأدوار الإستراتيجية والمنظمة للدولة** لإعطاء تناسق وفعالية للعمل العمومي و تجنيد مجموع الفاعلين لرفع تحديات التنمية وضمان تسير جيد للأسواق (منافسة، شفافية...).

الدولة الاستراتيجية يجب **أن ترفع من قدراتها للاستباق** والبرمجة لإعطاء رؤية أكبر للفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين. كما يتعين عليها كذلك **تنمية اليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي مع تعزيز قدراتها في مجالات التحليل وتقييم النتائج** لتحضير أفضل لاتخاذ القرار.

وسيكون على الدولة وضع معايير بهدف ضمان العدالة الاجتماعية وتنشيط التنمية. كما يجب عليها توسيع توزيع الموارد. وفي هذا الصدد، يجب أن يكون **نظام تسيير المال العام موحدا** ومرنا كفاية حتى لا يعرقل مسار التنمية.

يجب على الدولة وبتشاور مع شركائها **دعم رؤية على المدى البعيد** في إطار مقاربة تدمج جميع أبعاد التنمية البشرية ببعضها. هذا المشروع المجتمعي يجب أن يجمع بين ضروريات المدى القصير ومتطلبات المدى البعيد مع الأخذ بعين الاعتبار الدورات السياسية والاقتصادية.

وعلاوة على تحسين الولوج إلى الأسواق وإصلاح تسيرها، يتعين على الدولة توسيع دورها التنظيمي مع مسلسل انسحابها من القطاعات المنتجة ومضاعفة تفويت الخدمات العمومية إلى القطاع الخاص. وبالنظر لخصوصيات القطاعات المعنية، فسينتج عن ذلك **تطوير أجهزة التنظيم** التي لا يجب أن تثقل الهياكل الإدارية.

ومع تعزيز الدور التنظيمي للدولة، يجب إيلاء اهتمام خاص للأسواق المالية مع دعم الخدمات الجديدة (الأسواق غير المكتملة أو الغائبة) وسيكون لهذه الأسواق أثر مهم على الاستثمار وخلق مناصب الشغل وبالتالي على إنتاج وتوزيع الثروات.

تحسين وتفعيل العمل العمومي

للرفع من فعالية العمل العمومي، لا بد من الإسراع بتحديث القطاع العمومي ومن ضمان استهداف أمثل للنفقات العمومية واستباق متطلبات مختلف شرائح الساكنة.

ويمر تحديث القطاع العمومي عبر **تنمية ثقافة المسؤولية** والبحث عن تماسك أكثر قوة واندماج أكبر في الزمان والمكان للسياسات للتمكن من تنظيم الأعمال المبرمجة، وتفادي تشتت المجهودات وبلوغ أكبر عدد من المستفيدين. ويجب أن ترتكز هذه الحداثة على **سياسة فعالة للتواصل** ونظام معلوماتي مبني حسب المعايير الدولية.

وفي سياق ندرة الموارد المالية، يجب أن يشجع استهداف النفقات العمومية الميادين ذات أولوية للتنمية البشرية. إن البرمجة على مدى سنوات متعددة لنفقات الدولة، مرفوقة بتقييم تأثير هذه البرامج ووسائل المتابعة والمراقبة، ستشجع التقليص من الفوارق. كما ستمكن من استباق المتطلبات الجديدة المتعلقة بالهرم السكاني وخاصة المتعلقة بالشباب (الشباب الحديث التمدن) والأشخاص المسنين الذين يجب أن توضع من أجلهم آليات خاصة للتحمل والاندماج.

إن حجم الأعمال التي يجب القيام بها في مجال التنمية يتطلب استهداف النفقات العمومية وكذلك التقليص من اكراهات التمويل العمومي. وفي هذا الصدد، يجب إيجاد **حلول مبتكرة فيما يخص التمويل** لكي لا تعاني التنمية البشرية من تقلبات الخزينة العمومية.

دعم الحكامة الجيدة لدى الفاعلين

لا يمكن أن يكون لمجهودات تحسين نظام الحكامة تأثير إيجابي على التنمية البشرية إلا إذا تم ترسيخ ثقافة المسؤولية و الشفافية و التقييم و المتابعة و نشر الحسابات والنتائج... لدى الفاعلين في التنمية) الساكنة، الجامعات، القطاع الخاص، الجمعيات، المانحين، الجماعات المحلية..).

وتفرض الحكامة الجيدة إقامة مرجعيات وأدوات لتقييم برامج التنمية والإجراء المنهجي للدراسة المقارنة واستكشاف و تعميم الممارسات الجيدة الوطنية أو الأجنبية التي من شأنها الرفع من التنمية البشرية. كما تشترط الحكامة الجيدة **بروز قيادة حقيقية وخلق مراكز للدراسات** (think tanks) وكذا **التدبير المحكم للوقت** سواء فيما يخص أخذ القرار أو تطبيق السياسات العمومية.

إن **تنمية ثقافة الوساطة** لحل الخلافات ستساهم في تقليص مشاكل التنمية مع تفادي اللجوء المنهجي لنظام قضائي يعاني بدوره من كثرة المشاكل.

و تتطلب الحكامة الجيدة تعميق المعرفة بأبعاد التنمية البشرية عن طريق **إنشاء والتحكم في أنظمة المعلومات ذات الطابع الوطني، الجهوي والمحلي**. كما تتطلب معرفة دقيقة للخصوصيات الترابية من أجل صياغة وتطبيق أفضل للسياسات العمومية. كل هذا من شأنه تسهيل معرفة و تثمين المصادر الجديدة للنمو الاقتصادي لخدمة التنمية البشرية (بما فيها البعد الثقافي).

ومن بين الأعمال التي يجب القيام بها في إطار دعم الحكامة الجيدة لدى الفاعلين في التنمية، هناك **محاربة المعضلات الاجتماعية**، الرشوة، التهرب الضريبي، تبييض الأموال، الانفلات من العقاب...

دعم التنمية التشاركية

يجب أن يرتكز تعزيز الديموقراطية وتعبئة القدرات من اجل التنمية البشرية على دعم مقاربة تشاركية في تصور السياسات العمومية وتطبيقها وفي الأعمال التنموية بصفة عامة. ويتعلق الأمر بوضع شراكة فعالة بين الدولة وباقي الفاعلين في التنمية البشرية تكون مرتكزة على مبادئ العدالة، الشفافية واحترام استقلالية منظمات المجتمع المدني.

إن توسيع القدرات الجمعوية، وتشجيع أعمال التضامن على صعيد الجماعات أو الأحياء وتنمية الاقتصاد الاجتماعي، خاصة عن طريق مشاريع مدرة للمداخيل (تعاونيات) كلها عوامل من شأنها تقوية التنمية التشاركية.

هذه التنمية التشاركية يجب أن تعتمد كذلك على **الجالية المغربية في الخارج** والتي تتشكل من 3 ملايين شخص. هذه الجالية التي تلعب دورا هاما في توازن ميزان الاداءات[30] **بإمكانها أن تشارك** كذلك في **إدماج المغرب في مجتمع المعرفة** (تحويل التكنلوجيات، شبكة البحث والتنمية...).

[30] تمثل تحويلات المغاربة القاطنين بالخارج 8 بالمائة من الناتج الداخلي الخام.

إطار 15 : الحكامة الجيدة في خدمة التنمية البشرية

إتجاهات يجب تعديلها أو حكمها

- الاختلالات في تسير بعض المؤسسات العمومية
- استمرار الرشوة والزبونية

الميامات العامة التي يجب إتباعها

- تعزيز المسلسل الديموقراطي وتحسين المجال السياسي
- دعم حرية الإعلام
- وضع أنظمة تنظيمية جديدة
- تقوية الشراكة بين الدولة و القطاع الخاص والمجتمع المدني

الاختيارات الهيكلية القديمة التي يجب مراجعتها

- البرمجات القطاعية لإعداد وتجهيز المجال الترابي والتي أدت إلى تفاقم عدم التوازن

بعض القطيعات التي يجب إحداثها

- تدبير الموارد البشرية نحو الاستحقاق والكفاءة
- العدل من اجل استقلالية وعدم تحيز كاملين
- النظام الإعلامي نحو شفافية ، وموضوعية وتواصل أكبر لصالح مختلف فعاليات التنمية البشرية

اختيارات جديدة أو امتراتيجيات : "بدون ندم"

- تكوين قادة و زعماءالمستقبل
- تنمية ثقافة المسؤولية
- التدبير المعقلن للوقت
- وضع نظام لتقييم السياسات العمومية وتنمية إجراءات الدراسة المقارنة
- توسيع الشراكة بين الفاعلين في التنمية من اجل وضع وخلق برامج عمومية
- ضمان تكافؤ الأنواع في السياسات العمومية (جندرة السياسات العمومية)

2.5.3. خلق ظروف تنمية اقتصادية قوية ومستدامة

يعتبر خلق الثروات أمرا ضروريا للرفع من مستوى عيش الساكنة و تسهيل اندماجهم السوسيو اقتصادي و تلبية حاجياتهم. وعلى الرغم من كونها ضرورية، إلا أن التنمية الاقتصادية تبقى غير كافية ذلك أنها بإمكانها أن تحقق على حساب التشغيل نظرا للإنتاجية الضعيفة للشغل في المغرب.

وللتخفيف من هذه الوضعية، يجب على الاقتصاد الوطني أن يعمل على **إصلاح تدريجي للقطاعات التي تمر بوضعية صعبة** كالفلاحة أو النسيج الذي يستعمل يدا عاملة كثيرة لكن غير مؤهلة. كما يجب أن **يتنوع هذا الاقتصاد كذلك باتجاه القطاعات الواعدة** أو ذات إنتاجية مرتفعة وهو ما يمكن انجازه برؤية مرتكزة على المعرفة.

ولتوفير جميع الشروط لتنمية اقتصادية قوية، مستدامة وخالقة لمناصب الشغل، يجب **تبني سياسة اقتصادية سابقة المفعول** (proactive) وتحسين انجازات النظام الإنتاجي ودعم الاستثمار و تحسين أنظمة تمويل المقاولات و إدماج تدريجي للقطاعات الاقتصادية غير المنظمة واتخاذ قرارات مباشرة تهم سوق الشغل. هذه الاقتراحات من شأنها أن تذر أرباحا على التنمية الاقتصادية مع تعزيزها باندماج المغرب في الدينامية الجهوية.

سياسة اقتصادية سابقة المفعول في خدمة التنمية البشرية

السياسة الاقتصادية المرتكزة منذ 1983 على الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية لم تشجع التنمية البشرية ذلك أن النمو الاقتصادي بقي غير كافي مقارنة بطلبات الشغل كما أن الموارد لم توزع بالتساوي. ورغم ذلك، فالعديد من الدول الناشئة (pays émergents) ككوريا الجنوبية، ايرلندا أو الشيلي قد استطاعوا التوفيق بين متطلبات الاستقرار الماكرو اقتصادي ومتطلبات التنمية.

يجب على السياسة الاقتصادية المغربية أن **تولي مكانة أكبر للتنمية البشرية** عبر تأهيل الموارد البشرية و إعادة توزيع الموارد لصالح الفئات الفقيرة و مراجعة السياسة الضريبية نحو المزيد من المساواة واستقرار اكبر و توفير ظروف تنمية اقتصادية قوية، مستدامة وخالقة لمناصب الشغل.

علاوة على متابعة تحسين مناخ الأعمال، يمكن الرفع من النمو الاقتصادي عن طريق تبني تشكيلة في إطار الانفتاح على الخارج وتسريع الإصلاحات مناسبة ومرنة من السياسات المختلطة (policy-mix) من الجيل الثاني على مستوى الإدارة، القضاء والنظام العقاري.

وبموازاة مع تعزيز المكتسبات على مستوى القطاع المالي، يجب القيام بإصلاح يشجع على الادخار على المدى البعيد. هذا الإصلاح يعتبر ضروريا لدعم الاستثمار والادخار العمالي. وسيمكن هذا النوع من الادخار إذا ما أدخل إلى المغرب، من تنمية السوق المالية مع إشراك المأجورين في استمرارية المقاولات التي ينتمون إليها وتقوية الأمن الاجتماعي.

إن تطبيق سياسة **لإنعاش الاقتصاد** مطابقة لتلك المطبقة في بلدان ذات تنافسية عالية مثل ايرلندا وكوريا الجنوبية والتي تمكنت من الحصول على حصص مهمة من السوق على المستوى الدولي, ستعزز التنمية الاقتصادية عبر التصدير الذي هو مورد العملة الصعبة والإشعاع الدولي.

تحسين أداء نظام الإنتاج

في إطار سياسة الانفتاح، يجب تحسين أداء نظام الإنتاج لتقوية العرض التنافسي للبلاد وتسهيل إدماج المغرب في مجتمع المعرفة.

إن لتغيرات النمو الاقتصادي تأثير غير ملائم على التنمية البشرية، لذا يجب تطوير اقتصاد أقل تبعية للقطاع الفلاحي الذي يخضع للتقلبات المناخية وذلك عن طريق إنعاش قطاعات مثل السياحة، الصناعات الغذائية، الإلكترونيك، تكنولوجيا المعلومات... إضافة إلى **تطوير قطاع الخدمات**[31]. فالخدمات تشكل فضاءً هاما لخلق فرص الشغل أكثر من الصناعة، وخاصة خدمات القرب. لكنها تتطلب جودة أكبر فيما يخص اليد العاملة. وهكذا فالمنظور المرتكز على المعرفة وحده سيمكن من بلوغ هذا الهدف.

ستجد الفلاحة التي يعيش منها حوالي نصف ساكنة المغرب نفسها في مواجه تحديات الانفتاح الاقتصادي. وسيمكن تحويلها إلى فلاحة ذات قيمة مضافة عالية وأكثر ملائمة لمؤهلات التربة من رفع مداخيل ساكنة العالم القروي ومن تفادي الهجرة القروية الكثيفة والتي هي مضرة بتوازن المجال الترابي.

كما يجب أن ترافق السياسة الفلاحية بإجراءات لتكوين الفلاحين في مجال التقنيات الحديثة ذات مردود أكبر ومحافِظة على الموارد الطبيعية (على مستوى السقي خاصة)، بتنظيم لقنوات التوزيع للتخفيض من تكاليف التسويق وملائمة نظام التمويل لحاجيات وشروط الاستغلال الفلاحي.

فالسياسة الفلاحية يجب أن تكون موافقة ومتطلبات الانفتاح الاقتصادي، ويجب **أن تكون منسجمة مع سياسة تنمية العالم القروي** وتعمل على رفع العقبات المتعلقة بالمسألة العقارية.

أما قطاع الصيد، فيبدو قطاعا واعدا نظرا لكون موارده التي هي موضوع برامج إعادة التأهيل من أجل المحافظة عليها لم يتم تثمينها بعد . ومن شأن خلق صناعات جديدة أن يرفع مشاركة القطاع في التنمية السوسيو اقتصادية للمناطق المعنية.

كما أنه يجب على القطاع الصناعي الذي يتعرض للمنافسة الدولية، في حين أن إنتاجيته مازالت محدودة، أن يخضع لعملية تأهيل آلته الإنتاجية، تقنياته في التسيير، وسائل تمويله وتأهيل موارده البشرية. هذه الإجراءات يجب أن تلقى دعم الدولة وان تهدف بالأساس إلى تحويل القطاعات الضعيفة والتي تستخدم يدا عاملة كبيرة كالنسيج.

[31] يجب الاستفادة من تجربة البرتغال الذي استطاع بناء اقتصاده معتمدا على قطاع الخدمات

يمكن لقطاع النسيج الذي يستخدم 40 ٪ من اليد العاملة الصناعية أن يقاوم المنافسة الدولية وخاصة المنافسة الصينية باستطلاع أسواق الملابس الفاخرة وبعمله على دمج مكثف لسلسلة الإنتاج.

يستحق قطاع الصناعة التقليدية الذي يتوفر على مهارات عالية يجب المحافظة عليها وتطويرها إصلاحا حقيقيا ليساهم بشكل أفضل في خلق الثروات وفرص الشغل على الصعيد المحلي والوطني.كما يجب أن ينسجم هذا الإصلاح والإستراتيجية السياحية.

بغض النظر عن هدف 10 ملايين سائح في أفق 2010-2012، سيكون للاستراتيجية السياحية مخلفات إيجابية على البلاد إذا ما أخذت بعين الاعتبار أكثر متطلبات التنمية البشرية والتي من ضمنها المحافظة على الثروات الطبيعية والثقافية وإذا اندمجت تماما في مقاربة للتنمية المحلية تكون مرتكزة على تثمين جميع الإمكانات بما فيها السياحية الايكولوجية.

و موازاة مع إعادة تكييف القطاعات الهشة، **يجب التركيز على المسألة اللوجيستية** (النقل، تسيير الموانئ...) التي تحد من تنافسية النسيج الإقتصادي وتعيق جاذبية المغرب للمستثمرين المحليين و الأجانب.

يجب أن تحظى **إشكالية الطاقة** بدورها بعناية خاصة وذلك قصد نقص التبعية الكبيرة للخارج عبر تقوية التنقيب عن النفط، وتطوير الطاقات البديلة (الطاقات المتجددة، النووية عند الاقتضاء...) ونجاح سياسة تحرير القطاع.

ولن يكتمل تأهيل القطاع الإنتاجي الوطني إن لم ترافقه **استراتيجية للتنويع تجاه مهن أخرى** من شأنها جعل سمات الاختصاص الدولية للمغرب أكثر ملائمة. ويجب أن تستفيد استراتيجية التنوع هذه من فرص هجرة الأنشطة على الصعيد الدولي ومن توجه بعض المجموعات المتعددة الجنسيات إلى إنجاز بعض أعمالها في الخارج.

تعزيز جاذبية المغرب للمستثمرين

إن تحقيق تنمية قوية ومستدامة يتطلب تنمية مترابطة بالاستثمار. فعلاوة على تقوية البنيات التحتية الاقتصادية وتأهيل المجالات الترابية (الموارد البشرية، المهارات، المؤهلات الطبيعية...)، يتعلق الأمر بنقص معيقات الاستثمار (التكاليف اللوجيستيكية، نظام المِلْكية، تكوين الموارد البشرية...) **وبالقطيعة النهائية مع اقتصاد الريع** وذلك بتشجيع انفتاح رؤوس أموال المقاولات العائلية.

ويتطلب إنعاش الاستثمار **ديبلوماسية نشيطة** وآليات تمكن المقاولات من البحث على الأسواق الدولية بأقل التكاليف. ولا تكون تنمية الاستثمار بدون تحسين جاذبية المغرب للاستثمارات الوطنية والأجنبية وبدون تقوية التنافسية الوطنية وتحديث الآلة الإنتاجية الوطنية ومواجهة العراقيل الرئيسية ضد الإبتكار وروح المقاولة.

يجب كذلك **ضمان السلم الاجتماعي** عبر الحوار بين مختلف الفاعلين وضمان توازن مناسب بين تحسين التغطية الاجتماعية من جهة، ومن جهة أخرى، سياسة تعديل الأجور أخذاً بعين الاعتبار اكراهات مردودية الاستثمارات وتنافسية المقاولات في الأسواق العالمية.

وسيساهم تطوير المناطق الحرة والمواقع التكنولوجية التي تشجع على إدماج مجتمع المعرفة في تنمية الاستثمارات. نفس الشيء بالنسبة لتحويلات المغاربة القاطنين بالخارج إذا ما تم توجيهها بالفعل نحو الاستثمار المنتج.

فالمغاربة القاطنين بالخارج مهما كانت عقيدتهم يستحقون أن يكونوا موضوع استراتيجية مبنية على أرضية صلبة **تمكن من تقوية علاقاتهم ببلدهم الأصلي** من تحويل تحويلاتهم من عملات إلى استثمارات مباشرة وذلك استفادة من التجربة الصينية.

تمويل المقاولات الصغيرة جدا، الصغرى والمتوسطة

على الرغم من أنها تكون 95 ٪ من النسيج الاقتصادي الوطني، فإن المقاولات الصغرى والمتوسطة تجد صعوبة في التمويل. أما فيما يخص المقاولات الصغيرة جدا، فهي غالبا ما تكون في القطاع غير المنظم (secteur informel) ولا تتوفر على أي شكل من التمويل المقنن أو على أي مساعدة أيا كان نوعها.

إلا أن هذه المقاولات ونظرا لفرص الشغل التي توفرها، فهي تستحق أن تتوفر على نظام للتمويل يتلائم مع ظروف ومميزات هذه المقاولات. يجب كذلك ملائمة النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بمحيط الأعمال مع خاصيات المقاولات الصغرى والصغيرة جدا. ومن الضروري كذلك تنمية السلفات الصغرى ووضع صناديق للضمان وأنظمة للضمان التعاضدي خاصة بهذه المقاولات من اجل الاستثمار وإعادة هيكلة رؤوس أموالها.

إدماج وتحويل القطاع غير المنظم

إذا كان القطاع غير المنظم يلعب دور شبكة أمنية في سياق حماية اجتماعية محدودة، فإنه يهدد النسيج الإنتاجي المنظم نظرا لأهميته ويعيق التنمية البشرية بسبب هشاشة حقوق التشغيل والدخل الناتج عنه.

وانطلاقا من هذه المعاينة، يتعين **إدماج وتحويل القطاع غير المنظم** بشن حملة إعلامية واسعة تعرف بايجابيات التنظيم والهيكلة خاصة فيما يخص الحماية الاجتماعية، وبجعل سوق الشغل أكثر مرونة، وبوضع تدابير ضريبية مشجعة[32] وبتسهيل الحصول على محل وتمويل و تأطير تقني ومالي.

[32] تبنت بعض الدول نظام جبائي جزافي لمحاربة القطاع غير المنتظم

كما أنه يجب على عملية الهيكلة أن تعمل على تبني معايير الجودة وأن تُرافق بالمساعدة في البحث عن أسواق جديدة على الصعيد الوطني والجهوي والمحلي ولم لا الدولي. ولحل الإشكالية الهامة للمنافذ التجارية، يجب تشجيع **التعاقد من الباطن** (sous-traitance) بين القطاع الذي هو في طور الهيكلة والمقاولات المنتظمة.

وفي المدى البعيد، عندما سيتقدم مسلسل الهيكلة، يجب تبني إجراءات جبرية لمحاربة القطاع غير المنظم الذي يتعذر القضاء عليه.

إجراءات مباشرة تهم سوق الشغل

نظرا للأعداد الهائلة من العاطلين ووتيرة نمو الساكنة النشيطة، فإن نموا اقتصاديا قويا غير كاف لمحاربة البطالة. هذا النمو الاقتصادي يجب أن يرافق بتدابير مباشرة تهم سوق الشغل مع **إعطاء أهمية خاصة للشباب الحاصلين على الشهادات وللنساء**.

يجب أن تستدرج هذه الأعمال في إطار تطبيق سياسات فعالة لصالح التشغيل لمواجهة طلبات إضافية تبلغ حوالي 400.000 منصب سنويا خلال العشر سنوات المقبلة وذلك بفضل الاستفادة من التجارب الناجحة على المستوى الدولي. كما يجب أن تُعوِّض تدابير أكثر نجاعة وأكثر عدلا تلك السياسات المكلفة والمحدودة التي كانت جارية في الماضي.

وبالإضافة إلى ضمان ظروف ملائمة للاستثمار، فإن خلق مناصب الشغل يجب أن يرافق **بتحسين استخدام الموارد البشرية** عن طريق سياسة متبصرة في التكوين. وستمكن هذه السياسة من رفع مستوى تنافسية وإنتاجية المقاولات وتقوية دمجها للتكنولوجيات الحديثة من اجل التنمية.

كما يجب كذلك تحسين تسيير سوق الشغل وخاصة على مستوى **شبكات الوساطة** بتبني إجراءات ترتكز على الشفافية **وتشجيع الجودة** ونقص الزبونية والرشوة.

الاندماج في دينامية جهوية

إن من شأن اندماج الاقتصاد في دينامية جهوية أن يمكن من تسريع وتيرة النمو الاقتصادي عن طريق توسيع الأسواق وتحقيق وفورات الحجم الكبير (économies d'échelle) سيدعم هذا الاندماج الركائز الداخلية للتنمية. كما أن **رؤية على المدى المتوسط والبعيد للشراكة** ستكون ضرورية مصحوبة بأدوات للتقييم وللتواصل.

إن مثل هذا الاندماج يمكن أن يتحقق بإعطاء **دفعة جديدة للشراكة الأورومتوسطية** أو بتنمية الشراكة بين دول الجنوب وبناء اتحاد المغرب العربي.

بساكنة تفوق 100 مليون نسمة، سيفتح اتحاد المغرب العربي لبلادنا مجالات عديدة في قطاعات واعدة (صناعة الأدوية، الميكانيك، الإلكترونيك...). و سيمكن اتحاد المغرب العربي من تقوية قدرة بلدان المغرب العربي على التفاوض في مواجهة الاتحاد الأوروبي كما سيمكنهم من زيادة أرباح سنوية تقدر ب 4.6 مليار دولار منها 1.6 مليار دولار ناتجة عن تقوية المبادلات بين دول المغرب العربي و3 مليار دولار من ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة[33].

وبالاستفادة من موقعه الجغرافي،سيستطيع المغرب أن يصبح أرضية اقتصادية حقيقة بين الشمال والجنوب، تساعده في ذلك اتفاقيات الشراكة التي وقعها مع أوروبا، الولايات المتحدة الأمريكية، العالم العربي والدول المجاورة أو الصديقة. وقد **يُمَكِّن تعزيز القاعدة اللوجيستكية** الخاصة بالموانئ والنقل وكذا بناء ميناء طنجة المتوسطي من تحقيق هذا الهدف شريطة **البحث عن سمات تخصص دولي أفضل للإقتصاد المغربي**.

[33] وثيقة عمل رقم 90. "رهانات الاندماج المغاربي"،مديرية السياسة الاقتصادية، يوليوز 2003

إطار 16 : من اجل تنمية اقتصادية قوية ومستدامة

اتجاهات يجب تعديلها أو عكسها

- تقدم غير كاف لخلق فرص الشغل

الميامات العامة التي يجب إتباعها

- إصلاحات تهدف إلى تحسين محيط الأعمال (إصلاحات من الجيل الثاني كتحديث الإدارة، إصلاح الادخار...)
- التجهيز بالبنيات التحتية الثقيلة (الطرق السيارة، الطرق، الموانئ...)
- سياسة (عقود-برامج) تعاقدية بين الدولة والمهن
- دعم نظام السلفات الصغرى لمشاريع مدرة للأرباح خاصة لصالح النساء.

الاختيارات الهيكلية السابقة التي يجب مراجعتها

- أولوية المقاربة الماكرو اقتصادية مقارنة بمقاربة التنمية البشرية
- سياسة تأهيل وتحديث القطاعات الإنتاجية
- سياسة الدعم الاقتصادي بما فيها الدبلوماسية الاقتصادية
- السياسة القمحية (خاصة القمح الطري) المتأثرة بالتقلبات المناخية والقليلة الإنتاجية
- السياسة الطاقية (الطاقات المتجددة، التنقيب، البحث...)
- السياسات الفعالة للتشغيل

بعض القطيعات التي يجب الحث عليها

- على مستوى تمويل الاقتصاد لتلبية متطلبات المقاولات الصغيرة جدا، المقاولات الصغرى والمتوسطة.
- على مستوى الفلاحة للرفع بها من نشاط معيشي إلى نشاط مندمج في اقتصاد السوق وذا قيمة مضافة عالية مع الاحتفاظ بالأمن الغذائي

اختيارات جديدة أو استراتيجيات "بدون ندم"

- توجيه الاقتصاد نحو القطاع الثالث
- إدماج القطاع غير المنظم
- تنمية أقطاب الكفايات ووضع سياسة للبحث والتنمية متوافقة لمتطلبات المواطنين والبلاد.
- تحويل تحويلات المغاربة القاطنين بالخارج إلى استثمارات منتجة

ثغرات يجب فتحها في الحدود التي تفصل الممكن واللاممكن عن طريق منافذ استراتيجية

- الاندماج في دينامية جهوية (الانتماء لتجمع جهوي مغاربي، أورومتوسطي أو افريقي)

3.5.3. تعزيز قاعدة قيم التقدم

إضافة إلى الحكامة الجيدة والتنمية القوية والخالقة لفرص الشغل، تعتمد التنمية البشرية العالية على قاعدة لقيم التقدم التي تمكن من تحقيق **توازن منسجم بين الأصالة والمعاصرة** مع احترام المبادئ الأساسية للإسلام.

إن قاعدة القيم هي الوحيدة التي ستمكن من تجاوز الصعوبات الاجتماعية والثقافية التي تواجه التعلم و الابتكار وروح المقاولة، مشجعة بذلك بروز مجتمع المعرفة. إن **إنتشار قيم التقدم** وتلقين قيم التسامح والسلم سيقويان التماسك الاجتماعي ويقومان الحركية الاجتماعية حسب الاستحقاق. إن **التعليم للمستقبل** وتنمية ثقافة الاستباق سيساهمان في ترسيخ قيم المسؤولية والمديونية اتجاه الأجيال الحالية والمستقبلية.

إن تطبيق مشروع مجتمعي توافقي يرتكز على المعرفة، ويوضح الاختيارات والأولويات بالنسبة للمغرب في ميدان التنمية البشرية وكذا الإجراءات المؤسساتية التي يجب وضعها لتعزيز هذه الاختيارات يتطلب ثقافة الحوار المفتوح حول قضايا أساسية تهم مستقبل البلاد. ويجب أن يرتكز تطبيق هذا المشروع على تنمية قيم التقدم عند المواطنين، وعلى **دعم مناخ يشجع الحركية الاجتماعية**.

تنمية قيم التقدم

إن تنمية قيم الديموقراطية، المساواة، العدل، المواطنة، الحرية، حقوق الإنسان، التضامن، الاعتزاز الوطني، العمل، الاستحقاق...لدى المواطن أمر ضروري يتطلب، قبل كل شيء، تعميق المعرفة بتطور القيم.

تعيش بلادنا مرحلة انتقالية لمرجعيات القيم بين الأصالة العريقة والمبادئ والكونية التي توسعت عن طريق انفتاح المجتمع على المحيط الدولي. ولإنجاح هذه المرحلة الانتقالية مع ضمان احترام مبادئ إسلام متسامح، يجب **إشراك المدرسة والإعلام** (خاصة السمعي البصري) **و المجتمع المدني...** من أجل دعم قيم التقدم.

كما يجب كذلك **مواجهة أي شكل من أشكال التطرف**، خاصة التطرف الديني ولذلك يتعين على الدولة أن تقوم بظبط أكثر فعالية للحقل الديني (تنظيم الفتوى، تكوين الأئمة...) ومراقبة أفضل لقنوات نشر القيم (الإعلام السمعي البصري، الصحافة، الكتب المدرسية...).

دعم مناخ ميسر للحركية الاجتماعية

بالارتكاز على قاعدة قيم التقدم التي تُمَكِّن من ترسيخ دولة الحق والقانون بصفة لا رجعة فيها بالمغرب سيجد التنافس الاجتماعي نفسه مدعما على أساس **تثمين الاستحقاق الشخصي والكفاءة**. ومن شأن هذا أن يقلص من الإحباطات وأن يعيد الحيوية للحركية الاجتماعية.

يجب أن تعطي هذه الدينامية الجديدة **قيمة أكبر للطبقة المتوسطة** نظرا لكونها تلعب دور قاطرة للتنمية وذلك عبر التعليم، النهوض بالتشغيل، التنمية المحلية، الخطاب الإعلامي وسياسات عامة موجهة نحو رفاهية المواطنين ضامنة لتوزيع أفضل للثروات. ولتطبيق هذه السياسة في ظروف جيدة، فإنه يجب مرافقتها بدراسات حول التفريع الاجتماعي.

إطار 17 : تنمية قيم التقدم لأجل مجتمع تسوده الثقة

سياسات عمومية يجب اتّباعها

- دعم المساواة بين الرجل والمرأة فيما يخص الحقوق.

اختيارات جديدة أو استراتيجيات "بدون ندم"

- ترسيخ قيم المسؤولية والمديونية تجاه الأجيال الحالية والمستقبلية
- التعليم على المستقبل (Education au futur)
- التحكم في الحقل الديني ومحاربة التطرف
- تنظيم حوار مفتوح حول نقاط أساسية تهم مستقبل البلاد
- جعل القطاع الإعلامي أكثر احترافية ومسؤولية

ثغرات يجب فتحها في الحدود التي تفصل الممكن واللاممكن عن طريق منافذ استراتيجية

- تعميم التعليم كمحرك متميز لقيم التقدم

6.3. محاور التجاوز و عوامل تسريع وتيرة التنمية البشرية

إن إرساء المستقبل المأمول والممكن يمكن أن يتم تسهيله بمشاركة أكبر للمرأة، إشراك حقيقي للشباب والاندماج المنسجم في المجتمع الدولي.

1.6.3. دعم مشاركة المرأة

إن تنمية بشرية عالية ومستدامة تفترض **ضمان تكافؤ الفرص** بالنسبة لمجموع مكونات المجتمع. وعلى الرغم من التقدم المسجل في ميادين التعليم، التشغيل أو التمثيلية السياسية، تبقى مشاركة المرأة ضعيفة.

تُفَوِّت هذه الوضعية فرصا على مستوى النمو الاقتصادي كما تتسبب في خطر اختفاء معارف ضمنية تملكها النساء. وتُعرِّض هذه الوضعية النساء لأخطر أشكال الفقر والتهميش الاقتصادي والاجتماعي.

يجب إذن توجيه مجهودات التنمية نحو النساء. ويتعلق الأمر هنا بالتحام وطني يهم مجموع التراب الوطني والذي ستكون نتائجه متعددة. وبتعزيز قدرات النساء عبر سياسات التعبئة المناسبة (تحسيس، الميز البناء...)، بالتعليم والشغل، سيكون أثر هذه المجهودات أكثر عدلا وسيشمل جميع أبعاد التنمية البشرية.

ومن هذا المنطلق، **يجب ضمان حماية أكبر للنساء أمام الميز القانوني و الفقر والعنف** كما يجب الاعتراف بالمشاركة الفعالة للمرأة في التنمية البشرية المستدامة.

على وشك القضاء على التفاوتات بين الذكور و الإناث على مستوى التعليم، يجب على المغرب أن لا يدخر جهدا **لتشجيع المشاركة السياسية والاقتصادية للنساء**. ويتعلق الأمر بضمان أكبر تمثيلية لهن في مراكز اتخاذ القرار (مجلس النواب، غرفة المستشارين، الحكومة، الإدارة العليا...)[34]. تشكل **تنمية المقاولة النسائية** والنقص من الحواجز المعيقة لولوج النساء للتكوين و التشغيل إمكانا إضافيا للتنمية الاقتصادية.

يجب كذلك **دعم الحركات النسائية** لدفاع أفضل عن حقوقهن ومصالحهن. إن استقلالية هذه الحركات عن الدولة والفاعلين السياسيين، وشفافية تسييرها، وتنمية قدراتها في التعبئة في العالم القروي ولدى الشباب... كلها إجراءات يجب اتخاذها في هذا الصدد.

وأخيرا، في إطار النقاشات حول المرأة والدين، سيكون من الواجب العمل على خلق مناخ يكون أكثر هدوءا وبناءً أكثر.

إطار 18 : دعم وضعية ومكانة المرأة

اتجاهات يجب تعديلها أو عكسها

- التقدم الغير الكافي للمشاركة الاقتصادية للمرأة
- استمرار العنف والتمييز ضد المرأة.

ميامات عمومية يجب اتّباعها

- تعديل مدونة الأحوال الشخصية
- دعم المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق
- إجراءات التمييز الايجابي لصالح النساء
- تقوية الحركات النسائية

اختيارات جديدة أو استراتيجية "بدون ندم"

- وضع إجراءات تمكن النساء من الموافقة بين مسؤولياتها في البيت وفي العمل

[34] جنوب إفريقيا من بين دول العينة التي تسجل أعلى مؤشر مشاركة للنساء.

2.6.3. تعزيز إشراك الشباب

على الرغم من المجهودات التي بذلت في الميادين الاجتماعية وخاصة فيما يخص التمدرس، فإن الشباب الذي يشكل نسبة هامة من الساكنة، يجد نفسه أمام العديد من المشاكل. مليونين من الأطفال لم يلجوا المدارس. كما أن البَطالة والهجرة القروية نحو الأحياء المحيطة بالمدن الكبرى ترفع من أخطار الفقر والانحراف (المخدرات، الخمر، الدعارة، العنف...).

تشكل البطالة مشكلا حقيقيا بالنسبة للشباب مع ارتفاع مستمر لمدة البحث عن العمل الأول. نظرا للحركية الاجتماعية المحدودة، تجعل البطالة الشباب أكثر عرضة للعزلة، والفقر والتهميش في محيط لم يعد فيه التماسك الأسري قويا كما كان في السابق (تغيير في العلاقات العائلية، مساكن ضيقة، صعوبات مادية...).

هذه النواقص تخلق مناخا من خيبة الأمل والقلق من المستقبل لدى الشباب. (الإطار 19). كما أن ابتعاد الشباب عن السياسة والتي يعتبرونها لا تتماشى ومشاغلهم يعرضهم للتطرف. علاوة على أن الانفتاح الثقافي عن طريق تحرير القطاع السمعي البصري قد خلق وضعية "صراع" بين التقليد والحداثة (النظرة للجنس، الوضع الاجتماعي للمرأة، البعد الديني، مكانة الفنون...) والتي تحاول الأجيال الشابة الموافقة بينها لإيجاد توازن يتوافق مع المجتمع المغربي.

يشكل الشباب مخزونا هاما لقوة العمل وللتغيير الذي يجب وضعه في خدمة التنمية البشرية.

ويشكل تحضير الشباب لمتطلبات الأخلاقية والمواطنة وإشراكهم في المجهود التنموي محورا حقيقيا للتجاوز. هذا الأخير يجب تنشيطه عبر التعليم والتكوين والاندماج في الحقل السياسي وفي مسلسل التنمية المحلية و عبر الأجهزة الوقائية (الفقر، الانحراف، الأمراض المنقولة جنسيا، السيدا...) وكذلك **بالإجابة على الحاجيات الخاصة للشباب** كالاندماج الاقتصادي، والبنيات التحتية لممارسة الأنشطة الترفيهية...

يجب دعم الرياضة لدى الشباب كأداة فعالة للوقاية من الانحراف، ولدعم الارتقاء الاجتماعي والإشعاع العالمي.

إطار 19 : بعض نتائج الاستشارة التي تم انجازها مع الشباب

أظهرت الاستشارة التي تم انجازها مع 60 طالبا وعاملا من الشباب حول تصورهم للمغرب في أفق 2025 الاستنتاجات التالية :

- للشباب تصور غير واضح للمستقبل، مما يترجم خوفهم من المستقبل
- الشباب مهتم أكثر، حسب ترتيب تناقصي، بالمشاكل المتعلقة بالتعليم، التشغيل، الانفتاح الاقتصادي، الحكامة...
- يطمح المشاركون في هذه الإستشارة إلى تطوير البحث العلمي، التحديث التكنولوجي و المعرفة وكذا تعزيز حقوق الإنسان
- لتحقيق آمالهم، يقترح هؤلاء الشباب تعليما في المستوى، اقتصادا تنافسيا والمحافظة على الموارد الطبيعية
- الأبعاد الثقافية والاجتماعية لا تندرج إلا قليلا في انشغالات وآمال الشباب حسب نتائج الإستشارة.

3.6.3. دعم الاندماج على الصعيد الدولي

يحتل المغرب مكانة إستراتيجية نظرا لانفتاحه السياسي والاقتصادي على العالم، تتأثر ثقافته بمختلف الحضارات التي مرت بالبلاد. فالمغرب ينتمي لإفريقيا والعالم العربي، قريب من أوروبا، متموقع في حوض البحر الأبيض المتوسط، كل هذا يجعل منه مهد للحضارات. المغرب بلد إسلامي منذ عدة قرون لكن هذا لم يمنعه من أن يكون دائما أرض تسامح وتعايش سلمي للديانات.

كل هذه المؤهلات تمكن المغرب من الاندماج على الصعيد الدولي لدفاع أفضل عن مصالحه في عالم العولمة، من اكتمال وحدته الترابية مع احترام السيادة الوطنية، من الاستفادة من فرص التجارة الدولية ومن التقدم التكنولوجي للتموقع في مجتمع المعرفة.

هذه المعرفة ستساهم في إشعاع أوسع للمغرب على الساحة الدولية بفضل مستوى تعليمي وتكويني مرتفع وإنتاجية تنافسية لسلع ذات قيمة مضافة عالية و تعزيز البحث/التنمية وابتكارات تكنولوجية...

[35] تم إنشاء الأكاديمية المغربية للدبلوماسية مؤخرا لمواكبة الإصلاحات وإدخال تغييرات حقيقية على مستوى وزارة الشؤون الخارجية والتعاون.

هذا المستوى الإشعاعي يمكن أن يتحقق عبر نوعين من الآليات. الأولى داخلية وترتكز على تنمية بشرية عالية. والأخرى خارجية ترتكز على دبلوماسية حداثية، وتثمين تراثنا الثقافي وتوسيع قدرات التفاوض والتشاور.
وبالارتكاز على احترام قواعد القانون الدولي، والتسامح، وحوار الحضارات والتعايش السلمي، يكون للدبلوماسية المغربية دور أساسي في تكريس اندماج المغرب في المجتمع الدولي. ولهذا الغرض، يجب تسريع الإصلاحات الراهنة [35] لإعطاء الدبلوماسية المغربية أكثر فعالية على الصعيد السياسي، والاقتصادي، والثقافي وحتى الايكولوجي. وهذا مما سيمكن المغرب من الاقتراب أكثر من باقي الحضارات الأخرى وتنمية التعاون و الشراكة.

ويمكن للمغرب أن يساهم بشكل ملموس في **بناء منطقة للسلام**، والاستقرار والرفاهية في منطقة البحر الأبيض المتوسط وأفريقيا. لكنه لا يجب أن يدخر جهدا من أجل **تفعيل اتحاد المغرب العربي** والذي يعتبر ضروريا لتقوية المبادلات التجارية بين بلدان المنطقة والدفاع عن مصالحها. كما يجب على المغرب وبالإضافة إلى تعزيز علاقات الشراكة مع أوروبا، أن **يقوي علاقاته مع أفريقيا** على المستوى السياسي و التجاري والعلمي.

وكما تم توضيحه، فإنه **يجب إعطاء قيمة للتعدد الثقافي** واستغلاله لصالح الإشعاع الدولي للمغرب. كما يجب أن ترافق المنجزات في ميدان الحريات العامة باهتمام خاص بالمسألة الثقافية التي تؤثر على التنمية البشرية. كل هذا من شأنه **خلق انسجام بين المغاربة المقيمين بالمغرب والمغاربة القاطنين بالخارج والجالية اليهودية وتعزيز الإنتماء لنفس الهوية**.

يجب أن يستغل التنوع الثقافي واللغوي وتنوع أشكال التعبير عنها لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن بين وسائل هذا الاستغلال مضاعفة المهرجانات الثقافية لضمان استمرارها.

أما فيما يخص تقوية القدرات في مجال الحوار والتفاوض، فيمكن أن يحدث ذلك في إطار مسلسل **تمكين الفاعلين في المجتمع المدني** بهدف مشاركة أقوى في الحوار الأورومتوسطي والمنتديات الدولية. وهو ما من شأنه تشجيع استكمال مسلسل الديموقراطية والدفاع عن الحقوق الاقتصادية للسكان.

الخـاتـمة

في إطار إعداد الآفاق المستقبلية العامة، أعطيت الأولوية للإشكاليات الأساسية للتنمية البشرية. وقد تم نسبيا في الوقت الراهن حصر هذه البؤر المستقبلية. ويمكن أن يكون تجاوز هذه البؤر داعمة قوية لتحسين فعالية الإصلاحات الكبرى والارتقاء بالمغرب إلى مستوى عال من التنمية البشرية.

وقد سمح أخذ بؤر المستقبل وبوادر التغيير وسياق التطور المستقبلي بعين الاعتبار بتحديد المغرب المأمول والممكن في أفق 2025 حيث أن السيناريو المتوقع قد يولد بنفسه إمكانات تحقيقه وذلك أساسا بفضل حكامة جيدة وبفضل تحسين أداء السياسات العمومية.

ومن أجل إحداث قطيعة مع المسار الإتجاهي، ليس للمغرب خيارا آخر غير أن يبلور رؤية شاملة للتنمية. وستتمحور هذه الرؤية على المدى البعيد (2025) على المعرفة وذلك من أجل تنمية بشرية مستدامة ومن أجل إشعاع المغرب على الصعيدين الإقليمي والدولي. وسييسر تحقيق هذه الرؤية تعزيز مسلسل التنمية المحلية على المدى المتوسط (2012-2015)، مما من شأنه أن يدعم التماسك الاجتماعي والإقليمي وإشراك جميع الفاعلين في التنمية.

وهذا المغرب المأمول ممكن. وتجسيده يحتاج، قبل كل شيء وعلى المدى القصير، إلى ضمان شروط العيش الكريم لمجموع السكان طبقا لمقتضيات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وينبغي أن يشكل ورش التشغيل أولوية وطنية بسبب انعكاساته على الاندماج الاجتماعي وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. كما أن ورش العدالة ليس أقل أهمية لأنه يسمح بخلق الثقة بين الفاعلين في التنمية ومن تم يدفع قدما بالازدهار الاقتصادي للبلاد.

ومن أجل أن يكون المغرب، في أفق 2025، ضمن البلدان ذات التنمية البشرية العالية، يجب عليه أن يقوم بالقطيعة في تصور وتطبيق السياسات العمومية، وخصوصا ما يلي :

- ترسيخ ممارسات الحكامة الجيدة بين الفاعلين في التنمية (الشفافية والمسؤولية والمشاركة والبرمجة والمراقبة والتقييم...)
- رفع عوائق التنمية المتعلقة بقطاع العدالة، بتطبيق القوانين و بالأنظمة العقارية و السوق المالي.
- تعبئة مجموع الفعاليات من أجل قضاء سريع ونهائي على آفات الأمية والجهل.

- إعطاء البحث العلمي مكانة هامة في التوجهات العمومية.
- المراهنة، في مستوى السياسات العمومية، على الفئات ذات التأثير القوي على التنمية البشرية أي النساء والشباب.
- أقلمة السياسات العمومية وإعداد استراتيجيات وطنية انطلاقا من تعزيز المقاربات المحلية.
- إعادة النظر في معايير إعداد التراب الوطني في ضوء متطلبات التنمية البشرية وليس حسب اعتبارات أمنية وإدارية فقط.
- جعل الانفتاح على العالم مصدرا للتنمية والإشعاع عن طريق دبلوماسية نشيطة ونظام ديناميكي للإنعاش الاقتصادي و تثمين أمثل للتراث الثقافي الوطني.

ولن تكون هذه القطيعات فعلية دون تصور أفضل لدى المواطنين لحقوقهم وواجباتهم، ودون امتلاك ونشر قيم الديمقراطية والمساواة والتسامح والتقدم. وهذا يمكن أن يتجسد بواسطة إصلاح جريء للمدرسة التي هي المصدر الرئيسي للمرجعيات والقيم بعد الأسرة.

وعدا رهان التربية، فإن القطيعة الكبرى تتجسد في وضع التنمية البشرية في قلب الانشغالات الوطنية بتوجيه جهود مجموع الفاعلين نحو هذا الهدف.

ملحقات

الملحق 1 : شبكة الآفاق الموضوعاتية

تهدف هذه الشبكة التي تُنقِّح الاستمارة التي تم توزيعها في ملف أفاق إلى تيسير قراءة المنتجات الموضوعاتية المنتظرة في شهر أكتوبر وإعداد تقييمها في إطار التأمل حول آفاق 2025.

وسيكون على مختلف الفرق الموضوعاتية ملء العناصر الأساسية في هذه الشبكة و من الأفضل، قبل نهاية دجنبر 2004، وذلك في إطار منهج إشراكي. وسيتم إبلاغ الشبكة النهائية إلى فريق "احتمالات" قبل 7 يناير 2005 لتمكين المستشارين من ضمان تنشيط أفضل لمناظرة 4-5 فبراير 2005.

وتتمحور الشبكة حول النقط التالية التي يجب توثيقها بالأولية حسب الموضوع :

1. من منظور التطورات السابقة والجارية التي تمت ملاحظتها :

- ما هي الميول أم الاتجاهات الوازنة التي سيتم اتباعها خلال السنوات المقبلة ؟
- ما هي بذور التغيير ؟
- ما هي أهم البواعث الموجبة أو المفاتيح الأساسية الداخلية أو الخارجية للمغرب التي تحدد شروط تقدم التنمية البشرية أو كبحه ؟
- من بين هذه البواعث الموجبة أو المفاتيح الأساسية، ما هي تلك التي يتحكم فيها المغرب وتلك التي توجد خارج نطاق سيطرته حاليا ؟

2. من منظور تحليل نقط القوة/ وعوامل النجاح/ الديناميات وكذا نقط الضعف/ الهشاشة/ الاختلالات في ما يتعلق بالتنمية البشرية :

- ما هي الإمكانات التي يجب تعزيزها والخصاص الذي يجب تجاوزه (الأساسيات التي يجب ضمانها) على المديين القريب والمتوسط (2015/2010) ؟
- ما هي رافعات ومعوقات التنمية البشرية ؟
- ما هي أهم التحديات التي يجب مواجهتها للاستفادة من الرافعات وتقليص أو إبعاد تلك المعوقات ؟
- ما هي المتطلبات المسبقة أو شروط النجاح من أجل القضاء على الخصاص ؟

3. من منظور تقييم الاستراتيجيات السابقة (نجاحات، صعوبات، فشل) والجارية (أهداف ومرامي متتبعة) :

- ما هي الاستراتيجيات/ السياسات/ برامج العمل التي يجب الاستمرار فيها أو التخلي عنها ؟
- ما هي التوصيات التي يجب صياغتها بالنسبة للتوجهات الإستراتيجية الجديدة وللأدوات التي يجب إقامتها على المدى القريب ؟

4. في أفق 2025 : ماهي العوامل الرئيسية للتغيير والقطيعة والمتطلبات الداخلية أو الخارجية التي قد يكون لها تأثير على التنمية البشرية من الآن إلى 2025 ؟

أوضحوا نتائج هذه العوامل بدقة (إيجابية أو سلبية)

- ما هي الخلاصات التي يمكن استنتاجها في ما يخص الرهانات (مثل مواضيع العجز الجديدة) والتحديات على المدى القريب والمتوسط (2015/2010) وعلى المدى الطويل (في أفق 2025 وما بعد) ؟

الملحق 2 : الإمكانات، العجز والإكراهات (قائمة غير مستوفاة)

1. الإمكانات التي يجب تعزيزها

1.1. الإمكانات البشرية

- النعمة الديموغرافية (انخفاض معدل التبعية) التي ينبغي الاستفادة منها.
- وجود نخبة مكونة في المدارس العليا الوطنية أو الأجنبية والتي ينبغي استغلالها في خدمة التنمية.
- تحسين الوضع الصحي للسكان.
- أجهزة تكوين مهني فعالة نسبيا يجب تطويرها.
- تحسين وضع المرأة (التعليم، مدونة الأسرة....)
- انفتاح المجتمع الذي يجب تعزيزه بالاتصال السمعي البصري والتمدرس والتعليم المختلط وتشغيل النساء وشباب الساكنة.
- رصيد التضامن داخل الأسرة والمجتمع المغربي في مجموعه.
- إعادة تأهيل اللغة والثقافة الأمازيغية في 2001 وإنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية من طرف صاحب الجلالة محمد السادس سنة 2003.

2.1. بناء دولة عصرية

- استقرار سياسي
- تعزيز المسلسل الديمقراطي (تغيرات سياسية واجتماعية، بروز ممارسات ديمقراطية جديدة...)
- الحرية المدنية (حرية التعبير، دولة القانون، الحقوق الفردية، القانون المنظم للجمعيات...)
- تطور الحرية الاقتصادية
- تطور في اتجاه المساواة بين الرجال والنساء في الحقوق السياسية مع دخول 10 ٪ من النساء إلى البرلمان.
- تكريس حرية الإعلام.
- جهاز تشريعي وتنظيمي للاتمركز يجب تعزيزه (الجهوية، تدبير لا مركزي للاستثمار وإشراك الجماعات المحلية)
- الوعي بأهمية التنمية البشرية.
- بروز المجتمع المدني ومشاركته في تنشيط التنمية البشرية
- المغرب : ورش كبير للإصلاحات التي أنجزت في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والمعمارية.

3.1. الإطار الطبيعي والبيئة والتراب

البيئة

- مناجم وإمكانات في ميدان الطاقات المتجددة
- خبرة في تعبئة الموارد المائية السطحية بواسطة بناء السدود (التي يجب تعزيزها بتهيئة ملازمة لأحواض المصبات)

- شبكة الأرصاد الجوية والمائية والجيولوجية المائية وتتبع جودة المياه.
- مكاسب كامنة من بروتوكول كيوطو يجب تجسيدها عن طريق إنشاء صناعة نظيفة.

المجالات الترابية

- موقع جيوستراتيجي
- توزيع مدن أكثر توازنا مقارنة مع بعض البلدان النامية في المنطقة.

4.1. التنمية الاقتصادية

- المحافظة النسبية على التوازنات الماكرو اقتصادية.
- انفتاح الاقتصاد على محيطه
- توجه لصالح اقتصاد السوق
- تعزيز تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج من العملة الصعبة.
- التجهيز بالبنيات التحتية الثقيلة (الطرق السيارة، الطرق، الموانئ...).
- تطوير القطاعات الواعدة: السياحة، الصناعات الغذائية الزراعية، الفوسفاط، التكنولوجيات الجديدة للمعلوميات، ألإليكترونيك...

2. العجز الذي يجب تغطيته

1.2. الطاقة البشرية

التربية والتكوين

- ضعف الفعالية الداخلية لمنظومة التربية والتكوين
- العزوف عن الشعب العلمية والتقنية والمهنية الذي يستوجب إصلاح نظام التوجيه المدرسي والمهني.
- نقص في التمدرس على مستوى التعليم الثانوي وخصوصا العالي.
- تدهور جودة التعليم.
- تراجع قيمة المدرسة نظرا لبطالة حاملي الشهادات.

البحث العلمي والتكنولوجيات

- نقص على مستوى مفصل "البحث/التعليم" و"البحث/الاقتصاد.
- عجز في الإنتاج التكنولوجي والعلمي وفي نقل التكنولوجيات الملائمة
- تأخر في تكنولوجيات الإعلاميات والاتصال.

الموارد البشرية

- مستوى غير كاف في تأهيل الموارد البشرية مقارنة بالتطلعات في الميادين الاقتصادية والتنمية البشرية عموما.
- أمية و تعليم ضعيف للشباب والنساء، خصوصا في الوسط القروي.
- قصور في التكوين الأساسي وفي التكوين المستمر.
- عدم تلاؤم التكوين مع متطلبات التشغيل.
- نقص في العلميين والتقنيين المتخصصين في ميادين التنمية البشرية التي تشكو من عدة ثغرات.
- بطالة عالية خصوصا لدى الشباب والنساء وحاملي الشهادات.
- أزمة بعض النخب.
- هجرة الأدمغة.
- بنية ديموغرافية اجتماعية للسكان النشيطين العاملين غير ملائمة (الفلاحون ومربو المواشي والصيادون متقدمون في السن وأميون)

الصحة

- غياب برامج مهيكلة لمكافحة الأمراض غير المعدية وكذا البرامج التي تستهدف بعض فئات السكان المعرضة للخطر (صحة الشباب والمراهقين).
- مؤشرات موت الأطفال والأمهات لا تزال مرتفعة رغم التقدم المسجل.
- نقص في التأطير الصحي والتغطية الصحية.
- مستوى ضعيف للمصاريف الصحية و عدم ملائمة بنيتها.
- قصور في التمويل العمومي لقطاع الصحة.
- ضعف تغطية التأمين على المرض.
- بنية تحتية استشفائية تتطور بسرعة أقل من عدد السكان.

المرأة

- تثمين غير كاف لدور ووضع المرأة في المجتمع وفي الدائرة الاقتصادية والسياسية.
- تعرض النساء للتمييز القانوني وللفقر والعنف.

الفوارق الاجتماعية

- شيوع الفقر البشري والمالي واللامساواة، خصوصا في الوسط القروي.
- نظام الحماية الاجتماعية غير كاف ولا يشمل إلا أقلية من السكان.
- لا مساواة بين الجنسين.

الثقافة والروحانيات

- إنتاج ثقافي محدود (الكتب، الصحف، الأفلام...).

2.2. بناء دولة عصرية

- عجز في ما يتعلق بالحكامة مرتبط بإدارة قليلة الفاعلية.
- نقص في التنسيق بين مختلف أجهزة الدولة.
- نقص في دمج ألأعمال القطاعية في الزمان والمكان
- غياب رؤية استراتيجية على المدى البعيد.
- ثقافة المسؤولية غير متطورة بما فيه الكفاية.
- عدم كفاية جودة التنظيم.
- عدم كفاية إشراك السكان في مسلسل اتخاذ القرار (مشاركة وشراكة)
- ضعف مشاركة القطاع الخاص في التنمية البشرية (تشغيل عارض، مفهوم المقاولة المواطنة غير متطور بما فيه الكفاية...).
- نقص على مستوى معرفة أبعاد التنمية البشرية وانشغالات ومتطلبات مختلف مكونات المجتمع (النساء، الشباب...).

3.2. الإطار الطبيعي والبيئة والمجالات الترابية

البيئة

- تدهور الأنظمة البيئية الطبيعية (الغابات، المراعي، السواحل، المناطق الرطبة...) والموارد الطبيعية (الماء، الموارد البحرية...).
- نقص في معرفة الموارد الطبيعية: الماء، التربة، التنوع الحيوي، الطاقات المتحجرة (جرد وخرائطية).
- غياب متواتر لمعالجة ولتثمين المياه المستعملة والنفايات الصلبة الناتجة في الوسط الحضري (المنزلية) والصناعية (الصناعة الغذائية الزراعية، الصناعة التقليدية، المناجم، الصناعة الكيماوية...)
- غياب جهاز أرصاد وتدبير الكوارث الطبيعية.

المجالات الترابية

- تقسيم غير متكافئ للمجال الترابي وتفاقم ظاهرة "المغرب بسرعات متعددة":
  - توزيع جغرافي غير متساوي للسكان.
  - تهميش بعض الجهات في ما يتعلق بالتجهيزات والخدمات الأساسية، خصوصا العالم القروي.
  - نقص في البنيات التحتية والخدمات الأساسية واستدامة هذه التجهيزات.
  - ضعف التضامن بين الجهات.
- تطور فوضوي للمدن وتوسع الأحياء المحيطة بها وانتشار السكن غير القانوني وغير اللائق.
- نقص في المساكن.

4.2. التنمية الاقتصادية

- عدم كفاية النمو الاقتصادي أمام ضخامة طلبات الشغل.
  - ضيق السوق المحلي.
  - تنوع قطاعي غير كاف.
  - مشكل التنافسية الاقتصادية وجذب الاستثمارات الخارجية المباشرة بغض النظر عن الخوصصة.
  - نفوذ قوي للرأسمال العائلي.
  - هشاشة النسيج المنتج أمام رهانات الانفتاح.
  - استمرار وجود هياكل عقارية غير ملائمة.
  - تمويل ضعيف للاقتصاد من طرف القطاع البنكي (خصوصا المقاولة الصغيرة و الصغيرة جدا).
  - رسملة محدودة في البورصة.
- استمرار، بل تضخم الاقتصاد غير المنظم.

3. إكراهات يجب حلها

1.3. عوامل خارجية

- قدرة ضعيفة على تدبير المجازفة والمخاطرة.

2.3. الإمكانات البشرية

- تعقد المسألة اللغوية وصعوبة اختيار لغة واحدة للتعليم (العربية، اللهجات، الفرنسية...).
- المدرسون غير معبئين والمدرسة فقدت من قيمتها.
- استمرار الزبونية (مجتمع علاقات أكثر من مجتمع قانون).
- الشرائح المتوسطة لا تقوم بدورها.
- محيط اجتماعي وقضائي غير ملائم أحيانا للنساء اللواتي يجهلن تقريبا كل القوانين والمساطر القانونية.

3.3. بناء دولة عصرية

- خلل مؤسساتي (إدارة قليلة الفعالية، غياب شبه تام لتقييم الأعمال المنجزة، نقص في التنسيق بين الفاعلين، تعقد وبطء الدواليب الإدارية في تفعيل البرامج الاجتماعية...).
- وتيرات مختلفة في اللامركزية واللاتمركز.
- نقص في المعلومات وفي التواصل.
- عدم ترصيد التجارب الناجحة.
- تعدد الفاعلين المتدخلين في تدبير التراب والموارد الطبيعية...
- الرشوة.

4.3. الإطار الطبيعي والبيئة والتراب

- تهميش بعض الجهات في ما يتعلق بالتجهيزات والخدمات الأساسية.
- رهق مائي، بل قلة الماء في أفق 2025.
- هياكل عقارية غير ملائمة (العقار مثل "قنبلة موقوتة").

5.3. التنمية الاقتصادية

- اقتصاد مرتبط بالمصادفة المناخية
- ضيق السوق المحلي وضخامة الاقتصاد الغير منظم.
- نفوذ قوي للرأسمال العائلي.
- عقلية المقاولة غير متطورة بما فيه الكفاية.
- ممارسات نقابية تعتبر أحيانا كعامل يكبح الاستثمار.
- تبعية إزاء الخارج في مجال الطاقة.
- ندرة الموارد المالية المخصصة للتنمية البشرية بالنظر إلى تقليص مداخيل الخوصصة في المستقبل.
- نظام ضريبي غير متساوي بين عوامل الإنتاج (ثقيل بالنسبة للعمل في الوقت الذي غالبا ما يعفي الرأسمال).
- نظام تمويل غير ملائم لحاجيات المقاولة الصغيرة جدا والمقاولة الصغيرة والمتوسطة.
- اختراق ضعيف لتكنولوجيات الاعلاميات والاتصال.

الملحق 3 : التمثيل البياني لبؤر المستقبل

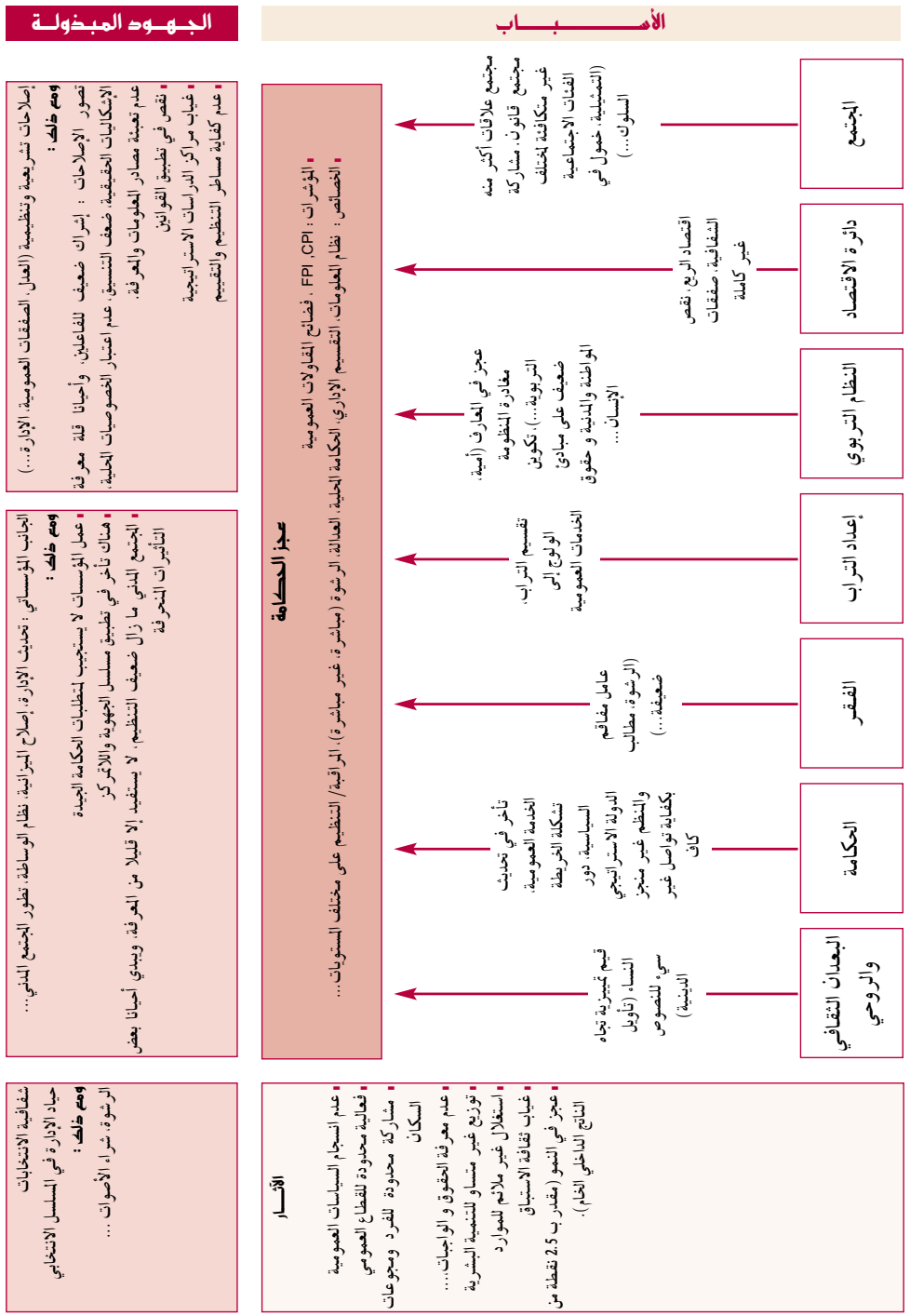

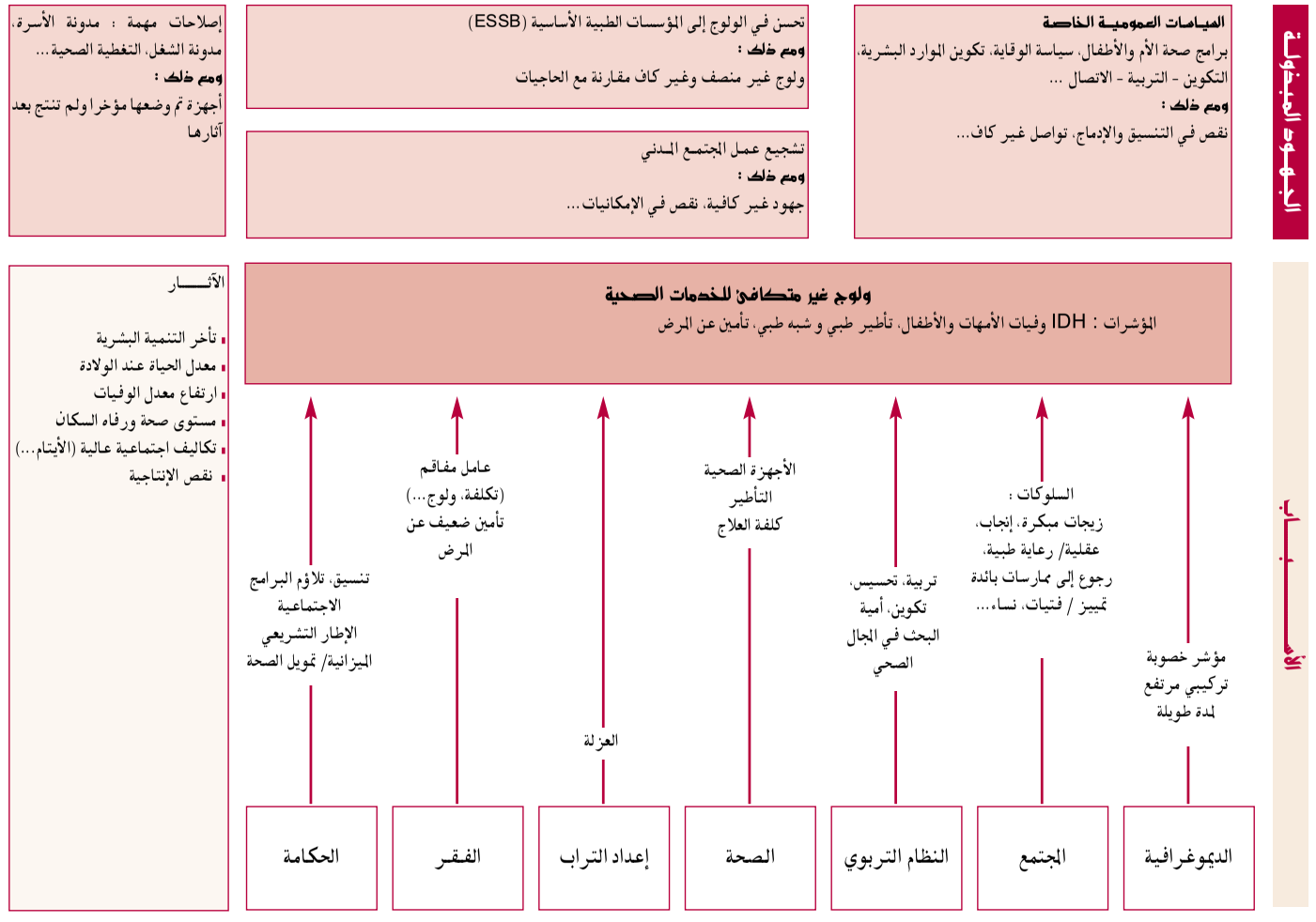

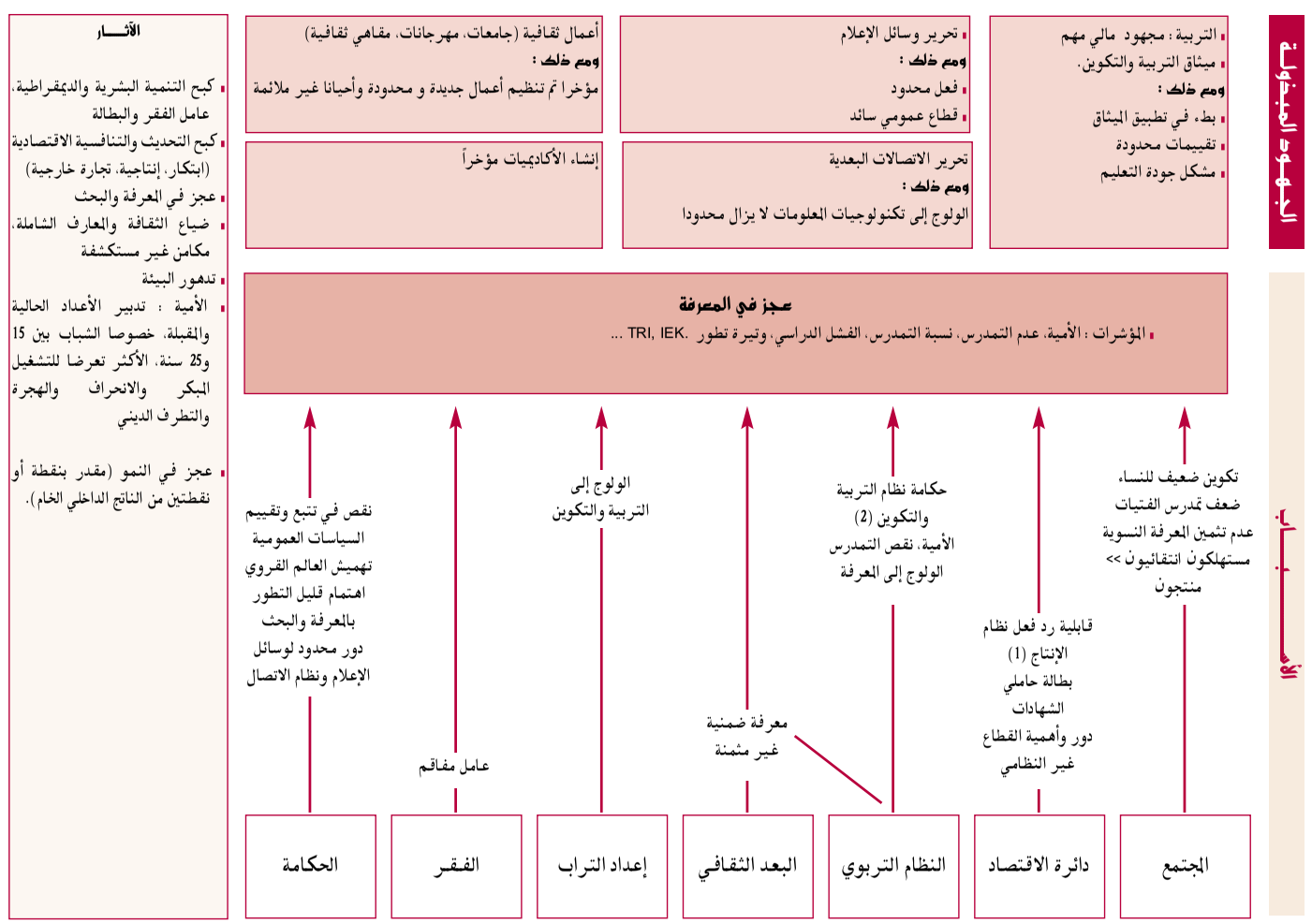

(1) ضعف تأهيل وتأطير التشغيل، استثمار ضعيف في البحث والتطوير، بنية المقاولة غير ملائمة (مقاولات عائلية، اقتصاد الريع...)...
(2) برامج قليلة التلاؤم مع الظروف المحلية، مردودية النظام ضعيفة، مكافحة غير كافية للفشل الدراسي، اعتبار غير كاف للنوع، غياب برامج لمحو الأمية، نقص في شفافية وتقييم البرامج، ضعف تحفيز الباحثين في القطاع العمومي، تنظيم نظام البحث والتطوير...

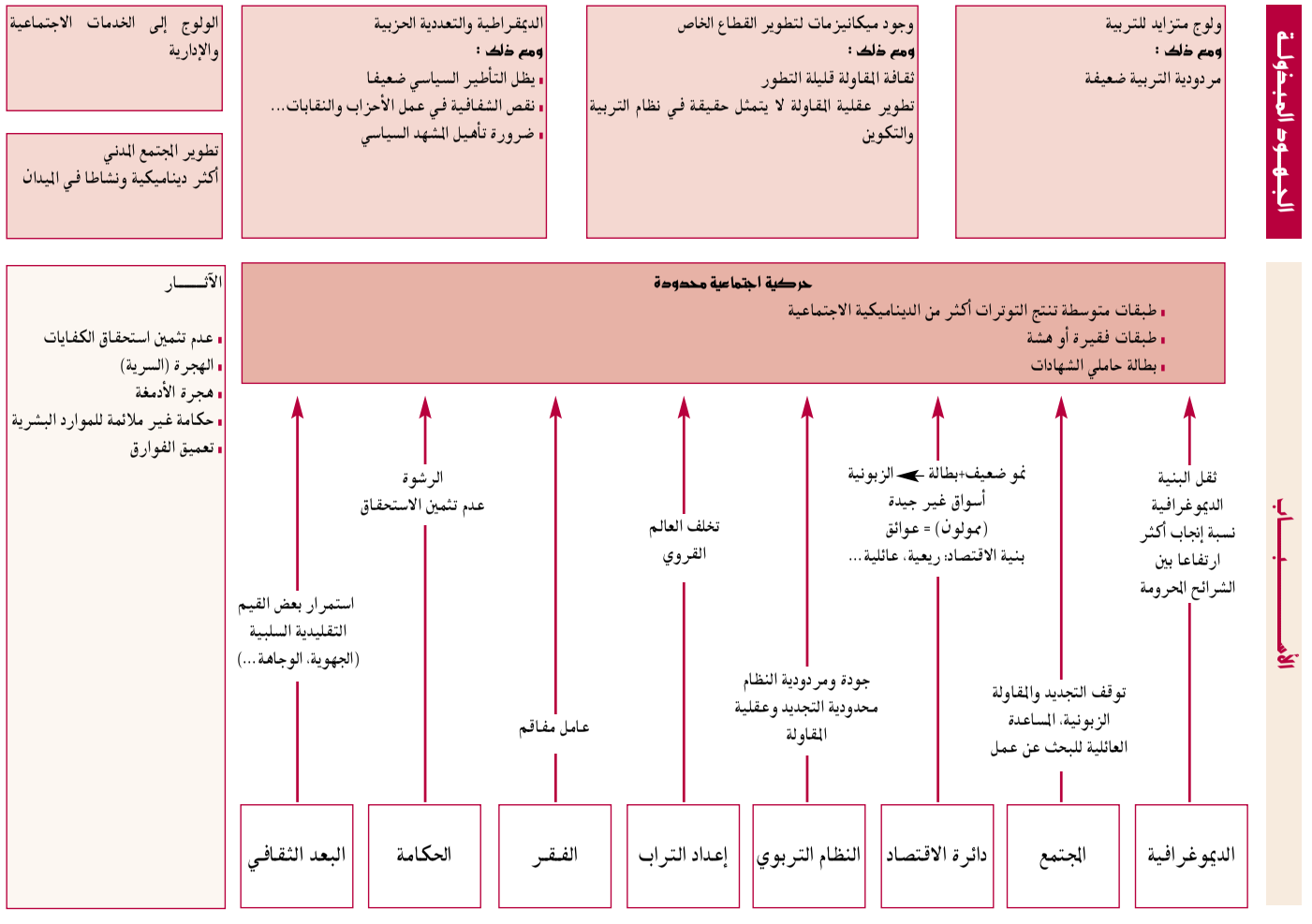

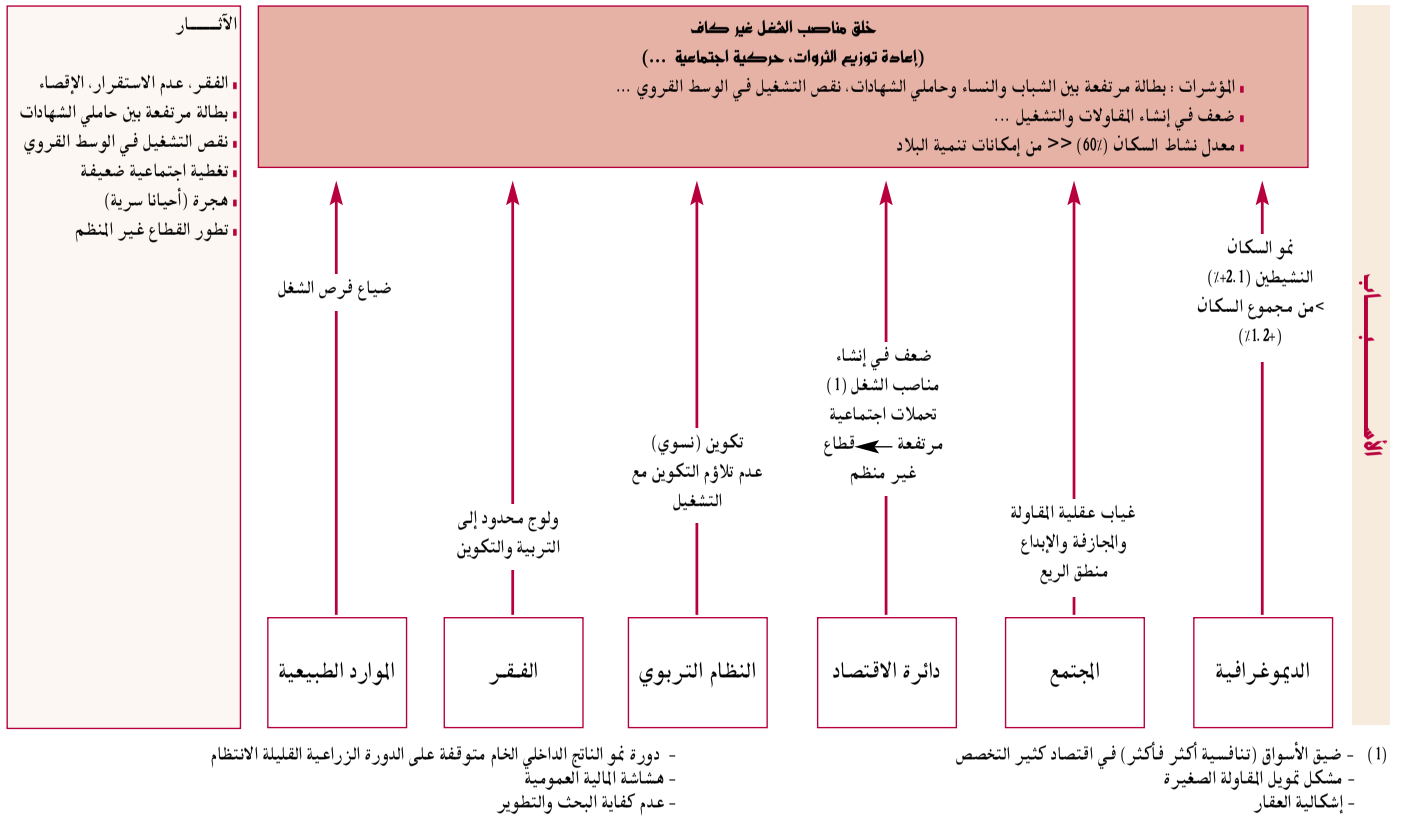

(1) - ضيق الأسواق (تنافسية أكثر فأكثر) في اقتصاد كثير التخصص
- مشكل تمويل المقاولة الصغيرة
- إشكالية العقار
- دورة نمو الناتج الداخلي الخام متوقفة على الدورة الزراعية القليلة الانتظام
- هشاشة المالية العمومية
- عدم كفاية البحث والتطوير

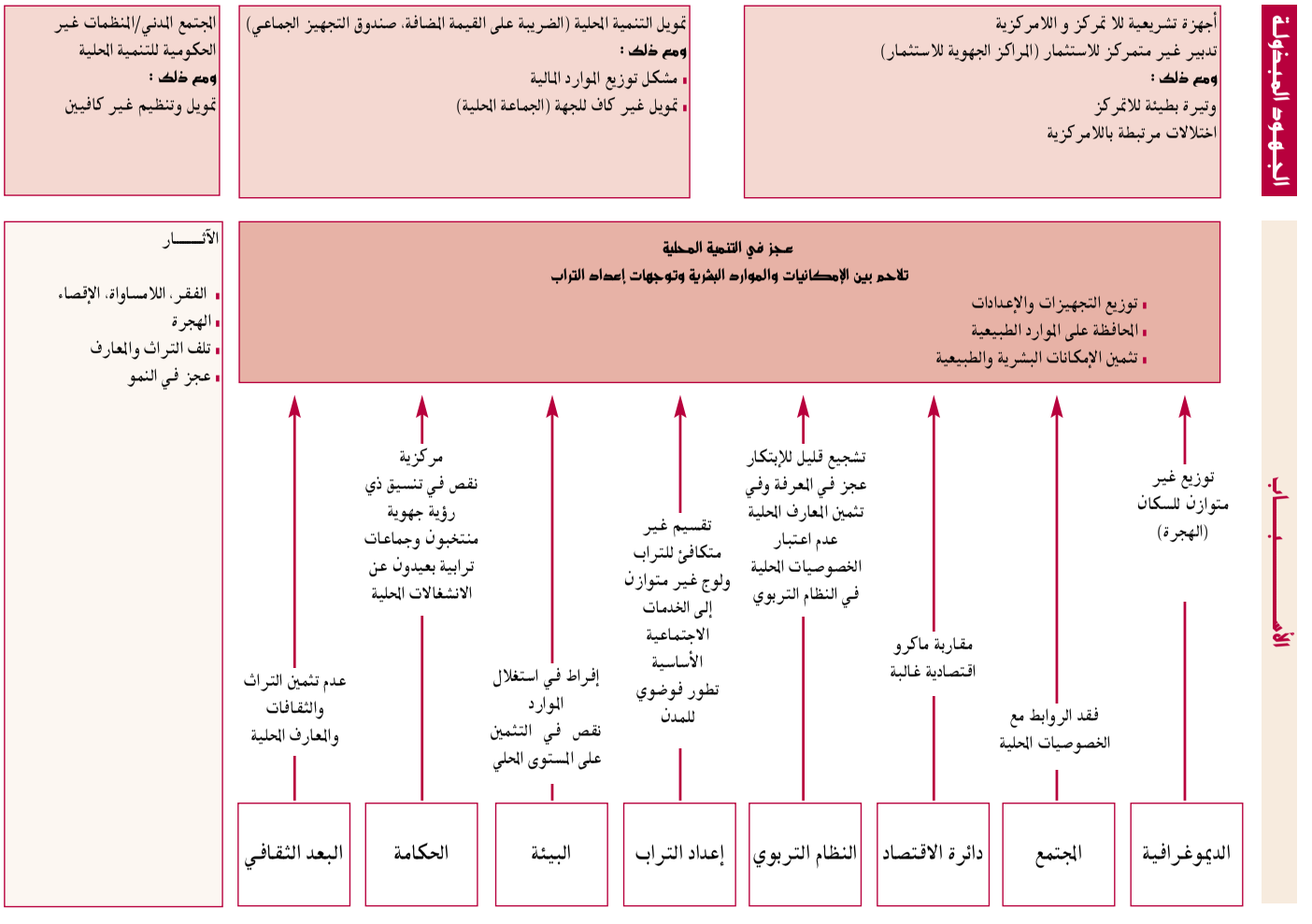
الجهود المبذولة
أجهزة تشريعية للا تمركز و اللامركزية
تدبير غير متمركز للاستثمار (المراكز الجهوية للاستثمار)
ومع ذلك :
وتيرة بطيئة للاتمركز
اختلالات مرتبطة باللامركزية
تمويل التنمية المحلية (الضريبة على القيمة المضافة، صندوق التجهيز الجماعي)
ومع ذلك :
مشكل توزيع الموارد المالية
تمويل غير كاف للجهة (الجماعة المحلية)
المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية للتنمية المحلية
ومع ذلك :
تمويل وتنظيم غير كافيين
الأسباب
عجز في التنمية المحلية
تلاحم بين الإمكانيات والموارد البشرية وتوجهات إعداد التراب
توزيع التجهيزات والإعدادات
المحافظة على الموارد الطبيعية
تثمين الإمكانات البشرية والطبيعية
الآثار
الفقر، اللامساواة، الإقصاء
الهجرة
تلف التراث والمعارف
عجز في النمو
توزيع غير متوازن للسكان (الهجرة)
فقد الروابط مع الخصوصيات المحلية
مقاربة ماكرو اقتصادية غالبة
تشجيع قليل للإبتكار
عجز في المعرفة وفي تثمين المعارف المحلية
عدم اعتبار الخصوصيات المحلية في النظام التربوي
تقسيم غير متكافئ للتراب
ولوج غير متوازن إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية
تطور فوضوي للمدن
مركزية نقص في تنسيق ذي رؤية جهوية
منتخبون وجماعات ترابية بعيدون عن الانشغالات المحلية
إفراط في استغلال الموارد
نقص في التثمين على المستوى المحلي
عدم تثمين التراث والثقافات والمعارف المحلية
الديموغرافية
المجتمع
دائرة الاقتصاد
النظام التربوي
إعداد التراب
البيئة
الحكامة
البعد الثقافي

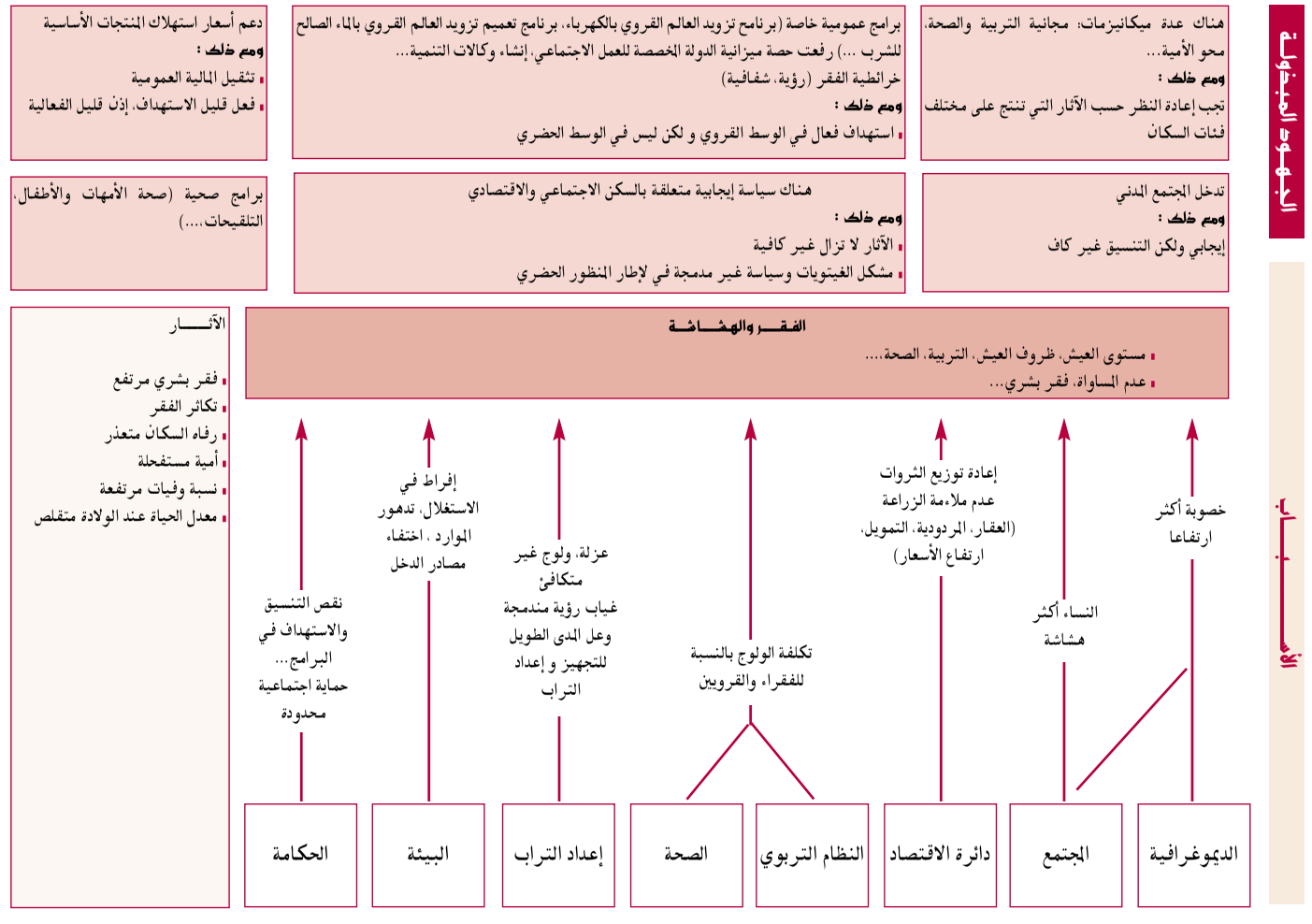
الجهود المبذولة
هناك عدة ميكانيزمات: مجانية التربية والصحة، محو الأمية...
ومع ذلك :
تجب إعادة النظر حسب الآثار التي تنتج على مختلف فئات السكان
برامج عمومية خاصة (برنامج تزويد العالم القروي بالكهرباء، برنامج تعميم تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب ...) رفعت حصة ميزانية الدولة المخصصة للعمل الاجتماعي، إنشاء وكالات التنمية...
خرائطية الفقر (رؤية، شفافية)
ومع ذلك :
استهداف فعال في الوسط القروي و لكن ليس في الوسط الحضري
دعم أسعار استهلاك المنتجات الأساسية
ومع ذلك :
تثقيل المالية العمومية
فعل قليل الاستهداف، إذن قليل الفعالية
تدخل المجتمع المدني
ومع ذلك :
إيجابي ولكن التنسيق غير كاف
هناك سياسة إيجابية متعلقة بالسكن الاجتماعي والاقتصادي
ومع ذلك :
الآثار لا تزال غير كافية
مشكل الغيتويات وسياسة غير مدمجة في لإطار المنظور الحضري
برامج صحية (صحة الأمهات والأطفال، التلقيحات....)
الأسباب
الفقر والهشاشة
مستوى العيش، ظروف العيش، التربية، الصحة....
عدم المساواة، فقر بشري...
خصوبة أكثر ارتفاعا
النساء أكثر هشاشة
إعادة توزيع الثروات
عدم ملاءمة الزراعة (العقار، المردودية، التمويل، ارتفاع الأسعار)
تكلفة الولوج بالنسبة للفقراء والقرويين
عزلة، ولوج غير متكافئ
غياب رؤية مندمجة وعل المدى الطويل للتجهيز و إعداد التراب
إفراط في الاستغلال، تدهور الموارد ، اختفاء مصادر الدخل
نقص التنسيق والاستهداف في البرامج... حماية اجتماعية محدودة
الآثار
فقر بشري مرتفع
تكاثر الفقر
رفاه السكان متعذر
أمية مستفحلة
نسبة وفيات مرتفعة
معدل الحياة عند الولادة متقلص
الديموغرافية
المجتمع
دائرة الاقتصاد
النظام التربوي
الصحة
إعداد التراب
البيئة
الحكامة

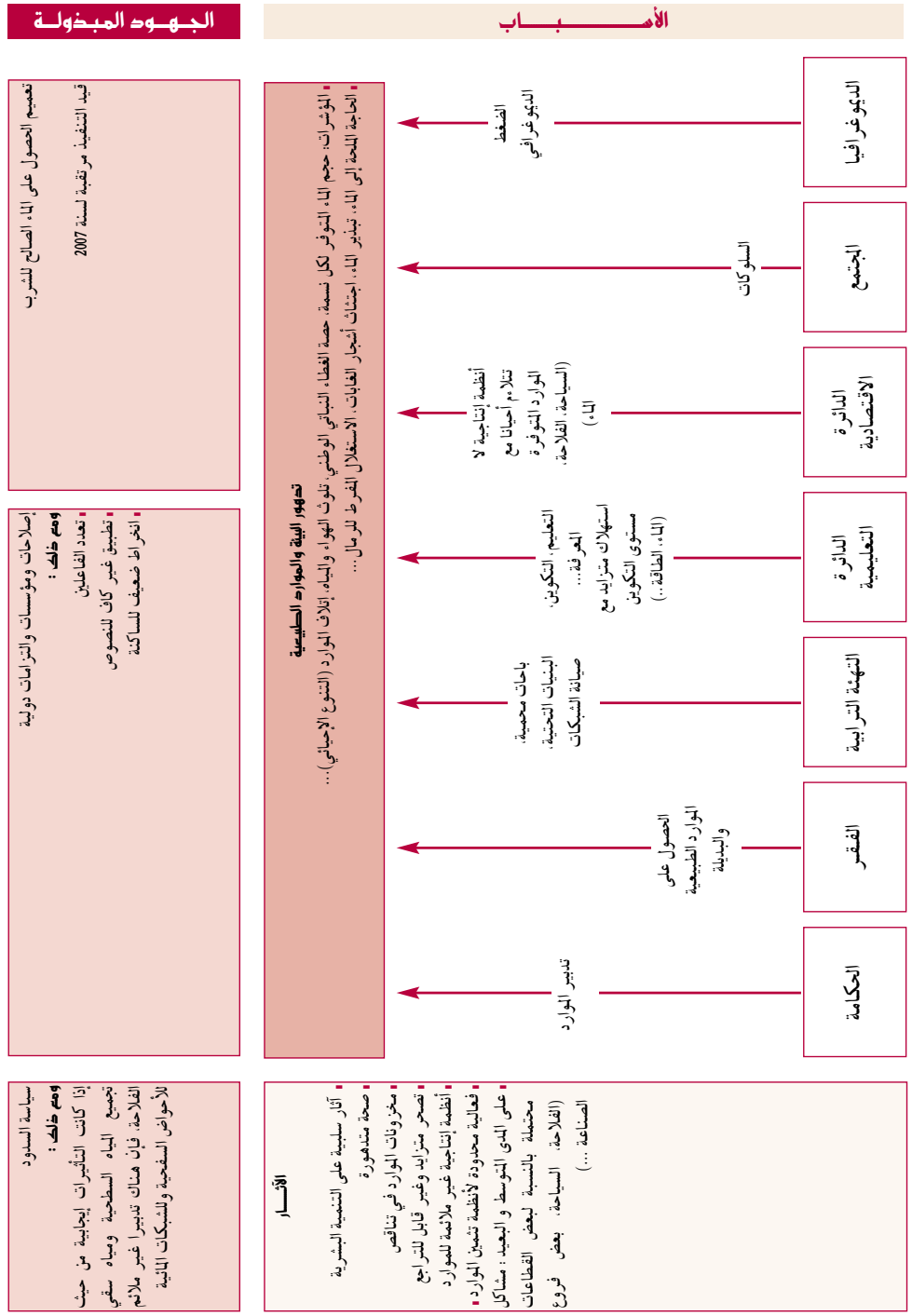

الملحق 4 : كيف ترى مجموعات من الشباب المغرب في أفق 2025 ؟

(بعض النتائج)

أنجزت الاستشارة في صفوف 56 طالبا ومستخدما بإفران (جامعة الأخوين) وفاس ومكناس وأزرو وآسفي[36].

الأسئلة التي طرحت على الشباب في مجموعات و بكيفية انفرادية هي :

- كيف ترون الحالة التي سيكون عليها المغرب سنة 2025، وفق كافة الاحتمالات (مغرب ميال) ؟ كيف سيكون المغرب قد وصل إلى تلك الحالة ؟ صفوا وبرروا وجهة نظركم.
- صفوا المغرب الذي تطمحون إليه سنة 2025. وضحوا كيف سنتمكن من الوصول إلى ذلك.

1. النتائج الرئيسية بحسب فئة الجواب

1.1. مغرب ميال لدى الشباب

- رؤية تشاؤمية غالبة : حظوظ الشباب ذوي الرؤى المختلطة ليكونوا ضمن المتشائمين أوفر من حظوظ تواجدهم ضمن المتفائلين خلال بضع سنوات (التمثيل البياني 1).

الرسم البياني 1: أصناف الرؤى لدى الشباب

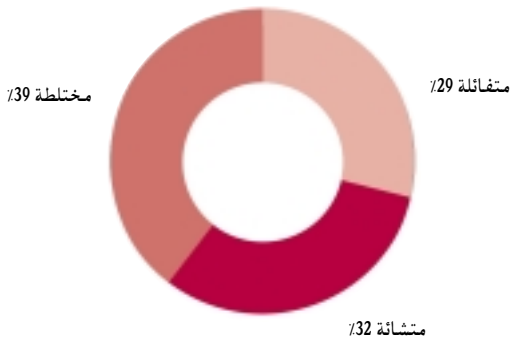

- تفسَّر هذه الرؤية التشاؤمية لدى الشباب أساسا بالاتجاهات في مجالي التعليم والبطالة.

[36] تم تقديم التحليل الكامل لنتائج هذه الاستشارة في تقرير "كيف ترى مجموعات من الشباب المغرب سنة 2025" للسيد أحمد الدريوشي

1.2. انشغالات الشباب الرئيسية

- الهاجس الأول للمشاركين هو المجال الاجتماعي (الرسم البياني 2).

الرسم البياني 2 : مجالات انشغالات الشباب

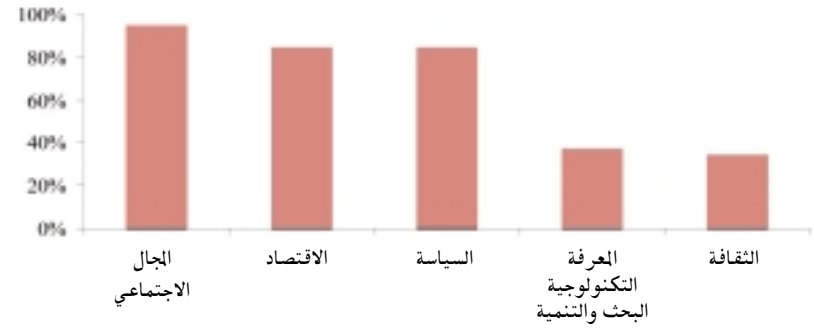

- يقترح الشباب بحلول ذات طابع سياسي لتسوية المشاكل الاجتماعية وتحسين وضعية المرأة وتوضيح الحقل السياسي.

1.3. المغرب الذي يتوق إليه الشباب

- تطلعات الشباب موجَّهة نحو المجال الاجتماعي بالدرجة الأولى (التمثيل البياني 3)

الرسم البياني 3 : مجالات تطلع الشباب

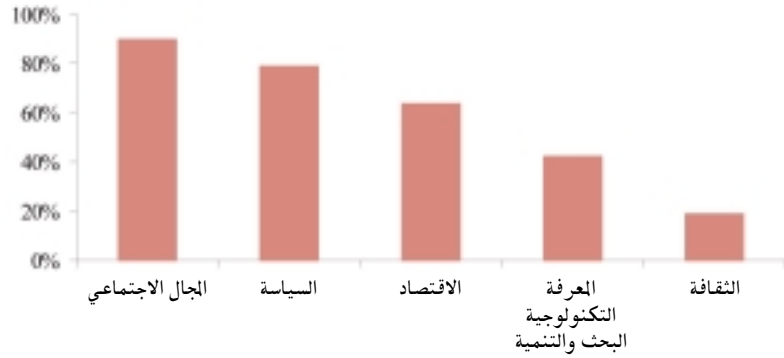

- يتوق الشباب إلى تحسين منظومتي التعليم والتكوين وإلى تراجع مهم للبطالة وإلى تنمية المعرفة والبحث.

1.4. تحقيق المستقبل المأمول

يعتقد الشباب أن الأعمال الواجب القيام بها لتحقيق تطلعاتم هي أساسا ذات طابع سياسي، ثم أعمال ذات طابع اقتصادي واجتماعي (التمثيل البياني 4)

الرسم البياني 4 : مجالات العمل لتحقيق المستقبل المأمول

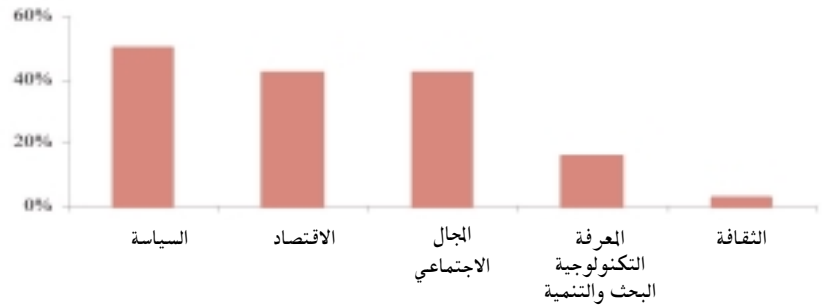

2. النتائج الرئيسية بحسب فئة المجيب

1.2. فئة الشباب المستخدم

- الانشغالات الرئيسية: التعليم والبطالة اللذان تتمثل عواملهما التي تم تحديدها في المشاكل الاجتماعية وبعض العناصر الاقتصادية.

- رغبات الشباب المستخدم: التعليم، خدمات صحية يمكن الحصول عليها وإحداث مناصب للشغل على نطاق واسع. وتطالب هذه الفئة من الشباب بتثمين أفضل للموارد الطبيعية والبشرية.

2.2. فئة الشباب الطلبة

الانشغالات الرئيسية: التعليم، الاقتصاد، البطالة وبعض العناصر السياسية.

الرغبات : التعليم، تقوية الاستثمارات الأجنبية وتقوية المعرفة/التكنولوجيا/البحث والتنمية، من خلال تحسين البنيات التحتية والانفتاح الاقتصادي على وجه الخصوص.

3.2. فئة الشبان الآخرين

- الانشغالات الرئيسية : البطالة، التعليم، الفقر، الأمية، المعرفة/التكنولوجيا/البحث والتنمية، الفوارق بين الوسط القروي والوسط الحضري، والأمن. وتتمثل عوامل مظاهر النقص هذه التي تم تحديدها في المشاكل الاجتماعية ووضعية المرأة واتفاقيات التبادل الحر والرشوة والنظام البيروقراطي.

- الرغبات : محو الأمية، حقوق الإنسان، المعرفة/التكنولوجيا/البحث والتنمية.

3. مظاهر نقص نتائج الاستشارة

- لم تشمل هذه الدراسة كافة الشرائح الاجتماعية

- ينبني التحليل الكيفي على معطيات تتميز أحيانا بعدم الدقة وقلة الوضوح.

- لم يجب بعض الشباب المشاركين على الأجزاء الثانية من الأسئلة.

الملحق 5 : نتائج الاستشارة حول آفاق 2025 المنجزة في صفوف المساهمين في مشروع "50 عاما من التنمية البشرية بالمغرب و آفاق عام 2025" .

تم القيام، في إطار إعداد رؤية المغرب في أفق سنة 2025، باستمارة في صفوف حوالي مائة من المساهمين في المشروع.

تتكون وثيقة الاستمارة وهي مصحوبة بمذكرة مقتضبة تقدم لمحة عن حالة التنمية البشرية وعن سياق التطور البشري، من ثلاثة أجزاء :

- يتعلق الجزء الأول بالسيناريو الاتجاهي للتنمية بالمغرب مع وصف لمميزاتها الرئيسية وللعوامل المحتملة للقطيعة،
- يخص الجزء الثاني الرؤية المأمولة بالنسبة للتنمية في أفق سنة 2025 والوسائل الواجب تفعيلها لتحقيقها،
- وقد خصص الجزء الثالث لتحديد الإشكاليات الأساسية للتنمية البشرية ولتراتبيتها.

تمت معالجة الخمسين جوابا المتوصل بها على أساس الكلمات الأساسية وتواترها (مقدَّمة هنا بين قوسين).

1. المغرب الممكن

1.1. التعليم

التعليم الأساسي

- تعميم التمدرس (10)، تحسين المردودية الداخلية للمنظومة، لكن تدهور جودة التعليم والمردودية الخارجية
- استمرارية الأمية بين طبقات البالغين سن الشباب حاليا
- ارتفاع إشراك القطاع الخاص في المجال التعليمي

التعليم العالي

- غياب الملائمة بين النظام التعليمي والقطاعات الاقتصادية (3)
- مقاربات جديدة للتكوين المهني، مع تعليم تقني أكثر ملائمة لحاجيات المقاولات وتوسيع وتنويع المسالك التي تسهل ولوج المهن العملية التي تستجيب لحاجيات الاقتصاد (3)
- خوصصة متزايدة للتعليم العالي (3)
- الاختلالات بين العرض والطلب في المستويات المختلفة للتعليم والتكوين (2)
- فقدان قيمة الشهادات الجامعية المرتبطة بالمسالك الكلاسيكية

المعرفة والبحث والتنمية

- هروب الكفايات (5)
- ضعف قدرة البحث العلمي، وضعف ملائمة التحكم في التكنولوجيا وضعف إبداعية الابتكار (3)

حكامة المنظومة التعليمية

- ضعف إشراك الفاعلين في مسلسلات التخطيط وقيادة أنظمة التعليم والبحث وتدبيرها
- عدم ملائمة الموارد المالية وعدم تثمينها

2.1. الصحة

المؤشرات

- عجز متنام في التأطير، تدهور الخدمات العمومية للصحة (3)
- أمراض جديدة: شيخوخة الساكنة \ تزايد الأمراض المزمنة الانحلالية التي لا تنتقل عن طريق العدوى، السرطانات، أمراض الاستقلاب، ، الأمراض الوراثية/الجينية... (4)
- تراجع الخصوبة إلى عتبة حرجة للمؤشر التركيبي للتناسل
- تحسن محدود للعرض المتعلق بالعلاج

الإنصاف بخصوص الاستفادة من العلاج

- شيخوخة الساكنة وظهور حاجيات جديدة في سياق صعب بالنسبة لأنظمة الحماية الاجتماعية والطبية (4)
- وضع نظام التأمين الإجباري عن المرض ونظام التأمين الصحي للمعوزين لكن مع تدهور الوضع الاجتماعي الذي يجعل الاستفادة من العلاج أمرا أكثر صعوبة
- التوسيع النسبي للوقاية الصحية، لكن في مستوى أولي
- عدم وجود ملائمة بين حاجيات ساكنة يتزايد عددها باضطراد ويتزايد حرمانها من أبسط حقوقها باستمرار وبين كلفة العلاج التي هي في تزايد مستمر.

تدبير نظام الصحة

- تبذير الموارد الناتج عن ضعف أدوات الضبط (2)
- عدم كفاية التمويل العمومي

3.1. التشغيل

- إحداث مناصب شغل غير كافية، زيادة نسبة البطالة (12)
- هشاشة وعدم استقرار التشغيل والاستخدام المحدود لليد العاملة (2)

- إدماج أفضل للنساء في كافة المستويات: الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية (2)
- التشغيل : المتطلبات المتزايدة لطالبي الشغل، خصوصا حاملي الشهادات / طلبات الشغل متنوعة وأكثر تخصصا
- أهمية التشغيل غير المنظم
- الدخول المبكر لأطفال الطبقة المحرومة لسوق الشغل

4.1. مستوى المعيشة، الفقر

- فوارق صارخة: اقتصادية- اجتماعية (شرخ اجتماعي) ومجالية، بين الجنسين وبين التعليم العمومي والخصوصي والتعليم في الوسط القروي والحضري وفي مجال الصحة والحصول على العلاج... (13)
- فقر/ هشاشة وإقصاء شريحة عريضة من المجتمع (4)
- التوترات الاجتماعية (4)
- انتقال ديموغرافي تام، ساكنة في تقدم في السن (2) / توقف الساكنة عن التزايد \ نظام التقاعد العمومي في وضعية سيئة (2)
- هجرة مهمة (2)، هجرة سرية
- سحق من الأسفل للقدرة الشرائية
- تدهور الأوضاع داخل السجون

5.1. الحكامة

- عدم فعالية بيروقراطية الإدارة والأحزاب السياسية والنقابات (2)
- مأسسة الحلول القطاعية الوقتية والمُسكنة.
- عدم وجود تواصل بين مختلف وزارات الدولة
- الرشوة المؤسساتية: الغش، تبيض الأموال القذرة واستعمالها في الانتخابات، الزبونية، الجمع بين وظيفتين أو وظائف، الفساد العام...
- غياب الممارسة المنهجة لمراقبة البرامج وتقييمها ولمراقبة الأعمال والمنجزات
- الإفلات من العقاب والبطء الانتقائي المفرط لسير القضاء
- تفكك المجالين السياسي والنقابي
- مجتمع مدني فاعل للغاية: محو الأمية، اختيار البرامج التعليمية (الدور الذي كانت تلعبه جمعيات آباء وأولياء التلاميذ)، مساعدة المعوزين...
- المطالب الجهوية

6.1. الاقتصاد

- اقتصاد متقلب ذو تنافسية ضعيفة على المستوى الدولي وهو يواجه انفتاح الأسواق فيتم تهميشه تدريجيا (7)
- أهمية القطاع غير المهيكل (4)

- عجز في الطاقة، تبعية كاملة تجاه المحروقات المستوردة بكلفة متزايدة (2)
- الماء والطاقة: عاملان أصبحا محدّدين بالنسبة لتنمية البلد مع مخلفات سلبية على قطاعات واعدة حاليا مثل الفلاحة والسياحة (2)
- هجرة قوية (2)
- تأكيد التطور نحو منطقة التبادل الحر الأورو- متوسطي
- على المستوى الداخلي، الشروع في إصلاحات من الجيل الثاني من لدن السلطات العمومية
- تمركز اقتصادي ومالي لفائدة المجموعات الكبرى الخاصة المغربية، تهميش نسيج المقاولات الصغرى والمتوسطة
- انجذاب باهت بالنسبة للاستثمارات المباشرة الأجنبية
- تقدم في بعض القطاعات مثل التكنولوجيات الجديدة
- اختفاء الزراعة الصغيرة وتحويل ناجح للفلاحة الكبرى
- ستكسب السياحة، متأخرة، رهان عشرة ملايين سائح، لكن السياحة القروية لن تتقدم سوى على نحو يسير.
- تنمية الطاقات المتجددة وطاقات أخرى بديلة

7.1. البعد الاجتماعي

القيـــم

- ارتفاع حدة النزعة الفردية (3) والسعي إلى الربح الشخصي السريع بكافة الوسائل
- فقدان المعالم ومشاكل الهوية (2)
- سيحدد الأفراد ذواتهم بالرجوع إلى الأجداد والأسلاف على نحو أقل، وعلى نحو أكبر بالمرجع إلى المكتسبات الجديدة في مجال الملكية والتعليم والمهنة والترفيه...
- البعد العميق للعالم القروي كعنصر لإضفاء الطابع الفلكلوري ولمعالم الهوية
- تدهور معنى المسؤولية وروح المواطنة

الأســـر

- تفكك الأسرة، ارتفاع نسبة الطلاق (3)
- انتقال الأسرة من نموذج الخضوع إلى نموذج الحوار والوفاق ومشاركة متزايدة للشباب والنساء في اتخاذ القرارات الأسرية
- زيجات متأخرة (2)
- نَسْوَنَة متنامية للأسر وحيدة الفرد أو وحيدة الأبوين
- تراجع دور الأسرة في العناية بالأشخاص الذين يعيشون حالة صعبة/انفكاك شبكات التضامن التقيدية
- متوسط عدد أفراد الأسر أضعف مما هو عليه الآن

التراتب الاجتماعي

- تفقير الطبقة المتوسطة والجماهير عامة (3)
- بروز طبقة متوسطة جديدة

المجتمع

- إدماج أفضل للمرأة: هناك نساء أكثر في سوق الشغل، في مجالات الصحة والتعليم والمشاركة السياسية... (3)
- إعادة النظر في قواعد إعادة توزيع الميراث (2)
- ازدياد حدة ضغط مجتمع الاستهلاك (ظهور وتجديد متسارع لحاجيات جديدة)
- مد تيار المتطرفين

8.1. تهيئة التراب، الخدمات الأساسية والبيئة

المدن

- مغرب كثيف التعمير (6)
- عجز متفاقم في التجهيزات والبنيات التحتية: السكن (مصدر للحرمان الاجتماعي)، الخدمات الأساسية... (\ مستوى سيء للعيش في المدن) (4) في سياق تفاقم الحاجيات أكثر أهمية وأكثر تنوعا في الخدمات الأساسية
- الفوارق : توزيع غير متساو على نحو صارخ للأنشطة الاقتصادية وللسكان عبر التراب الوطني، الاستفادة من العلاج، المداخيل، ... (2)
- نمط النمو الحضري قد لا يسمح بإدماج المهاجرين الجدد أو سكان الضواحي غير المهيكلة في المجال الاجتماعي للمدينة، بنسج كافة الأواصر الضرورية للشعور بالانتماء إلى الأماكن، ومن تم الشعور بروح مواطنة حقيقية. (2)
- نمو السكن غير اللائق واللا قانوني
- 13 الساكنة الوطنية متمركزة في منطقة الدار البيضاء
- تنمية مدن ذات أهمية متوسطة تخفف من كثافة المراكز الحضرية الكبرى مع تنمية مميزاتها الخاصة (المنتوجات الغذائية أوالمتعلقة بالصناعة التقليدية...)
- تزايد مرتفع في إنتاج الدور السكنية لكن مع عجز في مجال السكن
- حاجيات أكثر أهمية وأكثر تنوعا لكافة فئات الخدمات الأساسية
- تقدم في مجال الاستفادة من الخدمات العمومية، لكن مع تدهور جودة تلك الخدمات

الماء والبيئة

- ارتفاع حرارة الجو، تناقص الموارد المائية وزيادة حدة ظاهرة التصحر وظاهرة اجتثاث الغابات (2)
- تدهور البيئة والموارد الطبيعية (التلوث، تقلص المساحات الفلاحية...) (5)

2. الشـــروخ

1.2. الشروخ الخارجية

- تحقيق وحدة المغرب العربي (6)
- ارتباط تام للمغرب مع الاتحاد الأوربي (الاقتصاد، الاجتماع، السياسة...) (2)
- انفجارٌ جماعي عنيف في العراق خلخلَ الولايات المتحدة الأمريكية ثم أوربا، يحثُّ هذه الدول على تقوية وضعها في الدول العربية الخاضعة لنفوذها، وهو أمر يمكن أن يتولد عنه شرخ. (2)
- ارتفاع حدة التوترات بين المغرب والجزائر
- تقوية الروابط جنوب- جنوب
- بروز نموذج اجتماعي أوربي من شأنه، على غرار مخطط مارشال، أن يشرط المساعدة المالية في اتجاه البحر الأبيض المتوسط بإعادة توزيع الثروات والسلطة السياسية والتمثيل في الدول الشريكة. إعادة التفاوض بشأن مسلسل برشلونة. / اعتماد سياسة أوربية أكثر توجها نحو التضامن والتنمية المشتركة
- ركود الاقتصاد العالمي وانهيار الدولار
- إحداث دولة فلسطينية
- تكرار الهزات الأرضية العنيفة بالمناطق المهددة، خصوصا في شمال البلاد وفي منطقة سوس.

2.2. الشروخ الداخلية

- اقتصاد أقل استقراراً وإنتاج اقتصادي أدنى قد يفضيان إلى أزمة اجتماعية يزيد من حدتها تنامي الفقر وتهميش شرائح اجتماعية واسعة (8)
- اكتشاف البترول أوالغاز الطبيعي أو تطوير مصادر أخرى للطاقة (5)
- ارتفاع ثمن الطاقة (5)
- تزايد مطالب الجهويين (4)
- ارتفاع نسبة البطالة: إذا تفاقمت بطالة الشباب فإن من شأن ذلك أن يشكك في اختيارنا المجتمعي مع عرقلة الترقي الاجتماعي وهجرة الأدمغة وتنامي الحركة المتطرفة. (4)
- غلبة التيارات المتطرفة التي تسمي نفسها إسلامية وتدبير غير مضبوط للمسألة الدينية)يمكن أن يصل الإسلامويون إلى السلطة) (3)
- اندلاع نزاع مفتوح في المنطقة نتيجة عدم تسوية قضية الصحراء المغربية (3)
- اختلال توازن قِوى البلد/الفاعلين السياسيين يجد تفسيره جزئيا في استمرارية وثبات الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية والترابية (2)
- تعمير غير خاضع للمراقبة، حاملٌ لكافة الانحرافات (2)
- التطور الوبائي لمرض فقدان المناعة المكتسبة (السيدا) (2)
- عدم الاستقرار السياسي للبلد والتهديد الإرهابي، مع تأثيرات على الاستثمار وعلى قطاع السياحة

- شرخ اقتصادي في أعقاب تغيرات جيو-استراتيجية قد تصيب أوربا بصفة خاصة والمغرب بحركة انتقالية
- تزايد حدة ظاهرة الهجرة: هجرة الأدمغة وهجرة فئة من السكان تعاني من شظف العيش

3. المغرب المأمول

القيم، التضامن

- مغرب عصري، ديمقراطي، يقدم فرصا متكافئة للاستفادة من التنمية لكل مواطنيه، قادر على استغلال ثرواته بأفضل الطرق وعلى الوصول بإمكانات تنميته إلى المستوى الأمثل، وعلى إحداث مناصب شغل كافية والاستجابة للحاجيات الأساسية لمواطنيه.
- مغرب قوي بتنوعه، أقل ظلما وأكثر تضامنا، قادر على تحمل فضائل الحداثة والمسؤولية والعمل المتقن وروح المواطنة والقيم العالمية.
- مغرب متفتح على القيم العالمية ومحافظ على تنوعه الثقافي.
- مجتمع متعلق بقيم المواطنة، متضامن، مستوعب لقيم التقدم ويحترم مظاهر الاختلاف.
- شعور بالفخر بالانتماء الوطني (يترجَم بسلوكات بناءة).
- سكان يقتسمون قيم احترام الآخر واحترام الذات والديمقراطية... وينخرطون فيها.
- استعمال المواطنين لحقوقهم استعمالا كاملا ليفهموا واجباتهم على نحو أفضل ويؤدونها في انضباط يصدر عنهم طواعية.
- الحقوق السياسية راسخة ومضمونة: حرية التعبير،المساواة بين الجنسين، حقوق الطفل، الاعتراف بالأمازيغية كلغة وطنية، حماية الماء والبيئة والتنمية البشرية...
- مغرب أكثر عدالة وإنصافا يفتخر به المواطنون (احترام حقوق الإنسان والمواطن، تطبيع العلاقات بين المواطن والإدارة، الاقرار بالكفايات وبالاستحقاق...).
- مجتمع منصف يضمن رفاهية المواطن.
- مجتمع يتوفر على قاعدة تمثل حدا أدنى من التعليم ومن الحقوق (التعليم، الصحة، الديمقراطية...).
- نسيج اجتماعي أقل تشتتاً وأكثر تضامنا في احترام وسعي للتكامل لفائدة الجميع.
- نسبة الفقر والبطالة والأمية منخفضة بما يمكن التحكم فيها، وهناك رغبة في تحقيق اقتصاد تنافسي ومنفتح. ويعتبر الإنصاف والعدالة والمساواة الأساس الداعم لبلد سعيد ولدولة القانون الاجتماعية.
- طبقة وسطى موسعة وتقليص فوارق الدخل وإقامة شبكات للمساعدة الاجتماعية للفئات الأكثر تضررا.
- مغرب تزدهر فيه الثقافة بكيفية عامة، في أشكالها الملموسة وغير الملموسة، مغرب رؤية مشتركة.
- المساواة بين الجنسين.

الخدمات العمومية

- ساكنة في صحة جيدة: القضاء على الأمراض المنقولة، الوقاية من السيدا ومن أخطار أخرى كبرى، تغطية صحية شاملة، توفر على العلاج بكيفية منتظمة وتخطيط بحسب الحاجيات.
- بلد يقدم خدمات عمومية عصرية وفعالة (النقل، الطرق...).
- تم تجهيز مختلف أجزاء البلد بالبنيات التحتية الأساسية

البعد الترابي

- مغرب غير ممركز بجهات تتوفر على اختصاصات واسعة في المجال الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، مدن تدبَّر بكيفية عقلانية ذات أداءات جيدة اقتصاديا وإدماج سهل اجتماعيا وإشعاع بعيد ثقافيا.
- مغرب باقتصاد أكثر اندماجا وأكثر تنوعا ومتجذر على نحو أفضل في مجال ترابي متوازن نسبيا (مدن/بوادي، ساحل/داخل) وجِهات تتوفر على مزيد من الاستقلالية.
- التوازن البيئي، احترام البيئة أمر يهمنا جميعا لأن من شأن أي اختلال على هذا المستوى أن يؤدي إلى عواقب لا يمكن تداركها أحيانا.
- غطاء نباتي يتجاوز 20 ٪ يمكن من امتصاص الغازات ذات الآثار السيئة والتقليص من انجراف التربة.
- تمكّن المغرب من التحكم في مخاطر الطقس.
- تم تطوير الطاقات البديلة (الريحية، الشمسية) - تحليه الماء.
- مغرب يستغل كافة ثرواته (البحرية، النفطية، الماء، البيئة...) بكيفية عقلانية.
- مغرب بدون مدن صفيحية.
- مغرب يدمج العالم القروي ويأخذ مصيره بعين الاعتبار: الوظائف الاقتصادية والبيئية، الوزن الديموغرافي...

المعرفة

- تعليم من مستوى جيد للجميع وتكوين يتلاءم مع حاجيات سوق التشغيل
- نظام تعليمي ذو أداء جيد من حيث ترسيخ الحس المدني والهوية الثقافية والوطنية للمغاربة
- إقرار البحث الذي يتمثل دوره الخاص في تنمية البلد والرفع من إمكانياته خارج العلوم الإنسانية والاجتماعية؛
- تطوير اقتصاد المعرفة
- ساكنة مثقفة وذات تربية سليمة تعرف واجباتها وحقوقها وتتمتع بمجال للتعبير والحوار والنقاش...
- مغرب يتوفر على نظام للتربية والتكوين ذي أداء جيد
- مزيد من الفعالية للنظام المدرسي والبحث وتكييفه مع متطلبات القطاع الاقتصادي بإدخال إصلاحات لا تكون دائما مكلفة من الناحية المالية. وبإمكان الحث على الابتكار والخلق وترسيخ روح المسؤولية لدى المواطنين المساهمة في تحقيق هذا الإنجاز بدون مصاريف.

البعد الاقتصادي

- مغرب مرتبط بأوربا اقتصاديا ومنفتح على المبادلات الدولية.
- استراتيجية ليبرالية مع معالم تحفظ الأهمية الاجتماعية.
- توزيع منصف للثروات.
- شغل للجميع.
- اقتصاد تنافسي منفتح بتصميم على الحداثة، يقوم على نظام من القيم المقبولة من طرف الجميع ويذكي روح المسؤولية لدى كافة الفئات، نظام تعليمي فعال وبحث علمي متطور يساهم في الابتكار وتجديد أنظمة الاستغلال وتثمين الموارد والمزايا المقارنة للبلد.
- نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي من شأنه الجمع بين حرية المقاولة والتضامن الاجتماعي.
- اقتصاد يضمن فرص الشغل والإدماج الاجتماعي.
- مغرب يتوفر على اقتصاد قوي وملائم لطبيعة البنية الاجتماعية المغربية.
- مغرب أزال التناقض المستمر الذي يترجم بتواجد نسبة عالية لبطالة حاملي الشهادات ونسبة تأطير ضعيفة للاقتصاد الوطني.
- تنمية روح المقاولة.
- مغرب تنافسي في المجالات المحددة: السياحة، الصناعة، تعزيز فلاحة ملائمة لمختلف المناطق تأخذ بعين الاعتبار الإنتاج المحلي وتحسنه.
- تشجيع وإعادة تأهيل وتحسين وتسويق الصناعة التقليدية التي تعتبر موردا حقيقيا للثروة بالنسبة للبلد.
- نظام جبائي أكثر ملائمة وأكثر دقة.
- إدماج نسبي للقطاع غير المهيكل.

نظام الحكامة

- إدارة فعالة، لاشخصية، أكثر شفافية، يتمركز عملها على حاجيات "الزبون" وتدبَّر وفق مبادئ الحكامة الجيدة.
- قطاع خاص مشارك ومندمج، مقاولة تسعى أيضا إلى تحقيق أهداف اجتماعية وليس إلى الكسب فقط.
- ملائمة أكبر للسياسات والطرق التي يسلكها الفاعلون الرئيسيون مع القاعدة.
- اختيارات تنموية أكثر ملائمة للسياقات الإيكولوجية (الطقس، الماء، الطاقة) والاقتصادية (العولمة، التبادل الحر...) الحالية العالمية والوطنية على حد سواء.
- اختيار محاور للتنمية تتلاءم وثروات البلد في خدمة المواطن وتفتحه.
- نظام يتعرف على المشاكل ويضع خطة عمل يتم تتبع تنفيذها كما هو الشأن في المقاولة. إنه مغرب يتوفر على برنامج ورؤية ومستقبل واضحي المعالم.
- إشراك الجميع في مشاريع التنمية البشرية والتنمية المستدامة.
- أحزاب سياسية قوية (التمثيلية، اختيار البرامج...).
- الرشوة انخفضت بشكل ملموس (بل اختفت) في نفس الوقت الذي نما فيه الحس المدني الفردي.
- فصل السلط وتعزيز دور البرلمان

على المستوى الدولي

- مغرب مندمج على نحو جيد في محيطه الإفريقي والمغربي العربي والمتوسطي والعالمي.
- اقتصاد أكثر دينامية، مجتمع أكثر اندماجا، وضع وسطي (ووسيط أيضا من جهة أخرى) في العالم.
- علاقات اقتصادية متوازنة مع كافة مناطق العالم.
- مغرب يعيش في سلام مع جيرانه.
- بناء مجموعة كبرى جنوب الأبيض المتوسط مع الجزائر وتونس.
- تطوير دبلوماسية تحالفية مع الدول البارزة (الصين، الهند، البرازيل، إفريقيا الجنوبية).
- قضية الصحراء حُلّت.

4. ممالك التوجيه

1.4. تدارك ما لا يمكن قبوله

- التضامن الاجتماعي
- تسريع وتيرة برامج التعليم الأساسي ومحاربة الأمية
- التقليص من حدة الفقر والتهميش، توزيع أفضل لثمار النمو
- ضمان حماية اجتماعية للعمال وللشرائح الأكثر تضررا / تدابير للمساعدة لفائدة الأشخاص الأكثر فقرا قبل إحداث أنشطة مدرة للدخل
- محاربة العنف المنزلي ضد المرأة
- إدماج المعوقين
- توفير العلاج الصحي للجميع، بمن فيهم الأكثر فقرا
- تقوية المراقبة الصحية بالحدود
- محاربة الآفات المضرة بالشباب (التبغ، المخدرات، الأمراض المنقولة جنسيا- السيدا...)
- دعم دور الأسرة في تقديم العون للأشخاص في وضعية صعبة
- اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لحماية حقوق الإنسان.
- تهيئ الظروف الضرورية لمساهمة القطاع الجمعوي في تقوية قدرات الأشخاص الأكثر تضررا.

2.4. التنمية المحلية

المجالات الترابية

- تحديد أفضل للإشكاليات النوعية التي تتجاوز "مفهوم الجهة" لإعطاء الامتياز ل "مفهوم مجال التهيئة" الذي يمكن أن يغطي جهة أو عدة جهات لإدماج المعايير الديموغرافية- الاقتصادية والوظائف المخصصة لها إدماجا أفضل.
- التنافسية الترابية
- تحسين البنيات التحتية الأساسية (الطرق، الموانئ، المطارات...) على الصعيد الوطني والتزويد بالخيرات العمومية الكلاسيكية
- تنمية فلاحة ملائمة لمختلف المناطق تأخذ بعين الاعتبار الإنتاج المحلي وتحسنه.

المدينة

- تهيئ المدن لرفع التحديات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية المقبلة (إحداث مناصب شغل، جلب الاستثمارات الخاصة، الاستجابة للطلب الاجتماعي)
- سياسة إسكان مندمجة في رؤية متماسكة للمدينة
- الاستمرار في بناء دور السكن الاجتماعي إلى حين القضاء النهائي على مدن الصفيح
- رفع الحواجز الملازمة للمسألة العقارية: تدبير أفضل للممتلكات، وضع أدوات لضبط السوق العقارية

الحكامة المحلية

- الرفع من حدة إضفاء طابع الجهة واتخاذ القرار على الصعيد المحلي / لا مركزية فعلية للسُّلط
- المزيد من الصلاحيات للجهات
- تنمية القطاع الاجتماعي وتنظيمه: التعليم، الصحة، التشغيل والسياسة (المشاركة في حياة المدينة) هي الموجّهات التي لا غنى عنها لكل ديمقراطية وللتماسك الاجتماعي.
- التدبير المشترك للتنمية المحلية، الشراكة، (شركات مختلطة الرأسمال بالنسبة للمشاريع المندمجة)
- الحكامة المحلية: التشاور بين الشركاء والمقاربة التعاقدية،
- استراتيجية التنمية القروية العامة والمندمجة التي تأخذ بعين الاعتبار المحيط العالمي
- تبسيط مساطر الميزانية لانطلاق مشاريع التنمية المحلية المندمجة

الموارد الطبيعية

- إعادة النظر في أنماط استغلال الموارد الطبيعية
- تثمين الموارد الطبيعية
- غطاء نباتي يتجاوز 20 ٪ يمكن من امتصاص الغاز ذي الآثار السيئة والتقليص من انجراف التربة
- تطوير الطاقات البديلة
- حماية البيئة
- تحديد، منذ الآن، لسياسة أكثر دينامية وأكثر ارتجاعية في مجال الماء: تثمين استعمال الماء، تحلية المياه،...

3.4 المعرفة

- تأهيل المنظومة التعليمية من أجل الحصول على فعالية أكبر: يتعين على الحكومة القيام بالإصلاحات الأساسية الضرورية في المدارس وتسريع وتيرتها
- تثمين الإمكانات البشرية
- تكييف مستمر لمنظومة التعليم والتكوين مع الحاجيات الفعلية للاقتصاد
- إيلاء الأولوية الكبرى لتكوين الرأسمال البشري
- تعبئة مستمرة للمجتمع المغربي حول الرهانات التعليمية.

- توسيع تعليم الفتيات
- تنمية اقتصاد المعرفة
- سياسة تطوعية للبحث تنبني على الموارد الوطنية وعلى الشراكات الواعدة
- تنمية روح المقاولة في برامج التكوين
- محاربة هجرة الأدمغة: سياسة الإدماج، الحماس الوطني، اتفاقيات التعاون مع دول الشمال.

4.4. الحكامة الجيدة

فعالية العمل العمومي

- تطوير مناهج حديثة لتدبير الإدارة، إصلاح الإدارة لتصبح في خدمة المواطن والمقاولة
- تقوية نظام المراقبة والتتبع والتقييم، تقديم الحسابات، نشر النتائج
- إصلاح الإدارة وتأهيلها بالعناصر التالية :
  - التكوين (نشر روح المسؤولية، تغيير الموقف). المراقبة، إلزامية النتائج، إمكانية الحصول بسهولة على حق الطعن
  - تبسيط المساطر
  - إعادة تحديد الصلاحيات المخولة لوزارة الداخلية
- التدبير بالأهداف
- القطيعة مع الرؤية القطاعية للتنمية
- تبسيط مساطر الميزانية لفائدة التنمية المحلية المندمجة، مواصلة إصلاح الميزانية ومسلسل جندرة الميزانيات
- بنية للحكومة تتميز بأقطاب كبرى مع تقليص في عدد الحقائب الوزارية
- إ دماج السياسات والأعمال

الدور الجديد للدولة

- تقوية سلطة الجهات، لا مركزة القرارات
- مقاربة استراتيجية عامة وقطاعية وترابية تُستبدل بتصاميم التنمية الجهوية وبآليات تعتمد على الأسس القانونية أو المؤسساتية أو التنظيمية
- تمكين الفاعلين في التنمية من الاستقلالية وروح المسؤولية

دولة القانون

- تطبيق القوانين المعتمدة والإصلاحات التي شُرع فيها
- تبسيط القوانين
- تقوية دولة القانون: العدالة (مساواة المواطنين أمام القضاء)، الشفافية، محاربة الرشوة، محاربة الإفلات من العقاب، محاربة تبييض الأموال، محاربة التملص الضريبي، تدعيم المكتسبات في مجال حقوق الإنسان، حرية التعبير،...
- تدخل الدولة لخلق ظروف التقدم
- تطهير المشهد السياسي: دمقرطة الأحزاب

التنمية التشاركية

- تنمية الشراكة على أسس تعاقدية: المجتمع المدني، القطاع الخاص...
- إشراك الشباب و الجالية المغربية بالخارج في مسلسل التنمية
- تمثيلية أكثر أهمية للنساء في الهيئات السياسية
- وضع المؤسسات والظروف المواتية الضرورية لتمكين النساء من التوفيق على نحو أفضل بين الحياة الأسرية وحياتهن المهنية ولحث الرجال على المزيد من المشاركة في حياة المنزل والحياة الأسرية.

5.4. قيم التقدم

- التعبئة حول التنمية البشرية
- الاستقلالية، التضامن
- الغيرة على الوطن
- حس المواطنية
- الاستقامة
- المساواة (الجنسين)
- الشغل، الاستحقاق
- الضمير، المسؤولية، الانفتاح، الديمقراطية، التسامح والعدل
- احترام الأعراف والأخلاق
- تشجيع تنمية مظاهر التضامن الفئوية والمؤسساتية على حساب الموروث التجزيئي في التكوين الاجتماعي المغربي

6.4. البعد الاقتصادي

- خلق جو موات لتنمية الاستثمار والمقاولة والتشغيل
- رفع الإكراهات الناتجة عن التشريعات العقارية للأراضي وعن البنية العقارية / تأهيل النظام الضريبي والعقاري.
- المساهمة في نشر سياسة دينامية في مجال الاستثمار وجذب الاستثمارات الأجنبية / تغير الصورة الجيدة عن المغرب بالخارج إلى استثمارات مربحة
- إعادة التفاوض بشأن الديْن
- تشجيع وإعادة تأهيل وتحسين وتسويق الصناعة التقليدية التي تعتبر موردا حقيقيا للثروة بالنسبة للبلد
- تطبيق اتفاقيات المشاركة والتبادل الحر في إطار المحافظة على المصلحة الوطنية
- مواكبة القطاع الخاص: التكوين، التنقيب،
- مغرب تنافسي في المجالات المحددة: السياحة، الصناعة، تنمية فلاحة ملائمة لمختلف المناطق تأخذ بعين الاعتبار الإنتاج المحلي وتحسنه
- حماية القطاعات الصناعية والفلاحية ذات قيمة مضافة اجتماعية عليا
- تشجيع الصادرات
- لجوء الدولة إلى قروض طويلة الأمد من أجل تمويل التنمية البشرية

- آليات تمويل مرنة
- تشجيع مشاركة المغاربة القاطنين بالخارج في التنمية البشرية والاقتصادية لبلدهم الأصلي

النهوض بالتشغيل

- توسيع الإدماج المهني للمرأة
- تيسير الحصول على الشغل للجميع (البحث عن كافة المقاربات المجدِّدة والمحدثة لمناصب الشغل وتطبيقها)
- تشجيع القطاع الخاص في إنتاجه لثروات جديدة بالتشجيع على إحداث مقاولات صغيرة ومتوسطة في التكنولوجيات الجديدة، في القطاعات الواعدة

5. تراتب الإشكاليات الأساسية التي حددتها مجموعة الآفاق

الترتيب		الترتيب	
الحكامة	3	الماء والبيئة	6
التنمية المحلية	2	الحركية الاجتماعية	8
المعرفة بالمعنى الواسع	1	الفقر وقابلية إلحاق الضرر	7
الولوج إلى العلاج الطبي	5	الثقافة والهوية	9
التشغيل	4		

إشكاليات أخرى تم تحديدها من لدن المجيبين على الاستمارة

الإشكالية ذات الأولوية 1 :

- الإطار المؤسساتي والتنمية البشرية: الأولوية 1

الإشكاليات ذات الأولوية 2 :

- تقوية التعاون شمال- جنوب وجنوب- جنوب : الأولوية 2
- الهجرة والجالية في الخارج : الأولوية 2

الإشكالية ذات الأولوية 3 :

- المالية والتنمية البشرية: الأولوية 3

الإشكاليات ذات الأولوية 4 :

- العالم القروي والتنمية : الأولوية 4
- التربية على روح المواطنة والغيرة على الوطن والإعلام: الأولوية 4

الإشكاليات ذات الأولوية التي لم تحدَّد :

- وضعية المرأة: في أبعادها القانونية (تطوير التشريع) والسياسية والثقافية (تطوير العقليات) والتربوية. ولا يتعلق الأمر بمشكل الحكامة بحصر المعنى ولا بموضوع مرتبط بالحركية الاجتماعية وإنما بمشكل منفصل يرتبط به جزئيا مستقبل مجتمعنا.
- التنمية الاقتصادية: غير كافية لكنها ضرورية للتنمية البشرية.
- الصناعة التقليدية: يتوفر المغرب على إمكانيات مهمة لتطوير الصناعة التقليدية. ويستحق هذا القطاع الذي يشكل جزءا من مجال التشغيل سياقا خاصا. فالصناعة التقليدية تشغل 20 ٪ من الساكنة النشيطة.
- السياسة الخارجية للمغرب: مشكلة الصحراء، مكانة المغرب في العالم، الموقف من الصراع الدائر بالشرق الأوسط.
- الربط بين التنمية البشرية بالمغرب والعولمة (أو العلاقات مع العالم الخارجي، البلدان المتقدمة أساسا).
- المراجعات المؤثرة التي يجب القيام بها تجاه القطاع الفلاحي والعالم القروي عموما
- التعبئة الاجتماعية

قائمة المراجع

وزارة تهيأة التراب

المخطط الوطني لتهيأة التراب -(تركيبة) وزارة تهيأة التراب ،الماء والبيئة 2003.

محمد توفيق ملين

دراسة مقارنة ، في مجال التنمية البشرية بين المغرب و عينة من 14 دولة ، وثيقة عمل ، دجنبر 2004.

مركز الدراسات و الأبحاث الديموغرافية

ديموغرافية المغرب : "الإتجاهات السابقة و الأفاق المستقبلية" ، يونيو 2004.

برنامج الأمم المتحدة للتنمية

"التقرير العربي للتنمية البشرية" 2002 .

برنامج الأمم المتحدة للتنمية

"التقرير الدولي للتنمية البشرية" 2005.

صندوق الأمم المتحدة للتنمية

"واقع الساكنة العالمية" 2002.

البنك الدولي

"المؤشرات العالمية للتنمية" لسنة 2004.

ميشيل كوديت

- "الأدوات المستقبلية الاستراتيجية"،
دفاتر ليبسور رقم 5، مختبر البحث في المستقبلية الاستراتيجية و التنظيم، 2004

- "كتاب وجيز للمستقبلية الاستراتيجية، عصيان فكري".
الطبعة الثانية، الأجزاء 1 و 2، دار النشر دونو، باريس 2001.

بـولهـول

"الفوارق التكنولوجية، المؤسسات والنمو الاقتصادي

"مركز الدراسات المستقبلية و المعلومات الدولية ، فبراير 2004.

نينا كوسنيتزوف

"النمو الاقتصادي العالمي : سيناريو مرجعي في أفق 2030.

مركز الدراسات المستقبلية و المعلومات الدولية، رقم 21-2001.

جون ماري شوفليي

- "المعارك العالمية الكبرى للطاقة " ، نشر فوليو أكتويل، أكتوبر 2004
- "إلى أين يسير الاقتصاد العالمي ؟" نشر أ.جاكوب 2002 .

المجلس العام للتخطيط

" تقرير حول آفاق فرنسا"، المراجع الفرنسية (La documentation Française)، 2000

روبرت دوتراي

"أية طاقة للغد ؟" نشر أ.جاكوب نونبر 2004.

ألان أمونـد

"أي عالم للغد ؟" : سيناريوهات للقرن 21"

ترجمته عن اللغة الأمريكية مونيك بيري. منشورات آلأفاق الجديدة 1998.

المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية

"التجارة العالمية في القرن 21" أكتوبر 2002.

تقرير المجلس الوطني للذكاء

"تخطيط المستقبل المعولم" رقم 2004، 13دجنبر 2004.

GLOSSAIRE

Accountability	تقديم الحسابات
Alter-mondialistes	التيارات المناهضة للعولمة
Amont -aval	عالية/سافلة
Analyse en composantes principales	تحليل للمكونات الرئيسية
Analyse rétrospective	التحليل الاسترجاعي
Anticipation	الاستباق
Avantages comparatifs	مزايا المقارنة
Baisse tendancielle	منحى تراجعي
Bassins versants	الأحواض المائية
Benchmarking	الدراسة المقارنة
Compétences	الكفايات
Configuration	التشكل
Couvert boisé	الغطاء الغابوي
Croissance potentielle	إمكان النمو
Délocalisation	تهجير الخدمات
Dispositif de veille sanitaire	آلية لليقظة الصحية
Diversité	التنوع
Economies d'échelle	وفورات الحجم الكبير
Etats nations	الدول الأمم
Fondamentaux de l'économie	أساسيات للاقتصاد
Formalisation	هيكلة
Inacceptable	غير مقبول
Incontournable	ضروري
Informel	غير المنظم
Intensité énergétique	المحتوى الطاقي
keynésianisme	الكينزية
Labels commerciaux	علامات تجارية
Lutte contre les inacceptables	محاربة ما هو غير مقبول
Mégatendance	منحنى جارف
Micro-crédits	القروض الصغيرة

Mitigée	الباهتة
Niche de croissance	مكامن النمو
Nœud levier	بؤر داعمة
Participation	مشاركة
Pays émergent	البلدان الناشئة / بلدان في طور الإقلاع
Périurbain	محيط المدن
Pôles de compétences	أقطاب الكفايات
Policy-mix	تشكيلة من السياسات المناسبة
Pollueur-payeur	الملوث ÷المؤدي
Populations à risque	ساكنات معرضة للمخاطر
Proactive	سابقة المفعول
Profil de spécialisation internationale	مواصفات / سمات / ملامح التخصص الدولي
Prospective	الاستقبالية
Prospective territoriale	الاستقبالية الترابية
Réactivité	تفاعلية
Redevable	مدين
Scénario tendanciel	سيناريو الميل / السيناريو الاتجاهي / سيناريو استمرار الاتجاهات الوازنة
Sous-emploi	نقص في التشغيل
Stress hydrique	رهق (القصور) المائي
Systèmes d'incubation d'entreprises	أنظمة احتضان للمقاولات
Systèmes de veille technologique	أنظمة اليقظة التكنولوجية
Taille critique	الحجم الحرج / العتبة الحرجة
Tendances lourdes	التوجهات الوازنة
Territoires	مجالات ترابية
Territorialisation	أقلمة
Tertiarisation	تثليث
Think tanks	مراكز التفكير
Transformé	محول
Valoriser	تثمين
Village planétaire	قرية كونية
Virtuel	فرضي

ردمك
9954-405-26-7
إيداع قانوني
2005/2604